جامعة الدكتور مولاي الطاهر . سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

دور النخبة المثقفة في احداث عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص : دراسات مغاربية

إعداد الطلبة :

- عباس محمـــــد
- حمادة فاطيمـــة

تحت إشراف:

- د. زيدان جمـــال

لجنة المناقشة:

- د.جمال زيـــــــدان ..... مشرفا ومقررا
- ا.بن زايد أمحمـــــد ..... رئيســـــــا
- د.ولد الصديق ميلود ..... عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 1438ه / 1439 ه

2017م / 2018 م

مقدمة :

أن نجاح الديمقراطية مرتبط أساسا بتوفر العديد من العوامل السياسية ، والاقتصادية ، والثقافيـــــة لذا فأن وجود النخب في النظم الديمقراطية أمرا واجبا ، حيث أن مفاهيم الديمقراطية لا تتجذر عند جميع الناس بل عند قلة منهم ، وهؤلاء يجب عليهم حماية هذه المفاهيم ، وإقناع الآخرين بها ، ما أن عملية التحول الديمقراطي تحتاج إلى نخبة فكرية ديمقراطية لها حضورها القوي والفاعل على الساحة الشعبية وفي الدولة ، فالمثقف ما هو إلا صاحب الإدراك والوعي العالي، فقد هضم الثقافات بأنواعها، ولاسيما الثقافة السياسية منها، التي تعد حجر الزاوية الرئيسي لإدراك آليات الحكم وأنشطة السلطة والى أي إيديولوجية تستند، ومن ثم فإن المثقف يكون بصيراً بالعملية السياسية التي تجري في موطنه وهو يعرف الثغرات، فيستطيع أن يحدد العلاجات والحلول لأن الذي يدرك العلة لاسيما في كيان الدولة ومؤسساتها سيكون قادراً على وضع العلاجات المتاحة لذلك.

لقد تناول هذا الموضوع عدة باحثين ومفكرين تم الاستناد على دراستهم منهم : علي خليفة الكواري وآخرون ،" المسالة الديمقراطية في الوطن العربي"، تنبع أهمية هذا الكتاب من حقيقة أن الديمقراطية تأتي في مقدمة العناصر التي يقوم عليها المشروع الحضاري العربي بوصفها الإطار العام للحقوق والحريات العامة والقاعدة التي تستند شرعية أنظمة الحكم وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام : يتناول القسم الأول مفهوم الديمقراطية وتطوراتها المعاصرة من ناحية الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية في العالم الثالث، أما القسم الثاني فيتناول ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، والقسم الثالث يقدم رؤية استشرافية لمستقبل الديمقراطيـة فـــي العالم العربي .

والكتاب الثاني لعبد الله ثناء فؤاد، "آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي"تنبع أهميته من خلال جعل الديمقراطية الموضوع الرئيسي،ويرى أن التحول الديمقراطي في أقطارنا العربية قضية ذات خصوصية معينة تتعلق بتكييف علاقات القوى الاجتماعية وتوازناتها وحركياتها داخل المجتمع ، ويحدد الكتاب خمس آليات للتحول الديمقراطي تبدأ بالتحديث والتنمية السياسية وتشكل دولة القانون وتفعيل دور المجتمع المدني وتفعيل الإعلام و أخيرا يشكل التعاطي الايجابي مع التراث العربي الإسلامي الآلية الخامسة للتحول الديمقراطي.

والكتاب الثالث لبرهان غليون وآخرون بعنوان "الديمقراطية والأحزاب السياسية في البلدان العربية – المواقف و المخاوف المتبادلة" حيث انطلق هذا الكتاب من أن مستقبل الديمقراطية في الحياة السياسية العربية يتوقف على مدى ممارسة الأحزاب والحركات للديمقراطية في داخلها، وفيما بينها، كما يتوقف على ارتضائها الديمقراطية منهجاً لإدارة أوجه الاختلاف وتباين المصالح بين الأفراد والجماعات وبين الحاكم المحكوم والدولة والمجتمع لمدني.

ومن هنا، فإن تنمية ممارسة الحركات والأحزاب للعملية الديمقراطية من شأنها أن تمهد الطريق أمام مصالحة تاريخية بين التيارات الفكرية والحركات السياسية المعارضة من جهة، والحركات المعارضة والقوى الحاكمة من جهة أخرى.

والكتاب الرابع لعلي حرب بعنوان "أوهام النخبة ونقد المثقف "، قدم نقدا بين فيه الأوهام التي يقع فيها المثقف بطريقة تفكيكية فهو يحلل العوائق التي تحول دون أن يكون المفكر مبدعاً في حقول الفكر وهم النخبة، وهم الحرية،وهم الهوية ،وهم المطابقة ،وهم الحداثة تلك هي الأوهام التي يجدر بالمثقف التحرر منها وهي تفسر ما آل إليه الوضع من عجز وهامشية ، يخلص الكاتب إلى أن مشكلة المفكر هي في أفكاره و ليس في الواقع و يدعوه إلى التواضع و النزول من برجه العالي إلى الواقع كي يشتبك **معه** و يساهم في توليد مفاهيم و أفكار تساعد على تفسيره و يؤكد بصورة متكررة على أهمية التفاعل مع أفكار الحرية و الحداثة و الحقيقة و الديمقراطية و السلطة و غيرها بعقل توليدي و عدم الاستسلام للنماذج الجاهزة.

والكتاب الخامس لادوارد سعيد بعنوان "المثقف والسلطة" فيتميز بالشمولية والموسوعيـــة، حول دور المثقف وشرح وظائفه، حيث يركز على ضرورة ان يمتلك المثقف وعياً نقدياً لتفسير الواقع، وضم الكتاب ستة فصول مع مقدمة، ومقدمة أخرى كتبها المترجم الدكتور محمد عناني، التي تعد بمثابة مدخل تعريفي بهذا المفكر، وفلسفته النقدية

أما بالنسبة للمذكرات فتم الاستعانة بمذكرة عنونها :" أزمة غياب دور النخبة المثقفة الجزائرية في التغيير"،للباحث مخنان طارق ،إذ قسم دراسته إلى خمسة فصول فتناول البناء المفاهيمي للدراسة ، والنخبة المثقفة في الفكر العربي والتغير الاجتماعي ثم النخبة المثقفة في الجزائر وصولا إلى الجانب الميداني ، حيث خلصت نتائج الدراسة الميدانية إلى آن النخبة المثقفة الجزائرية أصبحت شاهدا لا فاعلا اجتماعيا ولم تكن قادرة على الاضطلاع بمسؤوليتها الفكرية والاجتماعية داخل المجتمع.

تكمن أهمية الدراسة في الأهمية السياسية والاجتماعية والثقافية لواقع المرحلة الراهنة ببعض بلدان الوطن العربي مثل تونس وليبيا ومصر ، كونها مرحلة مهمة يعول فيها كثيرا على دور النخبة المثقفة وواقعها المنتظر منها الذي ينبغي أن يكون في قلب التغيير السياسي و الاجتماعي والثقافي.

إن أسباب اختيار الموضوع لم يكن وليد الصدفة وإنما يرجع لاعتبارات منها ما هي موضوعية تمثلت في التحولات العميقة التي مست شكل ومضمون الحياة السياسية في الوطن العربي بعد الأحداث الكبرى التي أدت إلى تخلخل الآراء والمواقف والأحكام على دور المثقفين وقدراتهم على الفعل والمشاركة في صنع الأحداث وإنجاح التغيير بعدما تم إقرار التعددية السياسية في وقت سابق في هذه الأقطار ولكنها ظلت شكلية تكتنف تسلط الأنظمة العربية.

أما الاعتبارات الذاتية التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ترجع للميول الشخصي إلى دراسة بعض المواضيع التي من خلالها يمكن المساهمة ولو بالقليل في بلورة التصورات التي تساهم في إبراز الدور الفاعل للمثقف العربي في عملية التحول الديمقراطي .

لقد واجهت الدراسة صعوبات منها:
قلة الكتب المتخصصة المعنية بدور النخبة المثقفة في إحداث التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى ضيـــق الوقت، كل هذا شكل تحدي أمام التعمق في دراسة الموضوع.

إن دور النخبة المثقفة في التحول الديمقراطي افرز العديد من الأسئلة الجوهرية، فكانت الإشكاليـــة ما هو طبيعة الدور الذي تلعبه النخبة المثقفة العربية في أحداث التحول الديمقراطي؟ أو بعبارة أخرى إلى أي مدى يمكن للنخبة المثقفة العربية تحقيق تحول ديمقراطي جاد وفعال في ظل التأثيرات الخارجية؟

أما التساؤلات الفرعية فتمثلت فيما يلي : ما المقصود بالتحول الديمقراطي ؟ وما هي دوافعه ؟ وما هو الدور الذي تلعبه النخبة المثقفة في المجتمع ؟ وهل يمكن ان يكون للمثقف العربي دورا فاعلا في التحول الديمقراطي ؟ وما هو مركز النخبة المثقفة مقارنة بالنخبة السياسية في المجتمع ؟

انطلاقا من الإشكالية المطروحة أعلاه يمكننا الإجابة عنها من خلال مجموعة من الفرضيات:

الفرضية الأولى: تزداد مظاهر التحول الدِّيمقراطي فِي المجتمعات النامية كلما اشتدت الضغوط الداخلِّية و الخارجية على القيادات السياسية.

الفرضية الثانية: تلعب النخبة المثقفة دور مهما في بلورة الوعي السياسي والثقافة السياسية وتعزيز روح المواطنة في المجتمع.

الفرضية الثالثة: تمثل النخبة المثقفة أحد الأطراف التي تلعب دوار في تحقيق التحول الديمقراطي والتغيير في المجتمع.

من البديهي إن تحدد الدراسة مجموعة من المناهج و الاقترابات العلمية المناسبة لمعالجتها حيث تم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: وهو مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه وكما كان عليه في زمانه ومكانه، وتم استخدام هذا المنهج لتتبع تطور عملية التحول الديمقراطي وظاهرة النخبة المثقفة.

المنهج الوصفي : هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها وتم العمل بهذا المنهج من خلال تحديد خصائص وأبعاد كل النخبة المثقفة والتحول الديمقراطي وإبراز دور النخبة المثقفة في إحداث التحول الديمقراطي .

منهج دراسة حالة: اعتمدنا في هذه الدراسة على هذا المنهج باعتبار أننا سنتناول دور النخبة المثقفة في إحداث التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

وبالنسبة للاقترابات تم استخدام :

اقتراب النخبة: في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية تقوم النخبة بدور قيادي ، وتؤثر في الحياة الاجتماعية بفضل ما تتمتع به من قدرات ومواهب، وتم الاعتماد على هذا الاقتراب لان إصلاح نظام الحكم يتحقق بفعالية النخبة.

اقتراب التبعية: ينطلق من اعتبار الفقر وعدم الاستقرار السياسي والتخلف في دول الجنوب يعود سببها إلى المسار التاريخي الذي رسمته لها دول الشمال.

وللبحث في الموضوع تم الاعتماد على ثلاثة فصول مقسمة حسب البناءات الفكرية والمنهجية حيث بدأت الدارسة بفصل أول عنوانه التحول الديمقراطي رؤية نظرية ومنهجية والذي تناول الإطار النظري لفكرة الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي من دوافع وإجراءات هذه العملية ومقترباتها النظرية ومقارنتها بالمفاهيم المشابهة.

أما الفصل الثاني المعنون بإطلالة نظريـــة حول مفهوم النخبة المثقفة والذي تمثل في الإشـــارة إلى التعريف التفصيلي بالمفهوم ونشأته التاريخية والدور المنوط به وعلاقته بالمجتمع والسلطة السياسية بالإضافة إلى بعض صور المثقف .

وختاما الفصل الثالث الذي هو لب الموضوع المسمى النخبة المثقفة كفاعل في التحول الديمقراطي في الوطن العربي فتناول النخبة المثقفة العربية كمدخل نظري و تم التركيز على مجالات تدخل النخبة المثقفة العربية في التحول الديمقراطي في ظل الأوضاع الراهنة. .

"وفي الأخير نرجو من الله التوفيق والسداد وأن يجعل عملنا هذا عملا نافعا يستفاد منه".

تمهيـــــد:

لقد شكلت قضية التحول الديمقراطي مبحثا رئيسيا في علم السياسة وقد ظهر عدد كبير من الكتب والدراسات التي تناولت هذه القضية على مستويات نظرية وتطبيقية مختلفة.

يمثل ضبط الإطار النظري لتحديد المفاهيم ضرورة منهجية ومعرفية لا ينبغي تجاوزها لإزالة الغموض الذي قد يتعرض له الباحث ،فهذا الفصل يستهدف ضبط المفهوم والعلاقة الارتباطية بينـــه وبين العديد من المفاهيم .

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول مدخل معرفي حول الديمقراطية ويتناول المبحث الثاني تجسيد مفهوم التحول الديمقراطي من مقترب المفاهيم المشابهة، وفي المبحث الثالث اشرنا إلى مفهوم التحول الديمقراطي (بحث الأدبيات السياسية المقارنة).

المبحث الأول: مدخل معرفي حول الديمقراطية

تعد فكرة الديمقراطية من أكثر المفاهيم شيوعا في العـالم اليوم على مستـــــوى الدراسات و الأبحاث في الفكر السياسي خصوصا وان كافة الأنظمة السياسيـة المعاصرة دكتاتوريـة وتوتاليتـــارية وثيوقراطيـة فالديمقراطية مصطلح تطور منذ العصر اليوناني نظرا لتعدد صورها وتطبيقاتها عبر العصور.

المطلب الاول: تطور فكرة الديمقراطية

ترجع الجذور التاريخية للديمقراطية للعصر اليوناني حيث كانت الديمقراطية الأثينية أهم ما يميز تلك الحضارة من خلال توطيد أسسها التي قامت على أساس حكم الأغلبية وسيـادة القانـــــون و التداول على السلطة على أساس المساواة و إتاحة الفرص للفقراء للمشاركة بفعالية في إدارة الحكم[1]

ويعود تطور فكرة الديمقراطية سنة 1688 م ما عقبها من ثورات التي ساعدت على تجسيدها واقعيا من بينها الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية إذ أن هذه الثورات جاءت بدورها متأثرة بأفكار ومبادئ جملـة من الفلاسفة خلال القرنين 17م و18م و الذين ركزوا على الحقوق الطبيعية للإنسان وقد انطـــوى هذا المذهب على أن الإنسان كان يعيش حالة طبيعية تمنحه حقوق معينة (الحريـــة ،التملك ,القصـاص للنفس) قبل المجتمع السياسي حيث أن الأفراد اجتمعوا مكونين عقدا اجتماعيا متفقيـن على الخـــروج من الحالة الأولى (الحالة الطبيعية) إلى الحالة السياسيـــة حيث يتضمن هذا العقد الاجتمـــاعي تنازل الأفراد عن بعض حرياتهم و حقوقهم لسلطة فوقية مقابل أن تحتفظ لهم بما اتفقوا عليه بموجب ذلك العقد ومن أشهر المفكرين الذين نادوا بفكرة العقد الاجتماعي جون لوك في كتابـــه الحكومـــة المدنيـــة سنة 1960 م ومن تم انتقلت الفكرة إلى الفلاسفة الفرنسيين مما أوقد نار الثورة الفرنسية عام 1789م .

وقد ظهرت في هذه الفترة مذاهب أخرى تمثلت في :

1. المذهب الحر لمونتسيكيو في كتابه روح القوانين عام 1748م المتضمن مبدأ الفصل بين السلطات للحد من تعسف السلطة ضمانا للحريات الفكرية .

2. المذهب الديمقراطي لجون جاك روسو في مؤلفه العقد الاجتماعي عام 1761م حيث تخيـــل عقدا اجتماعيا يتنازل فيه الفرد عن حقوقه الشخصية للمجموع صاحب السيادة (الشعب) ويكون للحكومـــة مجرد دور الوسيط بين الطرفين الفعليين (الفرد ،المجموع) وهكذا أصبح عزل الوسيط (الحكومـة) أمرا ممكنا وميسورا للمجموع متى شاء[2].

1. احمد نعمان الخطيب ،**الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**،ط7،الأردن:دار الثقافة للنشر والتوزيع،2011،ص 98-99
2.محمد طه بدوي ،ليلى مرسي ،**مدخل في العلوم السياسية** ،الإسكندرية :منشأ المعارف،2001،ص71-84

إذن فقد أوجدت تلك الثورات التجسيد الواقعي لتلك الفلسفة التنويرية للأنظمة الغربية لتتجسد فيها الديمقراطية بأعماقها وتلقى رواجا وانتشارا. [1]

1.ادوارد سي بانفيلد،**السلوك الحضاري والمواطنة في المجتمعات الديمقراطية** ،(ترجمة: سمير عذت نصار)،عمان:دار النشر والتوزيع،1995، ص 07

المطلب الثاني : التعريف بمفهوم الديمقراطية

يعد مفهوم الديمقراطية مفهوما شائع الاستعمال منذ القدم وخاصة أن الأنظمة السياسية اليوم باتت دكتاتورية وتوتاليتارية تعتنق الديمقراطية مما أدى إلى اللبس وإساءة فهم المفهوم واستعماله. [1]

ومن ثم فقد لقي المفهوم اهتماما خاصا في شتى النواحي القانونية والسياسية، وقد عرفت عدة تعريفات صب جوهر مضمونها في الأصل اللغوي للمفهوم لما يوحي إلى ما يسمى بمؤشرات الديمقراطية كالحرية والمساواة، العدالة، المواطنة، التعددية السياسية...الخ.

ومن ابرز تعريفات هذا المفهوم نشير إليه فيما يلي:

1. الديمقراطية في المفهوم الغربي :

عرفت على أنها حق الشعب المطلق في القيام أو المشاركة في الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه حيث تكون إرادة الشعب غير مقيدة بقيود خارجية.

وقد عرفت أيضا على أنها حكم الشعب وهي التي تعمل على تحقيق مصالح الشعب، إذ تقوم على أساس المساواة السياسية. [2]

وتعرف أيضا بأنها أسلوب للحكم تقوم على مبدأ احترام إرادة الأكثرية وصيانة حقوق الأقلية المعارضة من خلال مؤسسات تمثيلية دستورية وهذا التعريف جاء به العالم لوويل. [3]

وهناك تعريف أخر يعتبر الديمقراطية أنها وسيلة للحكم تضمن التداول السلمي على السلطة بين الأحزاب وتقوم على أساس الانتخابات الحرة بحيث تكفل الحرية الاختيارية للمواطن والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأحزاب وهذا ما يذهب إليه الأستاذ جورج طرابلسي في تعريفه للديمقراطية

1.محمد بني سلامة،"عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عمان"،**المنارة** ،العدد07 ،2007،ص13
2.اسماعيل علي سعد،**علم الاجتماع السياسي: بين السياسة والاجتماع**،الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1999،ص71-84
3.إسماعيل قيرة وآخرون،**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002، ص 33

ويذهب الأستاذ أسامة الغزالي حرب الذي اختصر الديمقراطية في أنها مجموعة آليات لتنظيم الحكم بما يضمن أن يكون الحكم بالشعب وللشعب أي تكون فيه السيادة للشعب .[1]

ومن خلال ما سبق فان جميع التعريفات المقدمة لمفهوم الديمقراطية تشترك في أنها تعتبر نظام سياسي للحكم يبنى على أساس أركان أساسية وهي: حرية الرأي والتعبير والتداول على السلطة واستقلال القضاء.[2]

المطلب الثالث : صور الديمقراطية

يعتبر مفهوم الديمقراطية محل خلافات فكرية عميقة بحيث يصعب ضبطه وهذا الخلاف جاء كنتاج لتعدد صور و أشكال تطبيق الديمقراطية والتي ظهرت أو طبقت حسب الظروف التي فرضه التاريخ داخل المجتمعات ومن هنا فسوف نتطرق لصور الديمقراطية عبر العصور التاريخية وهذا ما يدعوا للتساؤل عن أي شكل من أشكال الديمقراطية يسمح بتحقيق مبادئ ومقومات الديمقراطية في ظل الصعوبات التي يفرضها الواقع ؟ فصور الديمقراطية يمكن جملها فيما يلي :

1.الديمقراطية المباشرة : فعندما نتحدث عن الديمقراطية المباشرة فيجب أن نتحدث عن دولة المدينة لأفلاطون والصورة المثالية ،وما يميز هذه الصورة أنها تقوم على اضطلاع المواطنين بالحكم وما يتصل به من ادوار التشريع والتنفيذ مباشرة دون وسطاء وممثلين وما يعاب على هذا الشكل لا يمكن تحقيقه في وقتنا المعاصر عدد المواطنين كان قليل كما أن المشاركة السياسية اقتصرت على الذكور دون الإناث والذي لم يكن عددهم يزيد عن 5000. [1]

2.الديمقراطية التمثيلية : يعرف هذا النوع انه الأكثر واقعية والأكثر تطبيقا اليوم حيث أن هذا النوع يقوم على أساس الانتخابات إذ يقوم المواطن باختيار ممثلين عنه يباشرون سلطة تشريع القوانين واختيار الحكومة ورقابتها كما يمكن للمواطن أن يختار مباشرة رئيس السلطة التنفيذية وهذا ما يحدث في النظم الرئاسية و لكن هذا النمط لا يخلو من السلبيات كونه يحمل بعدا اوليغارشيا مما ينجر عنه اللامساواة بين النخب السياسية التي تفرزها الانتخابات و الناخبون .

3.الديمقراطية الشعبية : تعد حديثة الظهور اذ ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية فهذه الديمقراطية ظهرت بعد إعلان المؤتمر الثاني و العشرون للحزب الشيوعي سنت 1992 عن التحول إلى ديمقراطية اشتراكية لكامل الشعب و هذا كان نتيجة للتحول الماركسي و تخليه عن ديكتاتورية البروليتاريا التي تضطهد البورجوازية و من مبادئ هذا النوع عدم الفصل بين السلطات و لا تعترف بالتعددية السياسية تقوم على مبدأ المساواة في الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية . [2]

و قد ظهر هذا النوع في معظم دول العالم الثالث إلا أن ما يعب عليه هذا النوع قمع الحريات السياسية و الشخصية و تغييب المشاركة الشعبية في صنع السياسات. [3]

4. ديمقراطية المشاركة: هذا النوع جاء ليكمل نقائص الديمقراطية التمثيلية فيما يخص ضعف المشاركة الشعبية لتحقيق مظاهر اللامساواة في المجتمعات الحديثة و من مبادئ هذا النمط انه يفترض تسييرا عموميا يقوم على التفاوض بين مؤسسات الدولة و تنظيمات المجتمع المدني و القطاع الخاص فهي ديمقراطية الحوار و المداولة [1] و لان الديمقراطية التمثيلية التي تعتمد على البرلمانات و الأحزاب لا تمثل الأساس الكافي لاتخاذ القرارات الجماعية و إنما يجب تفعيل التجمعات و الهيئات المجتمعية و هذا ما يضمن أو يحقق الشفافية بين المواطن و المؤسسات الرسمية. [2]

1.عبد الغفار رشاد القصبي،**الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**،القاهرة:مكتبة الآداب،2004، ص 161
2. خلدون النقيب،**صراع القبلية والديمقراطية:حالة الكويت**،ط1،بيروت:دار الساقي،1996 ص 25 ,26

المبحث الثاني: تجسيد مفهوم التحول الديمقراطي من مقترب المفاهيم المشابهة

المطلب الأول: الانتقال الديمقراطي

يعتبر مفهوم الانتقال الديمقراطي احد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية و التي تتناول قضية الانتقال إلى أنظمة ديمقراطية بحيث تتعدد الاصطلاحات المستعملة و الخلاف على تعريفها و إذا تفحصنا الدراسات العربية عن غيرها من الدراسات الغربية فهناك من يستعمل مصطلح التحول و أخر من يستعمل مصطلح الانتقال [1] و هناك من يستعمل المصطلحين التحول و التغيير في نفس السياق حيث إنهما في رأي الكواري يشيران إلى قامة نظام ديمقراطي فالتحول الديمقراطي هو عملية تتضمن تتابعا زمنيا للمراحل تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي ثم اجتياز المرحلة الانتقالية ثم التوصل الى مرحلة الرسوخ إذ أن هذه العملية ترتبط بتأسيس القناعة لدى السلطة الحاكمة التي تكون نتيجة الأوضاع المتأزمة و فشل هذه السلطة في ضبط المطالبة القوية بالتغيير التي تكون بفضل توعية مثقفيه و نخبه بضرورة إقامة الديمقراطية كنظام بديل للنظم المتسلطة و الشمولية و هذا ما يدفع بالسلطة القائمة بالقبول و من هنا تنطلق عملية التحول الديمقراطي التي تتعلق بترسيخ مبادئ الديمقراطية في ثقافة المجتمع و ممارسة المؤسسات الرسمية [2] و ما يمكن استنتاجه و استنباطه إن التحول الديمقراطي تستعمله الدراسات الفكرية حيث أن التحول يمكن أن يحدث في إطار نفس النظام بأحداث تغيير جزئي كالقبول بالتعددية إما الانتقال فيتم بقوة المطالبة الشعبية بالتغيير (تغيير ثوري) فالانتقال الديمقراطي يشمل تغيير في النظام السياسي و هذا التغيير ينعكس على المجتمع بكل إبعاده الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ...و الانتقال يعبر عن عملية إرادية مخططة تعتمد على التنافس ،التفاوض و ثم الاتفاق و التعاقد تتأثر بأوضاع و خصوصيات كل مجتمع مع تمسك عملية الانتقال بمقومات و مبادئ الديمقراطية التي تضمن أوسع مشاركة للشعب في رسم السياسات العامة و المساواة في الحقوق و التداول السلمي على السلطة في إطار شرعية دستور ديمقراطي [3] و عليه فالانتقال الديمقراطي يمثل الانسلاخ التام عن النظام السلطوي و تكريس التعددية و التداول على السلطة و لا يقف عند التحولات الجزئية التي تنشئ نظم حكم هجينة [4] و تمر عملية التحول حسب توماس كاروتيرز و هي كالأتي:

1 . مرحلة الانفتاح: و هي مرحلة تنضج فيها ممارسة الديمقراطية و بالتالي يتم إدخال تغيرات سياسية عميقة.

2 . مرحلة الاختراق: يخترق فيها النظام الديمقراطي النظام السابق (السلطوي) على أسس ديمقراطية أساسها الحرية و الشفافية و إصدار دستور جديد.

3 . مرحلة الترسيخ: هذه المرحلة تتطلب وقتا اكبر لتعزيز الديمقراطية عبر إصلاح شامل لمؤسسات الدولة و إرساء آلياتها (الديمقراطية) و تعزيز عمل منظمات المجتمع المدني.

1.بلقيس احمد منصور،**الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**،القاهرة:مكتبة مدبولي الناشر،2004،ص28
2.علي خليفة الكواري ،وآخرون،**المسالة الديمقراطية في الوطن العربي**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000،26-28
3.نفس المرجع،ص31-32
4.معتز بالله عبد الفتاح،**المسلمون والديمقراطية ....دراسة ميدانية**،ط1،القاهرة:دار الشروق،2008،ص112

و من هذا ما يمكن استنتاجه أن الانتقال الديمقراطي مفهوم يتجاوز الالتبـــــاس الذي يكتنف الديمقراطية حيث انه كمفهوم يتبنى مجموع المقومات الديمقراطية و قادر على استيعاب تطور هذه الأخيرة كمفهوم و ممارسة [1] .

1.محمد الهاشمي،"الانتخابات التشريعية المغربية2007:تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية"،**مجلة المستقبل العربي**،العدد345 ،نوفمبر2007،ص63

المطلب الثاني: التغيير الديمقراطي:

قبل الحديث عن التغيير الديمقراطي كمفهوم معاصر لابد لابتداء من تقييم تعريف و لو مختصر لمفهوم التغيير بصفة عامة،

لغة : فلمعرفة دلالته لغويا يجب من معرفة مفهوم (غير) و معناها في اللغة حيث نجدها تدور على أصلين هما:

1. إحداث شيء لم يكن قبله
2. انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى

فمن الأصل الأول (غير الشيء) أي جعله غير ما كان و (غيره) حوله و بدله، و من الأصل الثاني (الغير) أي: تغير الحال و انتقالها من الصلاح إلى الفساد. [1]

و التغيير لغة أيضا في المعجم الوسيط جعل الشيء على ما كان عليه [2] ،أما في العلوم الاجتماعية فيعني التحول الملحوظ – في المظهر أو المضمون- إلى الأفضل. [3]

اصطلاحا: يمكن تعريف التغير وفق تعريف أسامة الغزالي حري إذ يرى انه " ثورة سريعة و شاملة في المجتمع و النظام السياسي" يتم بمقتضاه انتقال السلطة السياسية من طبقة إلى طبقة أخرى ،من جهته يرى محمد عابد الجابري بأنه "عبارة عن عملية تعد بمثابة إحداث انقلاب تاريخي بمختلف مظاهره"[4]

يختلف مصطلح التغيير الديمقراطي باختلاف الزاوية التي ينظر له من خلالها فهناك من يدرسه من زاوية مظاهره و البعض الأخر من زاوية أسبابه فالتغيير الديمقراطي يقصد به الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي دستوري [5] إلا انه لكي يكون هناك تغيير حقيقي لابد من توافر الشروط التالية :

1. أن يكون هناك وضع يحتاج للتغيير الذي يمكن إبرازه من خلال غياب بعض المبادئ الديمقراطية كغياب العدالة أو الحرية و تفشي بعض الظواهر الاجتماعية كالفقر أو المرض.[6]
2. التغيير نحو الأفضل و نقصد هنا بإيجاد حل أفضل فتسود الحرية محل الاستبداد و العدالة محل الظلم و التمييز ... .

1. محسن الحضيري, **إدارة التغيير،مدخل اقتصادي للسيكولوجيا الإدارية للتعامل مع متغيرات الحاضر لتحقيق التفوق والامتياز الباهر في المستقبل للمشروعات** ، دمشق :دار الرضا للنشر،ب س، ص 15, 16
2. إسماعيل صبري مقلد ،ومحمد محمود ربيع،ا"لعلوم السياسية قواميس ودوائر المعارف"،**موسوعة العلوم السياسية**،الكويت:جامعة الكويت،1993-1994 ص 74
3. مصطفى الخشاب ،**دراسة المجتمع**،القاهرة :مكتبة الانجلو مصرية ،1977 ص 67
4. عبد الله ثناء فؤاد, **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** ، مرجع سابق ،ص 44
5. إسماعيل صبري مقلد ،ومحمد محمود ربيع ، مرجع سابق ،47
6. المنصوب طارق احمد،"محددات الإصلاح السياسي"، متحصل عليه من الموقع:
.https://www.yemeress.com/algomhoriah/1000008

3. أن يتميز التغيير بصفة الاستمرارية، فتحول النظام السلطوي إلى نظام ديمقراطي هش لا يقوم على مبادئ ديمقراطية حقيقية يمكن زواله بسرعة و بالتالي تراجع التغيير إلى ما كان عليه و هنا لا يعتبر تغييرا.[1]

انواع التغيير الديمقراطي:

1. **التغيير الشامل العميق:** يشمل جميع النواحي السياسية التي تبدأ بتغيير القيادة التسلطية التي تعد الخطوة الأولى الفعالة نحو التغيير الشامل ثم يذهب لتغيير النواحي الأخرى الاجتماعية و الاقتصادية و القضائية و الثقافية.[2]

2. **التغيير الجزئي:** عندما نتحدث عن التغيير الجزئي فهنا نحن بصدد الحديث عن الإصلاحات إلي تحدث في قطاع معين كالقطاع التعليمي أو الدستوري ،الاقتصادي و التغيير الذي يشمل فقط إصلاح في قطاع معين دون أخر هذا راجع لان القطاعات الأخرى لا تحتاج إصلاح أو تعديل أو لعدم توفر المشروع المحلي الذي يملي على المجتمع التحرك في اتجاه محدد.[3]

1. ابراش ابراهيم،"الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الابوية او الموجهة"،تم الحصول عليه من الموقع: http://www.palnation.org/vb/archive/index.php/t-539.html ، بتاريخ:2011/03/23،على الساعة 09:19
2.محمد دردور،**التحول الديمقراطي في الجزائر**،(مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،تخصص تسيير وادارة الجماعات المحلية،2011-2012)، ص 25
3. نفس المرجع

المطلب الثالث : الترسيخ الديمقراطي

الترسيخ جاء من الفعل رسخ يرسخ رسوخا فهو راسخ و المفعول منه مرسوخ و تتضح في قوله تعالى : " و الراسخون في العلم يقولون آمن به ".

و الترسيخ يعني ترابط أجزاء الأشياء بعضها البعض اي قويت و اشتدت و مسك بعضها بعض و أيضا هناك من يقول بالاستقرار و هناك من يربطه بالتعزيز و هناك من يربطه بالنضوج ...الخ و من ثم يمكن وضع الترسيخ الديمقراطي بأنه المرحلة الثالثة من مراحل التحول نحو الديمقراطية .

حيث يعرفه صامويل هينتنغتون : " الترسيخ الديمقراطي هو المرحلة الأخيرة التي تأتي بعد مرحلة اعتلال النظام ومرحلة التحول الديمقراطي " حيث يأتي كثالث مرحلة اي الترسيخ الديمقراطي حيث ربطه بالاستقرار الديمقراطي فتترسخ وتستقر البني المتغيرة في النظام وتتماشى مع الوعي الجمعي العام للمجتمع .

أما خوان لينز فيعرفه على انه : " حالة يسود فيها الاعتقاد من قبل النخبة السياسية بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة "

وقد أعطى انرياس تشد لير الترسيخ الديمقراطي مفهوم أكثر تفصيلا واتساعا حيث ربطه بتحقيق انتشار القيم الديمقراطية والسيطرة المدنية على العسكريين وتدشين الأحزاب السياسية وانتشار جماعات المصالح واستقرار النظم والقواعد الانتخابية ودورية الانتخابات ولامركزية سلطة الدولة والإصلاح القضائي وتقليص معدلات الفقر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي " .

ويرى اندونيل أن : "الترسيخ يشير إلى الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطيا تنتهي عندها فترة الانتقال إلى نظام ديمقراطي راسخ " .

ومن خلال هذه التعريفات ما يمكن استنتاجه عن مفهوم الترسيخ الديمقراطي انه يمثل مرحلة انتقالية ختامية ومحطة أخيرة ونهائية من التحول الديمقراطي لها قواعد إجرائية تدل على ممارستها ويشترط لتحقيقها تعميقها مؤسساتيا ونخبويا وشعبيا . [1]

محددات الترسيخ الديمقراطي :

لقد تناولت الدراسات السياسية في قضايا التطور السياسي خلال الفترات الأخيرة، كيفية العمل على خلق عملية التحول الديمقراطي وترسيخها في الدول النامية من خلال مجموعة من المحددات أهمها :

1. **الثقافة الديمقراطية :** تعني مجموع المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها المجتمع الدور المناسب للحكومة و ضوابطها والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم ،حيث إن هذه المعتقدات تؤثر في السلوك السياسي للفاعلين (حكاما و محكومين) كما تمثل درجة اهتمام النخبة الحاكمة بضرورة إحداث تغير ثقافي داخل المجتمع [2]

1.محمد محمود مهدي،"الى اين تتجه تركيا:الترسيخ الديمقراطي ام الدكتاتوري؟"،**مجلة سياسات عربية**،العدد16 سبتمبر2015،ص70
2.عبد الغفار رشاد القصبي،**الراي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**،القاهرة:مكتبة الآداب،2004،ص 104

2. بناء وتدعيم المؤسسات السياسية : فتعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية يحتاج أيضا إلى خلق مؤسسات سياسية قوية وفعالة يمكن من خلالها تعزيز مبدأ فصل السلطات وسيادة القانون وذلك من خلال العمل على إضفاء الصبغة المؤسسة على السلوك السياسي الديمقراطي من خلال صياغة اطر قانونية ودستورية تتفق ومبادئ الديمقراطية [1] فعندما يكتسب النظام الطابع المؤسسي يصبح أكثر استقرارا ويمكن القول أن النظام هو ذو طابع مؤسسي في رأي هينتنغتون عندما يكتسي اربع شروط وهي :

- **التكيف**: يعني قدرة المؤسسة على الاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجيـــة ومواجهتهـا.
- **التعقيد :** معناه ان تضم المؤسسة جملة من الوحدات المتخصصة تقوم بمجموعة من الوظائف بما يكفل لها الاستمرار .
- **الاستقلالية**: تشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل ومدى استقلالية ميزانيتها وقدرتها على تجنيد الأعضاء.
- **التماسك** : ويعني مدى رضا واتفاق الأعضاء داخل المؤسسة. [2]

3. مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية : فترسيخ الديمقراطية يتطلب التصدي لجميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تبني سياسات فعالة لمعالجة الاختلال الواقع في الجانب الاقتصادي والاجتماعي . [3]

4. الإيمان والكفاح من اجل ترسيخ الديمقراطية : ويحدث من خلال إيمان النخبة الحاكمة بفكرة الديمقراطية و ضرورة العمل على ترسيخها وهذا ما يجعل النظام الديمقراطي أكثر رسوخا وهذا ما يتحقق كذلك من خلال كفاح الجماهير وقيامهم بعمل منظم ومثابر لتغيير الواقع بالقوة الاحتجاجية والتنظيمية والنظرية معا . [4]

1. اسامة الغزالي حرب , **الاحزاب السياسية في العالم الثالث** ، الكويت :عالم المعرفة ،1987،ص 41
2. عبد الغفار رشاد القصبي ، **مرجع سابق** ،ص 227
3. ابراهيم توفيق حسنين ،**دراسة الاحزاب السياسية في العالم الثالث**،القاهرة:ب. د ،1999،ص 191
4. هشام الصمادي عبد الرؤوف العودات،"اثر التنمية الاقتصادية في الديمقراطية"،**مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية**،المجلد06،العدد03،2009،ص122

المبحث الثالث: مفهوم التحول الديمقراطي (بحث الأدبيات السياسية المقارنة)

يعتبر التحول الديمقراطي احد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية إذ تعددت النماذج التفسيرية ومناهج البحث ،فهناك من ركز على المفهوم النخبوي لعملية التحول الديمقراطي ،ومنها من ذهب إلى تحليل البيانات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ،وهناك نماذج تفسيرية تستند على البعد الثقافي وأخرى تستند على التحليلات الاقتصادية وأخرى على التحليلات الاجتماعية في مقاربة مسالة التحول الديمقراطي ،وما تجدر الإشارة إليه هو أن بعض الدراسات تستخدم مصطلح الانتقال الديمقراطي بينما الأخرى تستخدم تعبير التحول الديمقراطي .

المطلب الاول : التعريف بمفهوم التحول الديمقراطي

إن الدراسات التي قامت بدراسة المفهوم اهتمت به كمنهج يفرض حضوره النظري في الفكر السياسي من جهة والممارسة السياسية الراهنة من جهة أخرى.[1]

فالتحول في **اللغة** يشير إلى لفظ التغير أو النقل فيقال: حول الشيء أي غيره أو نقله من حال إلى حال.

وتقابله في اللغة الانجليزية او الفرنسية مفردة "transition" .[2]

وقد أكدت الأدبيات المعاصرة أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن تتابعا زمنيا للمراحل تبدأ بالقضاء على النظم السلطوية ثم اجتياز المرحلة الانتقالية التي تعد أصعب مرحلة وصولا الى مرحلة الرسوخ الديمقراطي [3]

فيعرفه صامويل هنتغتون : هو حركات الانتقال التي تحدث في فترة زمنية محدد من النظام غير الديمقراطي الى النظام الديمقراطي ".[4]

ويعرفه روستو : " هو عملية اتخاذ قرار ،فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية ،حيث يحـــاول كل طرف إقصاء الأطراف الأخرى ،وتتحـــدد

1. عبد الاله بلقيز ،"الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي"، **المؤتمر القومي السابع :حال الامة العربية** ،القاهرة، اذار 1997،ص425
2 .اسراء احمد اسماعيل،**تاثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر1991-2007**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ،مصر) ،ص22

النتيجة النهائية لحق الطرف المتغير في هذا الصراع ". [1]

أما تشارلز اندريان فيرى أن التحول الديمقراطي من خلال تعريفه :" هو التحول من نظام إلى أخر ،أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام ".

ويعرفه شيمتر :"هو عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل" [2]

وكتعريف شامل فالتحول الديمقراطي يعني الانتقال من وضع لأخر يكون أحسن من الوضع السابق يتميز بمبدأ التداول السلمي على السلطة من خلال ممارسة حق الأغلبية ومن خلال التنافس بين الأحزاب السياسية التعددية والتعبير الديمقراطي الحر ،ويتم هذا في إطار احترام حقوق الإنسان وحرياته في المستوى الأول ،ويفترض ان يتجسد هذا التحول داخل المنظومة الاجتماعية والثقافية والسياسية للأمة أخذا وعطاء في المستوى الثاني .

والتحول الديمقراطي يقوم على أسس هامة تتمثل فيما يلي:

1. التخلي عن الإيديولوجية الانقلابية
2. الاستقرار الاقتصادي
3. الإصلاح الديني
4. عدم التهديد الخارجي [3]

3.هدى متيكس،"دراسة النظم السياسية في العالم الثالث"،**مجلة اتجاهات حديثة في علم السياسة**،القاهرة،1999،ص136
4.صامويل هنتنغتون ،**الموجةالثالثة:التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين**، (ترجمة: عبد الوهاب العلوي)، القاهرة:دار الصباح،1993،ص73

1.نجلاء الرفاعي البيومي،التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية،في د عبد العزيزشادي ،مدحت ايوب ،**التحولات السياسية في كوريا**،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،مركز الدراسات الاسياوية،2002،ص07
2. سمية نوي،**دور الاحزاب السياسية في التحول الديمقراطي ـ دراسة حالة الجزائر من 1996 الى 2001** ،(مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2010- 2011)،ص19
3.محمد دردور،**التحول الديمقراطي في الجزائر**،مرجع سابق،ص20

المطلب الثاني : عوامل التحول الديمقراطي:

من خلال الدراسات السياسية لعملية التحول الديمقراطي التي حدثت في مختلف دول العالم والتي جاءت كنتيجة لمجموعة من الاختلالات في التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في نظمها السياسية مما أدى للمطالبة بالتغيير ،ومن خلال هذه التجارب فقد حصرت الأدبيات المعاصرة مجموعة من الأسباب تتمثل فيما يلي :

1. العوامل الداخلية:

- **انهيار قدرة النظام :** والمتمثلة في فقدان النظام السياسي لشرعيته في الحكم وعدم الاستجابة للمطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و التي تتوقف على قدرته على النجاح والاستمرار والاستقرار ومن ثم الفشل في إرضاء التطلعات الشعبية وعدم وجود مؤسسات تمثيلية متعددة ومحاولة تلبيتها ما يؤدي إلى الإحباط الاجتماعي الذي يبرز معه الغضب غير المنظم الذي يهدد النظام ككل . [1]

- **الأزمة الاقتصادية :** يعد الاقتصاد عامل جد مهم في عملية التحول الديمقراطي وهذا راجع لعلاقته الشديدة بالسياسة ،فزيادة النمو الاقتصادي يؤدي بدوره إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والثقافية للمواطن ومن هنا يبرز دور المثقف من خلال مؤسسات المجتمع المدني في التعبير عن مصالحه مما بات يهدد الاستقرار السياسي للنظام القائم [2] وتدهور الأوضاع الاقتصادية للكثير من دول العالم الثالث كان عامل مهم في اهتزاز شرعية النظام . [3]

- **دور القيادة :** حيث أنها هي الفئة التي تدفع لاتخاذ القرار أو عدم اتخاذه بخصوص عملية التحول الديمقراطي ،وحتى فشلها أو نجاحها وترسيخها ،فالقادة في الدول النامية لا يطبقون الديمقراطية العموم تكون نتيجة لإدراكهم أن تكاليف بقائهم في السلطة يقابله المبادرة بالتحول والذي يكون مكسب لدولتهم في الحصول على منافع على الصعيد الدولي [4]

- **الثقافة السياسية :** فالنظام السياسي يخلق ثقافة سياسية تتعلق بالتوجهات السياسية نحوه حيث كلما كانت هذه المعتقدات والقيم صحيحة ساعدت في الاتجاه الصحيح للتحول الديمقراطي إذ أن العوامل الثقافية تختلف من مرحلة إلى أخرى ففي المرحلة الأولى للتحول تكون الثقافة اقل أهمية وأكثر تكيفا تبرز أهميتها في مرحلة بناء المؤسسات الديمقراطية وفي مرحلة تعزيز الديمقراطية يتعلم المواطنون كيف يتعايشون مع هذه المؤسسات .

1.اسراء احمد اسماعيل،**تاثيرالتحول الديمقراطي على الاستقرارالسياسي في الجزائر**،مرجع سابق،ص30
2.الهام ايت سعيد،"التحول الديمقراطي في الجزائر" ،**الملتقى الاول طبيعة التحول الديمقراطي**،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،11 ديسمبر2005،ص80
3.محمد سعد ابو عامود،**الراي العام والتحول الديمقراطي**،ط1،الاسكندرية:دار الفكر الجامعي ،2010،ص75
4.مصطفى بلعور،**التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية – دراسة حالة النظام السياسي الجزائري** ،(اطروحة لنيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم السياسية والاعلام،الجزائر،2008-2009)،ص35

- **تزايد قوة المجتمع المدني :** والذي يساعد على زعزعة الأنظمة التسلطية،فمنظمات المجتمع المدني هي حجر الأساس للديمقراطية حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات،أما على المستوى الفردي فارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي لأفراد المجتمع في الدول النامية زاد من إدراكهم لحقوقهم الطبيعية .[1]

2. العوامل الخارجية:

- **دور القوى الخارجية في دفع الديمقراطية :** وهنا نتحدث عن دور المؤسسات الحالية الدولية وضغوط هذه المؤسسات والمنظمات بما يسمى بالمشروطية السياسية والاقتصادية على النظم السلطوية من اجل تحولها نحو الديمقراطية ،وتؤكد هذه المؤسسات على الحاجة إلى مزيد من المشاركة السياسية وما يمكن الإشارة إليه أن هذه الدول لا يقف دورها على حد المساعدة على دعم هذه العملية فقط بل قد تأخذ صفة المراقب لتطور الأوضاع في الدول التي تمر بعملية التحول .

- **النظام الدولي الجديد بعد الحرب الباردة :** بعد انهيار المعسكر الشيوعي وقيام النظام الدولي الجديد الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية (المعسكر الغربي) بدأت تشهد البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي سابقا حيث اتجهت معظمها إلى انتهاج الديمقراطية الليبرالية حيث أن هذه الثورة الديمقراطية أدى إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح لدى حكام الأنظمة الشمولية في العالم .[2]

- **العدوى أو الانتشار :** يقصد بهذا البند تقليد نجاح دولة ما في تحول نظامها إلى نظام ديمقراطي ناجح ،مما يؤدي إلى تقليدها وبالتالي إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى لان وجود نماذج في أوائل الموجة الثالثة للديمقراطية أدى وشجع بدوره على المضي في هذا الطريق كما أن التقارب الجغرافي والثقافي يؤدي إلى انتهاج هذه العملية وهذا ما حدث في دول أوربا الشرقية .[3]

1.الهام ايت سعيد،**مرجع سابق**،ص 80-82
2.بلقيس احمد منصور، **الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**،مرجع سابق،ص 25
3.مصطفى بلعور،**مرجع سابق**،ص39

المطلب الثالث: إجراءات التحول الديمقراطي

يقصد بها الأنماط والأشكال التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي ، حيث انه من خلال التجارب التي قامت بها الدول للتحول إلى نظم ديمقراطية تبين انه كل حالة اتخذت مسارها وخصائصها المستقلة [1]،ولكن رغم هذه الصعوبة البالغة سعت الدراسات إلى الإحاطة بثلاث أنماط رئيسية للتحول الديمقراطي وهي كالتالي :

1. **التحول من أعلى:** حيث في هذا النمط يبرز دور القيادة السياسية الحاسم ومبادراتها في وضع إجراءات تؤدي إلى تحول النظام باتجاه الديمقراطية وما يمكن الإشارة إليه أن هذه المبادرة من قبل القيادة السياسية غالبا ما تكون نتيجة لضغوط داخلية وخارجية تدفعها إلى القيام بها ،ومن بين الدول التي شهدت هذا النمط هي اسبانيا والبرازيل . [2]

2. **التحول من خلال التفاوض:** يحدث هذا التحول من خلال المساومة والحل الوسيط والتفاوض بين قيادة النظام التسلطي وقوى المعارضة عن طريق وضع قواعد وأسس لإقامة نظام ديمقراطي جديد بدل النظام التسلطي [3] إذ أن هناك أسباب تدفع كلا الطرفين لهذا الحل (التفاوض) فالعوامل التي تدفع القيادة التسلطية لذلك هي عديدة أهمها احتمال انهيار اديولوجية النظام وفقدان شرعيته وكذلك الفشل في تلبية المطالب المتزايدة لأفراد المجتمع نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والضغوط الخارجية مقابل تقديم المساعدات وتيقن النظام بعدم إخماد المعارضة والذي هو السبب الوجيه . [3]

أما بالنسبة للعوامل التي تدفع بقوى المعارضة إلى الدخول في الحوار هو عدم امتلاكها للقوة التي تمكنها من الإطاحة بالنظام القائم ،و هذا ما يجعل كلا الطرفين الدخول في حوار يؤدي بهما إلى اتفاق يرضي الجميع ،ممن أهم الحالات التي شهدت هذا المسار جنوب افريقية [4].

3. **التحول من خلال الشعب (التحول من أسفل):** يأتي هذا التحول إعقاب صراعات عنيفة و انتشار أعمال عنف و احتجاجات من جانب التنظيمات الاجتماعية الرافضة للنظام القائم مطالبة القيادة السياسية بالإصلاحات السياسية والاقتصادية حيث تقوم بالاستجابة للمطالب منعا لتفاقم الأزمة لعدم قدرة النظام على المواجهة للغضب الشعبي [5] حيث نجد هذا النمط قد حدث في إفريقيا كمالي والجزائر . وقد نجد أن الحركات الاجتماعية نجحت في الإطاحة وإقصاء القيادة كما حدث في الفلبين عندما أجبرت قوى المعارضة الرئيس جوزيف استراد بالتنازل عن منصبه كرئيس وملاحقته قضائيا . [6]

4. **التحول من خلال التدخل العسكري الخارجي :** يعني انتهاج الديمقراطية عن طريق حروب وصراعات عندما يرفض النظام الحاكم التغيير وعدم مبادرته بإصلاحات داخلية ،وكذلك عندما تعجز

1.عبد الرحمان احمد ابو خرس،**من قضايا التحول الديمقراطي في افريقيا**،السودان: مطابع شركة السودان للعملة المحدودة،2007،ص145
2.عبد الفتاح ماضي،**مداخل الانتقال الى نظم حكم ديمقراطية**،في علي خليفة الكواري (محرر)،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2009،ص31
3.حمدي عبد الرحمان،"ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا:القضايا والنماذج وافاق المستقبل"،**مجلة السياسة الدولية**،العدد 113،يوليو 1993،ص18
4.محمد سعد ابو عامود،**مرجع سابق**،ص61
5.صامويل هنتنغتون،**الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين**،مرجع سابق،ص 160
6.نوي سمية،**مرجع سابق**،ص27

قوى المعارضة عن إطاحته ،حيث يكون التدخل العسكري الخارجي هو الحل الوحيد ، هذا ما حدث في بنما من قبل التدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية و في العراق سنة 2003 و أفغانستان سنة 2001 بتحالف الولايات المتحدة الأمريكية مع مجموعة من الدول ،وفي اغلب حالات هذا النمط من التحول لم ينجح أحدثها أفغانستان و العراق إلا أن هناك حالات شاذة نجح فيها هذا الإجراء ألمانيا و اليابان بعد الحرب العالمية الثانية [1].

1.محمد سعد ابو عامود،**مرجع سابق**،ص63

المطلب الرابع :المقاربات النظرية للتحول الديمقراطي

اهتمت الدراسات المقدمة في مجال التحول الديمقراطي في العديد من البلدان التي شهدت هذه العملية ،وقد اختلفت هذه الدراسات في تفسير وتحديد شروط و عوامل العملية السياسية (التحول الديمقراطي) على العديد من المداخل والمقاربات والنظريات ومنه يمكن رصد ثلاث مداخل رئيسية من خلال التصنيف الأكثر شيوعا :

1. **مقاربة التحديث :** (دانيل لينر) الذي يعتبر أول من طور هذه النظرية التي يؤكد فيها أن المجتمعات الحديثة تضم أفراد مثقفين لديهم دخل مرتفع (ركز على دور المتطلبات الاجتماعية للديمقراطية) أما روستو و شينري وتايلور يربطون بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية من خلال استنتاجهم أن أغنى بلدان العالم هي دول أكثر ديمقراطية أما عالم الاجتماع السياسي الأمريكي ليبست قدم أطروحة مفسرة لعملية التحول الديمقراطي عام 1959م بعنوان **"بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية : التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية "** ثم كتابه **"الرجل السياسي"** عام 1960م حيث انه يبرز من خلال أطروحاته ان الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستدلا لذلك من خلال تصنيف الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية واستراليا وأمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات مستقرة وغير مستقرة [1] حيث أن هذا التصنيف كان على أساس الثروة ودرجة التصنيع و التحضر ومستوى التعليم والمشاركة السياسية وقد برزت دراسات أخرى محاولة تدعيم هذا الاتجاه كاب ولين وجاك مان التي ركزت على دور التنمية الاقتصادية في إحداث الديمقراطية وابرازها [2] كما قام بها سنة 1994م بإبراز العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والحرية حيث قام بتحليل هذه العلاقة من خلال التركيز على الجانب الاقتصادي والسياسي .

2. **المقاربة الانتقالية :** لقد وضعت المعالم الأساسية من خلال الباحث السياسي دانكورت روستو عام 1970م في مقالته " الانتقال الديمقراطي " التي أشار فيه على أن الارتباط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من قبل علماء الاجتماع والسياسة غير كافي لأنهم بوضعهم وتركيزهم على هذه العلاقة للوصول إلى ترسيخ الديمقراطية كان من خلال دراستهم في المجتمعات الغربية مؤكدين على شروط تعزيزها بدل الاهتمام بكيفية قيامها ودراسة آليات التحول الديمقراطي [3] وقد ركز روستو في دراسته للتحول الديمقراطي على المنهج التاريخي المقارن حيث اعتمد في دراسته (حالة السويد وتركيا) حيث توصل أنصار هذا المدخل إلى أن المسار التاريخي يتحدد جوهريا من خلال مبادرات النخب ،حيث أن مبادرات النخبة لا تحدث في فراغ ،فهي تتأثر بالبني المجتمعية التي تخلق مجموعة من القيود والفرص والمعايير التي تؤثر على اتجاه خيـــــــــارات النخبة . [4]

1. محمد الزاوي ،سلمى الامام ،**الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة**،عمان:دار الطليعة،2011،ص32
2. محمد زاهي المغيربي،**التنمية السياسية المقارنة قراءات مختارة**،ط1،ليبيا:منشورات دار قارنيوس بنغازي،1998،ص59
3. عبد الغفار رشاد القصبي،**مرجع سابق**،ص83
4. بلقيس احمد منصور،**مرجع سابق**،ص92

3. **المقاربة البنيوية :** تستند هذه المقاربة على التغير التاريخي طويل المدى في تفسير عملية التحول الديمقراطي من خلال التركيز على بني القوة والسلطة في المجتمع حيث ا نبنى القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تقوم بوضع مجموعة من القيود والفرص تدفع النخب السياسية في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود للديمقراطية وفي بعض الحالات يكون المسار مخالفا ،وقد قدم بارينجتون مور في كتابه "الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية " دراسة كلاسيكية للمدخل البنيوي التي حاولت تفسير اختلافات المسار السياسي في كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية (مسار الديمقراطية الليبرالية عن مسار الفاشية في اليابان وألمانيا ومسار الثورة الشيوعية في كل من روسيا والصين خلال عملية التحول التاريخي التدريجي) وقد توصل المور من خلا مقارنته بين المسارات التي اتجهت إليها هذه البلدان أن الاختلاف بين هذه المسارات نتيجة تضافر العوامل التي دفعت هذه الدول إلى التحول. [1]

1.عبد الرحمان احمد ابو خرس ، **مرجع سابق** ،ص 156

خلاصة الفصل :

تطرقنا في الفصل الأول باعتباره إطارا نظريا و مفاهيميا للدارسة ، مفهوم الديمقراطية و أهم ركائزها التي تعتمد عليها الديمقراطية في تطبيقها ، كما تطرق إلى مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة به ، التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي ،مع إبراز بعض العوامل المؤثرة عمى عملية التحول الديمقراطي ودارسة ،وشرح أهم هذه العوامل التي تعددت بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية بعض التعريفات للترسيخ الديمقراطي باعتبار أهم وأخر مرحلة يمر بها التحول الديمقراطي وذلك من خلال تعميق مبادئ الديمقراطية.

ومن كل ما سبق تم الوصول إلى جملة من النتائج:

أن الديمقراطية هي مجموعة من القواعد الحكم ومؤسسات من خلال الإدارة السلمية للجماعة المتنافسة أو المصالح المتضاربة.

التحول الديمقراطي هو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية.

الترسيخ الديمقراطي هو تعميق المبادئ والإجراءات الديمقراطية في البنية الأساسية للنظام ككل .

تمهيد:

يعتبر الاهتمام بموضوع النخبة منذ ظهور الفلسفة اليونانية عند أفلاطون عندما قام في كتابه الجمهورية بتفسير المجتمع إلى ثلاث فئات ،حيث ارتأى أن طبقة الفلاسفة هي المخولة بالحكم ،ومنذ ذلك الوقت اهتم الفكر السياسي بموضوع النخبة وعلاقتها بالحكم .

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ,فيتمثل الأول في التعريف بمفهوم النخبة المثقفة ومعرفة أصولها التاريخية باعتبارها مبحثا أساسيا نالت اهتمام الكثير من علماء الاجتماع الثقافي والسياسي ،والمبحث الثاني خصص دور النخبة المثقفة وعلاقتها بالسلطة السياسية والمجتمع ،ثم كمبحث ثالث وأخير تناول بعض صور وأنماط المثقف (المثقف العضوي والمثقف الكلي والمثقف المعارض).

المبحث الأول : مفهوم النخبة المثقفة :

المطلب الاول : التعريف بمفهوم النخبة المثقفة

يعتبر مفهوم النخبـــة المثقفة من ابرز المفاهيم التي جلبت اهتمام علماء الاجتمــاع السياسي.

ولكي نصل إلى تحديد مفهوم دقيق للنخبة المثقفـــة يجب الإحاطـة بثلاث مفردات أساسية (النخبة ،المثقف ،الثقافة) لغة واصطلاحا :

1. النخبة:

في اللغة : تشتق مفردة "النخبة "من الفعل نخب ،انتخب ،ينتخب ،انتخابا وتشتق و تشتق من كلمة نخب الشيء بمعنى اختاره ،ونخبة القوم هم خيارهم وهناك مفاهيم تقترب من النخبة كالصفوة ،والأقلية والتيوقراط ،والانتليجنسيا .[1]

وفي الاصطلاح: تعني النخبة إنها فئة أو طبقة تتعدد بتعدد المجالات التي ترتبط بها و الأنشطة التي تزاولها.

فيعرفها **جير روشيه :"** إنها مجموعة من الأشخاص يمتلكـــون القوة و التأثير في اتخاذ القرارات بأفكارهم التي يتخذونها شعارا لهم **".**

ويعرفها عالم الاجتماع **فالفريدو باريتو :"** النخبة هي جماعة مميزة في المجتمع تتصف بصفات محددة تؤهلها لاحتلال مكانة السيطرة في المجتمع ولكنها مهددة بالزوال بفعل التغيرات التي تحدث داخل المجتمع **".**[2]

2. المثقف:

في اللغة : المثقف في اللغة ((ثَقُف وثَقِفَ وثَقف)) وتثقيف كلمة من أصل الفعل الثلاثي ثقف) بمعنى حاذق، فاهم، ضابط لما يحويـــه، ذو فطنة، وذكاء. المعنـــى الأدق للمثقف وهو ما تحقق فيه معنيان: التفوق الفكري الذي يؤهله للمعنى الثاني وهو التقويم، والتهذيب، ولعل هذا المعنى أدق في وصف هذه الفئة، لأن الجهد التهذيبي عنصر أساسي في شخصية المثقف،ولفظة مثقف معربة عن ألفاظ غربية، وخلاصة ما تدل عليه هذه الكلمــة أنها تعني أصحاب الجهد الفكري في مقابل أصحاب الجهد اليدوي [3] .

1.امينة علاق، نخبة ام نخب:قراءة المفهوم الادوار والاشكاليات،**مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**،العدد 28،مارس2017،ص216
2.جميل حمداني،**سوسيولوجيا النخب ، النخبة المغربية انموذجا**،ط1،شبكة الالوكة،2015،ص13
3.عبد الرحمان الزنيدي،**المثقف العربي بين العصرانية والاسلامية**،(رسالة ماجيستير،كلية العلوم الاجتماعية،جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية،2012،ص08

وفي الاصطلاح : فهناك من يربط المثقف بكل شخص تلقى تعليما وله شهادة جامعية وهناك من يربطه بالفلاسفة والمفكرين ،وما يمكن جمله في تعريف المثقف "انه من يملك القدرة على التساؤل والتفكير العقلاني المنهج ،ويتعالى عن مواقف الحياة اليومية ليرى ما وراءها "[1] لأنه عندما نتحدث عن المثقف فنحن بصدد الحديث عن من يتعدى حدود اختصاصه للتكلم في قضايا تشمله كعضو في المجتمع.

ففي نظر **موسكا :**"المثقفين هم من يشكلون نواة نخبة جديدة نظرا لمؤهلاتها الفكرية في مواجهة الصالح العام بكل موضوعية".[2]

أما **انطونيو غرامشي : "** المثقف هو من له دور أساسي في التغيير وهو وحده القادر تكوين طبقة جديدة من المثقفين العضويين المرتبطين بهموم الناس وقضاياهم".[3]

ويعرفه **ليبست :"**المثقف هو من يبدع ويوزع ويمارس الثقافة **"** أي العالم الرمزي الخاص بالإنسانية والذي يتضمن الفن والدين والعلم .

والمثقف عند **هبرماس : "** هو محترف الكلام والكتابة والاستنباط والتحليل والعمل العقلي ،أنهم يعرفون أساليب النشر والمطبوعات والإعلان ووسائل الإعلان **".**

أما **جيرارد ليكلرك** فيربط المثقفون بأنـــــــاس الفضاء .[4]

وقد ورد تعريف في معجم **اكسفورد** للعلوم الاجتماعية : "المثقفين هم طبقة من المتعلمين بصورة عامة في أي من المجتمعات وهم المعنيين بشؤون الفكر على وجه التحديد ".[5]

1.عزام امين،"المثقف العربي ومتلازمة ميدان تيانانمن"،**مجلة عمران**،العدد6/22،خريف 2017،ص16
2.عبد الله كبار،النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر،قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة،**مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية** ،العدد 11،جوان2013،ص177
3. **نفس المرجع** ،ص179
4.ليكرك جيرارد،**سوسيولوجيا المثقفين**،(تر:جورج كتورة)،لبنان: دار الكتاب،2008،ص36
5.مدكور ابراهيم،**معجم العلوم الاجتماعية**،القاهرة،الهيئة المصرية للكتاب،1975،ص12

3. الثقافة:

في اللغة :

لقد ورد في معجم مختار الصحاح : ثقف الرجل من باب ظرف صار حاذقاً خفيفاً فهو ثقف مثل ضخم فهو ضخم (ثقف) ومنه المثاقفة وثقف كعضد والثقاف ما تسوى به الرماح وتثقيفها تسويتها وتثقفه من باب فهم صادفه وخل ثقيف بالكسر والتشديد أي حامض جداً ، فالثقافة في اللغة العربية هي من ثقف بمعنى حذق وفطن. وهذه كلها معان امتداح واعتزاز. ونقول الثقاف هو الخصام والجلاد وما تسوى به الرماح. وثقفه تثقيفاً : سواه .[1]

و ثاقفه : غالبه فغلبه في الحذق. أما الثقاف فإنه حديدة تكون مع القوس والرماح يقوم بها الشيء المعوج والثقافة عندئذ ما تسوى به الرماح وهذه الدلالات وأضرابها تعنى بالجانب المعياري أكثر ما تعنى. ولعل ذلك بعض ما يربط هذا المعنى بالدلالة الذائعة في عامة الناس لكلمة ثقافة من حيث إنها الاطلاع الواسع في شتى المعارف .[2] وأما Culture في اللغات الأوروبية فهي من كلتور Caltura اللاتينية بمعنى التهذيب، ويستخدمها البعض بمعنى الحضارة ، وإن كانت الحضارة هي الثقافة في مرحلتها المتقدمة ، حيث الحضارة من الحضر والتحضر، تفيد التمدين وقد استمرت كلمة Culture تفيد معنى الإنماء والحرث، حتى نهاية القرن الثامن عشر، ثم بدأ هذا المفهوم يكتسب معنى جديداً يشير إلى المكاسب العقلية والأدبية والذوقية، وهو يقابل في اللغة العربية مصطلح الثقافة.[3]

في الاصطلاح :

فهي جميع ما يكتسبه الإنسان من صنوف المعرفة النظرية والخبرة العملية طوال عمره، وتحدد بالتالي طريقة تفكيره ومواقفه من الحياة والمجتمع والدين والقيم، بغض النظر عن الجهة التي حصل منها على تلك المعرفة أو الخبرة، سواء كانت من البيئة أو المحيط أو القراءة والاطلاع أو من التعليم المدرسي والأكاديمي أو من أي طريق آخر.

فيعرفها برنت تايلور في كتابه " الثقافة البدائية " على أن الثقافة ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع وحالة الثقافة [19] في مختلف المجتمعات من حيث إمكان بحثها في ضوء مبادئ عامة معينة ،موضوعا خلقيا في علم قوانين الفكر والسلوك عند الإنسان".

ومن خلال ما سبق فيمكن استنتاج تعريف إجرائي للنخبة المثقفة حيث تعتبر مجموعة من الأشخاص المتجانسين، يمتلكون رصيدا معرفيا ولهم تكوين عالي ويتمتعون بسلطة رمزية تخول لهم التفكير في قضايا المجتمع. ونجد من بينهم الكتاب,الصحفيون،الفلاسفة، الأساتذة الجامعيون... .[4]

1.احمد محمد عاشور،تعريف الثقافة لغة واصطلاحا ، متحصل عليه من الموقع :
http://www.alukah.net/culture/0/103655/ ،بتاريخ:2016/05/28،على الساعة:09:02
2.الزمخشري،ابو القاسم محمود بن عمرو،**اساس البلاغة**،القاهرة:دار مطابع الشعب،1960،ص95
3.بدر ناصر حسين،تعريف الثقافة لغة واصطلاحا،متحصل عليه من الموقع:
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/service_showrest.aspx?fid=8&pubid=18172
بتاريخ:2018/01/22،على الساعة :20:20
4.غيرتزكليفورد،**تاويل الثقافات**،(تزجمة:محمد بدوي)،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2009،24

فيرى موسكا أن النخبة المثقفة أعلى من كل الطبقات في المجتمع نظرا لمؤهلاتها الفكرية في مواجهة الصالح العام بكل موضوعية .

أما هابرماس يرى أن النخبة المثقفة لها دور أساسي في المجتمع فهي تعتبر محرك التغيير فيه .[1]

أما ادوارد سعيد فيعرف النخبة المثقفة :"هي جماعة من الناس تتميز بالتفوق العلمي والثقافي والاجتماعي وأحيانا بقوتها الاقتصادية ونفوذها السياسي فهي الفئة المرشحة لريادة الأمة وقيادتها نحو الإصلاح والتنوير والحرية ".[2]

فوظيفة هذه النخبة هي المحاسبة وضبط التوتر في المجتمع .[3]

1. عبد الله كبار،النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر،قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة،**مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية** ،العدد 11،جوان2013،ص179

2.ادوارد سعيد،**المثقف والسلطة**،(ترجمة: محمد عناني)،القاهرة:دار الرؤية للنشر والتوزيع،2006،ص21

3.نبيل حليلو،طارق مخنان،دور النخب المثقفة في المجتمع ،**مجلة علوم الانسان والمجتمع**،العدد07،منشورات جامعة الجزائر،2013،ص179

المطلب الثاني : الجذور التاريخية للنخبة المثقفة

ترجع الجذور التاريخية للنخبة المثقفة إلى الصراعات التي شهدتها أوروبا وبالتحديد فرنسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما واجهت طبقة المثقفين الطبقة الحاكمة والكنيسة تحديدا عام 1894 م عندما اتهم الضابط اليهودي في الجيش الفرنسي " الفريد درايفوس " بالتخابر لصالح ألمانيا ،حيث تمت محاكمته بالخيانة العظمى في أجواء متلبسة وتم نفيه خارج فرنسا والحكم عليه بالحبس المؤبد.

لكن سرعان ما تبين أن القضية مدبرة والمتهم الحقيقي هو ضابط فرنسي أخر،وهذا ما أدى إلى انفجار القضية لتتعمم وتقسم المجتمع الفرنسي إلى نصفين ،القسم الأول كان ضد درايفوس وهم من كانوا يدعون لمعاداة اليهود ،وقد كانوا من رجال السياسة والعسكريين ورجال الكنيسة ليشكلوا الأغلبية وقتها أما القسم الثاني فقد كانوا مع درايفوس وقد شكلوا الأقلية وقتها ،وكان اغلبهم من الأدباء والمثقفين ،وهم من طالبوا بمراجعة الحكم ،وقد قاموا بنشر بيان بجريدة فرنسية وصفوا من خلاله الحكم على درايفوس بالتحيز عليه لان ديانته كانت يهودية ،وقع هذا البيان باسم "جماعة المثقفين ".

وقد استطاع هؤلاء المثقفين رد الاعتبار لدرايفوس كمواطن فرنسي شريف ,بالإفراج عنه،والقيام بترقيته ومن تم محاكمة من دبروا له المكيدة ليشهد على أثرها التاريخ انطلاقة مفهوم النخبة المثقفة.[1]

1.محمد الشيخ، **المثقف والسلطة، دراسة في الفكر الفلسفي الفرنسي المعاصر**،ط1،بيروت : دار الطليعة ،1991، ص10- 17

المطلب الثالث: الانتليجينسيا

من خلال تعاريف النخبة المثقفة جعلنا نقع في ارتباك فكري مع بعض المفاهيم والتي من بينها مفهوم الانتلجنسيا فهل هناك تمييز بين هاذين المفهومين ؟

أول ما ظهر مصطلح الانتليجنسيا كان في روسيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ،اين كانت الطبقة العليا في روسيا مقسمة إلى قسمين : البيروقراطية الحاكمة وصفوة المثقفين التي كانت تتكون من المختصين في العلوم وأصحاب المهن الفنية العليا ،وتسيطر عليها ايديولوجيات غربية تقدمية . ولكن هذا الأخير تطور ليصبح يشير إلى فئة المثقفين المناضلين الذين يتبنون أفكارا راديكالية مضادة للنظم السياسية الاتوقراطية .[1]

وللإشارة فان مفهوم الانتليجنسيا له استخدامات عديدة فهي تشير في البلدان الغربية إلى فئة الكتاب وأصحاب الثقافات الراقية ،التي تكون كيانا مستقلا ،قد يكون له في أوقات معينه تأثيرا في المجالين الاجتماعي والسياسي ،وإما في المجتمعات النامية فهي تشير الى الفئة التي نشأت تحت تأثير القوى الخارجية سواء عن طريق محاولة تقليد الوضع الاجتماعي في المجتمعات الغربية أو عن طريق السيطرة الاستعمارية الغربية .[2]

وهناك من يعتبر إن العالم العربي مستثنى من هذه القاعدة ،فبالرغم من سيطرة الغرب على بلدانه لفترة طويلة فإنها لم تؤدي إلى خلق انتليجنسيا عربية بمعناها الحقيقي كما في روسيا وأوروبا ،كونه لم يشهد لا عصر تنوير ولا ثورة علمية ،ولا ثورة بورجوازية تحررية ضد الإقطاع والكنيسة .

وعليه يمكن القول أن مفهوم الانتليجنسيا : "هو ذلك المثقف الذي يملك قدرا من الالتزام الفكري والسياسي " .[3]

1.بوتومور،**الصفوة والمجتمع**،(ترجمة: محمد الجوهري واخرون)،ط2،القاهرة:دار المعارف،1988،ص81
2.نفس المرجع
3.فريدة بوطاجين،"مازق اللاتواصل بين المثقف والسلطة السياسية في الوطن العربي" ،**مداخلات الملتقى الدولي:المثقف والمجتمع**،الجزائر:منشورات جيجل،2007،ص90

المبحث الثاني: دور النخبة المثقفة وعلاقتها بالسلطة السياسية والمجتمع

المطلب الاول : دور النخبة المثقفة

أن النخبة المثقفة من سينمائيين وكتاب وعلماء وفنانين .....الخ باعتبارهم يتسمون بالبراءة والشرف والنوايا الحسنة وعدم الفساد وينتمون إلى نخب تتميز بروح المسؤولية ،فالنخبة المثقفة هي نتاج تشكيلة اجتماعية تحتم عليها تحمل مسؤوليـــــة عما يحدث أمامها .[1]

فيقوم المثقف بلعب دور مميز و أساسي في زيادة وتيرة الصراع داخل المجتمع من خلال كشف عيوب السلطة وإظهار مواطن إخفاقها وهنا يجب الإشارة إلى أن السلطة تتمثل في الدولة من جهة والمؤسسات الحزبية من جهة أخرى [2] ويلعب المثقف دورا هاما في توعية الأفراد وتحديد حقوق المواطن ،ومن ثم تتبين واجبات السلطة السياسية اتجاه المواطن .

ومن خلال هذا يتبين أن النخبة المثقفة لها سلطة معنوية واسعة من خلال النظر إلى قدرتها على تغيير نظرة الجماهير للواقع، ثم تستطيع أن تغير الواقع الاجتماعي ككل، فالمثقف يمتلك القوة من خلال معرفته.

ومن خلال هذا أيضا يتبين أن النخبة المثقفة لها خياران أما أن تخدم السلطة السياسية وإما أن تخدم الصالح العام.[3]

فدور المثقف يتوزع على ثلاث جوانب أساسية :

فالأول يبرز من خلال دوره مع نفسه ويقابله معنى النزاهة ،ففي هذا الجانب يكون المثقف صادقا مع نفسه في أقواله وأفعاله لأنه يخضع للمساءلة هو وكتاباته حول مصداقيته وفعاليته في المجتمع[4] وهنا يظهر لنا رأي سارتر الذي يعتقد فيه أن العدو المباشر للمثقف هو المثقف المزيف الذي يعتبرمثقف مبيع من خلال جعل مواهبه وكتاباته في خدمة السلطة السياسية ،فبهذا سيحقق مكانة في المجتمع إلى جانب الرفاهية ,فالمثقف أصبح يسعى إلى الكسب العاجل والمباشر نظرا لافتقاره للنزاهة لأنه أصبح عبدا للمال وهذا ما يجرده من كونه مثقفا.[5]

1.الربيعي صاحب،**الصراع والمواجهة بين المثقف والسياسي**،ط1،دمشق:صفحات للدراسات والنشر،2010،ص11-15
2.امينة علاق،"نخبة ام نخب:قراءة في المفهوم ،الادوار والاشكاليات"،**مرجع سابق**،ص182
3.الربيعي صاحب،**مرجع سابق**،ص15
4.محمد جمال طحان،**المثقف وديمقراطية العبيد**،ط1،دمشق:الاوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية ،2002،ص27-31
5.جون بول سارتر،**دفاع عن المثقفين**،(ترجمة:جورج طرابشي)،بيروت:دار الاداب،2008،ص17

والجانب الثاني يتمثل في دوره مع الجمهور من خلال العمل على كسب ثقة الجمهور والتفاعل معه بتوعيته وتعليمه وتثقيفه ,فالمثقف لا يكون ضحية السلطة دوما فأحيانا يكون ضحية تخلفه الثقافي ،فعلى المثقف حماية الأمن الثقافي [1] إذ أن المثقف الذي يقوم بإعادة إنتاج معرفة الآخرين وتوزيعها على الجمهور باللغة المحلية لأنه توقف على إبداع فكر أصيل (التدليس الثقافي) يؤدي إلى عدم ثقة الجمهور مما يفقده مصداقيته فبضاعته الكاسدة تعاف عنها الجماهير ويكف النظر عنهم كنخبة قائدة. [2]

والجانب الثالث : يتمثل في دور المثقف مع المثقفين الآخرين أي دوره مع زملاءه وهذا الدور يشمل التعاون والتفاهم من خلال العلاقة الطيبة والوطيدة والمتكاتفة واستعمال أسلوب الحوار كفريق متكاتف يمنع عملية التكفير والتجهيل والإدانة لرفقائهم مهما اختلفت اتجاهاتهم ومواقفهم وعدم المشاركة بمحاربتهم وملاحقتهم والإساءة إليهم،[3] فالمثقف بصفة عامه يقدم رسالة اجتماعية تتمثل في حماية حق العقل وفي ممارسة نشاطه الطبيعي دون تقييد ضد أنواع المنع كله. [4]

فالمجتمع الذي يكون شديد التنوع كالمجتمع العربي نجد فيه المثقفين يتبنون مواقف متطرفة تعمل على زيادة حدة التناقضات وتفاقم الأزمة وتبادل الاتهامات بين التيارات المتصارعة وهذا ما ينعكس تأثيره على المجتمع. [5]

1.عبد الاله بلقزيز،**نهاية الداعية الممكن والممتنع في ادوار المثقفين**،بيروت:المركز الثقافي العربي،2000،ص117-147
2.عبد الله العروي،**ازمة المثقف العربي: تقليدية ام تريخانية**،بيروت:المؤسسة العربية للدراسات،1985،ص128
3.محمد جمال طحان،**مرجع سابق**،ص31
4.عبد الاله بلقزيز،**مرجع سابق**،ص151
5.حليم بركات،**المجتمع العربي المعاصر**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ب س ،ص13

المطلب الثاني: علاقة النخبة المثقفة بالسلطة السياسية

قبل الدخول في العلاقة بين النخبة المثقفة والسلطة السياسية ،يجب الإشارة أولا إلى أن السلطة السياسية قد تأخذ عدة جوانب منها : سلطة أنظمة الحكم و سلطة الأحزاب السياسية ،وسلطة المعارضة السياسية ,إلا أن الجانب الأول و المتمثل في سلطة أنظمة الحكم هو الأكثر أهمية مما له من تأثير كبير على مستوى الشعب بصورة مباشرة ,ثم يتبعه تأثير الجانبين الآخرين على التوالي .

ولان السياسة من الناحية العملية موضوعها هو الاهتمام باشان العام، والمثقف بقضايا الشأن العام بصورة وثيقة, هذا ما جعله يكون في صلب المسالة السياسية [1].

وبالتالي فهناك عدة مجريات تتناول علاقة المثقف بالسلطة السياسية مادامت نظرة المثقف للشأن العام تختلف عن نظرة السياسي له ،فالمثقف ممارس للسياسة بأقواله وأرائه النقدية والسياسي فيتابع مقتضيات ثقافته بإجراءاته المبنية على هواه . [2]

ومن أهم مجريات هذه العلاقة يمكن تلخيصها فيما يلي:

فقد تأخذ هذه العلاقة جذلا متواصلا ،كون المثقف لا بدا أن يكون ضد السلطة السياسية لان تكوينه وإدراكه يفترض فيه صعوبة التكيف مع الأوضاع الواقعية ولا يقتنع بها مما يؤدي به إلى توجيه الانتقادات إلى السلطة السياسية ،في حين يرى البعض أن المثقف كثيرا ما يكون منقادا ،فالمثقف الذي يتعلم ويعمل ويتفاعل في إطار هذه السلطة من الصعب عده خارج السلطة و في مواجهة دائمة معها .

فإذن مهما تكن نقاط التلاقي والاختلاف بين المثقف والسياسي غير أن كل منهما بحاجة للأخر سواء كان المثقف تابع للسلطة أو مستقل عنها ،فانه يدخل في شبكة علاقاتها ،فهو يشارك في صياغة الوعي السياسي للمجتمع وهذا ما يجعله يتقاطع مع السياسي . [3]

ومن خلال هذه العلاقة يظهر لنا مفهوم أخر للمثقف وهو مثقف السلطة الذي يعتبر تابعا كيا للسلطة من خلال تبرير ممارساتها فيكون ممن يؤيدون سياساتها ومواقفها .

وهذا المثقف يفقد مضمون المثقف لأنه بالمقابل يفقد مقومه وهو النقد الموجه إلى السلطة السياسية، وهذا ما يجعله يفقد مصداقيته واستقلاليته في الرأي. [4]

1.احمد موصلي ،لؤي صافي،**جذور ازمة المثقف في الوطن العربي** ،ط1،دمشق:دار الفكر،2002،ص18
2.برهان غليون،**اغتيال العقل :محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية**،ط1،بيروت:دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع،1979،ص 112
3.عبد الرحمان الحبيب،سلطة المثقف ومثقف السلطة، **صحيفة الجزيرة** ،الرياض:العدد13430،2009/07/06
4.احمد موصلي ،لؤي صافي،**المرجع السابق**،ص19

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المثقف العربي صعب عليه الخروج عن سيطرة السلطة السياسية ،فهو قد عانى على مر العصور الأخيرة من سطوة رجل السياسة على جميع الشؤون بما فيها الثقافية لتتلاءم مع توجهاته الفكرية ومقاس برامجه. [1]

ويعتمد السياسيون على سلطتهم الرادعة من قوة والتي يحرصون على تغليفها بمبررات رمزية بهدف إضفاء الشرعية على سلطتهم. [2]

إذا كان السياسي يمتلك السلطة المادية من موارد....ويمتلك سلطة توزيع هذه الموارد فان المثقف بدوره يمتلك السلطة الرمزية المتمثلة في الأفكار والمعارف.

وهذه السلطة التي يتسلح بها المثقف تتكون عنده من خلال عدة مميزات اوعناصر يتميز بها عن غيره وهي :

1. قدرته على التلاؤم مع الظروف بسرعة لما له من مخزون علمي ثقافي ,وهذا العنصر يسمى التلقائيـــة
2. قربه من الجمهور فالمثقف عادة ما يكون بين الجمهور وقريب من آراءه و تصوراته
3. فالمثقف بامتلاكه للوسائل والقدرات الخطابية وهذا ما يجعله مؤثرا في الجمهور وفي عقليته وعاطفتـــه
4. امتلاكه دورا طليعيا وهذا ما يجعله في مكانة مرموقة بين الناس. [3]

فدراسة إشكالية العلاقة بين المثقف والسلطة أمر مهم جداً يجب وعيه، ويجب تحريرا لمثقف من هذه السلطة عبر تقويته من جهة، وخلق نظم اجتماعية واقتصادية تعطيه التوازن في الواقع البشري من جهة أخرى، وبهذه الطريقة سينطلق المثقف في حركته البنائية والنقدية معاً وسيتحرر الفكر من اخطـــر القيود التي يعاني منها، ولا يعني ذلك انه يجب أن يكون المثقف معارضاً للسلطة، أنما المقصـود أن يتمكن هذا المثقف من الإدلاء بالنقد البناء لواقعه أو المساهمة في تكوين بناء جديد لهذا الواقع لا التقوقع داخل عقدة النقد نفسها، أو السعي لتكوين طبقة اجتماعية لها سلطة تسمى بطبقة المعرفة والعلم.

1.محمد جمال طحان ،**مرجع سابق**،ص32
2.اوميل علي ،واخرون،**المثقف العربي ،همومه وعطاؤة**،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1995،ص141
3.خضوري مجدي،ماهية المثقف و السلطة ، **مجلة السطور الالكترونية** ، متحصل عليه من الموقع:
http ;//www.sutur.com/ma8alt01/6800-mjde_html2013، بتاريخ:2017/03/21، على الساعة:11:15

المطلب الثالث : علاقة المثقف بالمجتمع

قبل البدا في شرح العلاقة يجب أولا الإحاطة بمفهوم المجتمع الذي يشير إلى الكل الذي تندمج فيه حياة كل إنسان ,فهو ذلك الإطار العام الذي يحدد العلاقات التي تنشا بين أعضائه التي تربطهم تقاليد وأعراف وطرق حياة عامة.[1]

وباعتبار أن المثقف هو نتاج فئة اجتماعية داخل مجتمعه ،وهو فرد داخل المجتمع ,فهناك علاقة جدلية بينه وبين المجتمع ،فهو يؤثر ويتأثر بما يحمل المجتمع من قيم سلبية وايجابية وهذا ما يحتم عليه مسؤولية دوره النشط كفاعل في المجتمع يسعى لبنائه على أسس تسودها العدالة والمساواة ... الخ ،ويتبلور ذلك من خلال طرح الأسئلة على الواقع الاجتماعي السائد وتعريف الجمهور بواجباته اتجاه الدولة وحثه على المطالبة بحقوقه منها ورفع مستوى وعيه حتى لا يستغله السياسي لتحقيق مصالحه .

فعلاقة المجتمع بالمثقف علاقة يستفيد منها طرف واحد وهو المجتمع على عكس علاقة السياسي بالمجتمع التي تكون علاقة مصالح متبادلة.[2]

حيث يرى هابر ماس أن النخبة المثقفة هي محرك التغيير في المجتمعات الحديثة إلى الأحسن، وقد استعرض محمد محفوظ مجموعة من الأدوار التي يجب أن تمارسها النخبة المثقفة اتجاه المجتمع وهي كما يلي:

1. صناعة الوعي وتعميم المعرفة فالمجتمع لا يمكن أن يتجاوز عقباته والقيام بدوره وتحقيق التطلع الحضاري إلا إذا كان واعيا ومثقفا.
2. صناعة الرأي وتوضيح سبل التقدم والمساهمة في خلق العوامل التي تبرز للمجتمع مباشرة دوره الحضاري والمساهمة في بذل الجهود وتكثيف النشاطات للمحافظة على هذه المنجزات.[3]

وقد تكون العلاقة بين المثقف والمجتمع علاقة صراع مستمر ،فالمثقف بغض النظر عن مصدر ثقافته ونوعيتها هو الاميل دائما إلى النقد والتشكيك والتساؤل والرفض في كل ما يتعلق بالمجتمع من عدات وتقاليد وعقليات .

وقد يمارس المجتمع على المثقف تأثير سلبي ,ففي كثير من الأحيان تكون رقابته سلبية في بعض القضايا الحساسة ومن هنا تبدأ مشاكل المثقف مع المجتمع والمواجهة معه ،وهذا ما يؤدي في أحيان كثيرة إلى انسلاخ المثقف وعزلته عن مجتمعه وهذا ما يؤدي بدوره إلى هجرته بعيدا عن هذا المجتمع الذي لا يستطيع التعايش معه ،وبهذا تهتز صورة المثقف سواء في نظر نفسه أو نظر المجتمع ككل .[4]

1.مصطفى الخشاب،**علم الاجتماع ومدارسه**،ط1،القاهرة:دار الكتاب العربي،1967،117

2.توماس سويل،**المثقفون و المجتمع،انماط المثقفين العامة واثرها في حياة الشعوب**،(ترجمة:عثمان الجبالي المثلوثي)،2011الرياض: وزارة الثقافة و الاعلام ، المجلة العربية،ص600-601

3.امينة علاق،**مرجع سابق**،ص 179

4.علي حرب،**اوهام النخبة او نقد المثقف**،ط4،بيروت:المركز الثقافي العربي،2004،ص41

وقد تكون العلاقة بين المثقف والمجتمع علاقة مزيفة حيث يتخلى المثقف عن موقفه الأخلاقي بادعاءاته انه يقف موقفا نقديا في المجتمع فيقع في فخ عدم الصدق حتى مع نفسه ،فكلامه يدل على انه ضد كل المحسوبيات و الرشاوى ،إلا انه في اغلب الأحيان هو يمارسها ولا يستطيع الاستغناء عنها .

وهذا ما يخلط بين الدور الذي يزعمه المثقف في المجتمع والرسالة التي يدعي القيام بها وبين الواقع الفعلي .[1]

1.اسعاف حمد،"المثقف العربي:إشكالية الدور الفاعل"،**مجلة جامعة دمشق**،المجلد30،العدد3+4،جامعة دمشق،كلية الآداب والعلوم والإنسانية،قسم الاجتماع،2014، ص 361

المبحث الثالث: أنماط المثقف

المطلب الأول : المثقف العضوي والتقليدي

عندما نتحدث عن المثقف العضوي يتصور لنا المفكر والفيلسوف والمناضل انطونيو غرامشي في كتاباته التي كانت معظمها في السجن،والتي من خلالها يبرز دور المثقف العضوي الذي شكل تجديدا حصل داخل الفكر الماركسي الذي ركز على الجانب الاقتصادي[1] إلا أن غرامشي يبرز دوره الذي يتمثل في الإصلاح الثقافي والأخلاقي بهدف تحقيق الهيمنة الثقافية للطبقة العاملة لتحقيق هزيمة الكتلة التاريخية القديمة المؤلفة من البورجوازية في شمال ايطاليا والإقطاعية في جنوبها والمثقفين التقليديين أصحاب المشروع الفكري المحافظ و الإيديولوجية اليمينية .

فالمثقف العضوي في رأي غرامشي له دور أساسي في التغيير وهو القادر على تكوين طبقة جديدة من المثقفين العضويين المرتبطين بهموم الناس وقضاياهم ،يمكنهم أن يشكلوا هيمنة بديلة عن الهيمنة الرأسمالية .

فيرى انه لا يمكن النظر إلى المثقفين كفئة اجتماعية متميزة عن الطبقات الاجتماعية ،وإنما المثقف يكون تابع إلى ايدولوجيا محددة أو يتبنى اتجاه عقائدي معين أو ينحاز إلى فرقة سياسية ما ،إذ أن كل أفراد المجتمع قد يكونون مثقفين بامتلاكهم للذكاء ،ولكن ليسو كلهم مثقفين عضويين من حيث (الوظيفة الاجتماعية),فيقول غرامشي :" كل الناس مثقفون لكن لكل إنسان وظيفة المثقف في المجتمع" وهنا ربط غرامشي المثقف بالحزب.

وقد ميز غرامشي بين المثقف العضوي والمثقف التقليدي (كالأدباء والفلاسفة والعلماء) ،ليس على أساس جوهر أنشطة المثقف الذهنية وإنما من خلال نسق العلاقات الاجتماعية التي تجري فيها هذه الأنظمة .[2]

فالمثقف التقليدي في رأيه ما هو إلا خادم للكتلة التاريخية التي كانت مسيطرة على كل الشؤون في ايطاليا،فيقول غرا مشي : إن المثقف التقليدي هو المثقف المرتبط بجماعة يمكن أن تبدو بوصفها جماعة تقليدية قائمة بذاتها ويتم تصنيفه باعتباره مرتبطاً بطبقة زائلة أو في طريقها إلى الزوال وحيث أن كل مجموعة اجتماعية – سياسية تظهر في لحظة تاريخية معينة تكون في الأصل نتاجاً لأحد التطورات الحاصلة في البنية الاقتصادية الاجتماعية السابقة، فإن هذه المجموعة تجد في التاريخ وبالشكل الذي دارت فيه عجلته لغاية هذا اليوم أضعافاً من المثقفين وجدوا قبلها أي قبل المجموعة الاجتماعية الأساسيـــــة وظهروا باعتبارهم ممثلـــــي

1. انطونيو غرامشي،**رسائل السجن**،ج1،(ترجمة:سعيدبوكرامي)،ط1،لندن:طوى للثقافة والنشر،2014،ص09
2.بيوتي جان مارك،**فكر غرامشي السياسي**،(ترجمة:جورج طرابيشي)،بيروت:دار الطليعة،1975،ص 162

الاستمرارية التاريخية التي لم تقطعها التغييرات الأكثر تعقيداً أو الأكثر جذرية التي طرأت على الأشكال السياسية والاجتماعية.[1]

فوظيفة المثقف في نظره لا تعرف من باب التفريق بين العمل الذهني الفكري والعمل العضلي وإنما من منطلق المكانة التي يحتلها المثقف داخل البني الاجتماعية ،في المسؤولة عن إنتاج شرائح من المثقفين الذين يقومون بوظيفة تمثيلها فهم يرتبطون بها عضويا وينظمون وظيفتها الاقتصادية ،ومن هنا تتبين وظيفة المثقفين عند غرامشي بوصفهم اسمنتا يربط البنية الفوقية بالبنية التحتية للمجتمع.[2]

1.عبد الرضا حسين الطعان ، و آخرون،**إشكالية السلطة في تأملات العقل الضريبي عبر العصور**،بغداد:دار الكتب والوثائق،2012،ص472
2.بيوتي جان مارك ،**مرجع سابق**،ص162

المطلب الثاني : المثقف الكلي

يبين جان بول سارتر في كتابه **"دفاع عن المثقفين"** وهو عبارة عن مجموعة من المحاضرات ألقاها على طلبة يابانيين ،حيث نجده يعرف المثقف: " انه ذلك الإنسان الذي يدرك التعارض القائم فيه وفي المجتمع بين البحث عن الحقيقة عن الحقيقة العملية مع كل ما يترتب على ذلك من ضوابط ومعايير وبين الايدولوجيا السائدة مع منظومتها من قيم تقليدية ،وما هذا الوعي سوى الكشف عن تناقضات المجتمع الجوهرية ".[1]

فالمثقف في رأيه بغض النظر عن وظيفته فهو يتميز بالوعي ،ويرى أن أصحاب الطبقة المهيمنة تقوم بتزييف هذا الوعي بإعادة إنتاج الايدولوجيا المهيمنة.

وقد انطلق من نظرية مفادها أن المثقف يتدخل فيما لا يعنيه ويخرج عن دائرة اختصاصه وكفاءته ليقوم بوضيفة ليس مؤهلا بها بالضرورة ،وقد تتبع حالة فرنسا مبرزا كيفية تشكل النخبة المثقفة التي ربط تاريخ ظهورها بتاريخ بروز الحداثة محاولا بذلك تبرير موقف النخبة المثقفة وعلاقتها بالطبقة البورجوازية الحديثة .

فهذا المسار التاريخي يمر بمرحلتين ,الأولى مرحلة تكون تقنيي المعرفة العلمية مع تكون وتطور الطبقة البورجوازية الحديثة في المجتمع الفرنسي ويقول انه بظهور تقنيي المعرفة العلمية في فرنسا حلوا محل رجال الدين والكنيسة ،صناعية ومالية تعتمد على قوانين معارف وخبرات المعرفة في التفسير كل ما هو طبيعي بما هو طبيعي،أما المرحلة الثانية هي مرحلة اندماجهم في النظام الاجتماعي البورجوازي بعدما تلقو تكوينهم الإيديولوجي .

فالقيم البورجوازية تعد قيم إنسانية كونية ،والنظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي هو نظام طبيعي بديهي متطابق مع بداهة العقل البشري وقوانين الطبيعة .

فالمثقفون في رأي سارتر بعدما يتلقون تكوينهم الايدولوجيا يتلقون قدرا من المعارف النقدية والمناهج التحليلية التي تمكنه من ممارسة وظيفته التقنية في الإدارة والهيمنة الاجتماعية والحكومية ,ومن هنا تنطلق للمثقف تناقضات جديدة إذ يجد نفسه لا ينتمي للطبقة العاملة بل يجد نفسه يشارك في استغلالها فسارتر يتفق في تحليله مع ماركس ،فيقول سارتر: " إن المثقف يجد نفسه أمام خيارين ،أما يسالم ويقبل الايدولوجيا البورجوازية ويتكيف معها ، أو يعرض معارضة جذرية ويخرج من ذلك التناقض الذي وجد فيه نفسه بين خصوصية الطبقة السائدة من جهة وكونية المناهج والمعارف التي تحصل عليها من جهة أخرى ".

فبالخيار الثاني يصبح تقني المعرفة مثقفا حقيقيا ،باكتسابه وعيا نقديا ،كما يتحدد وجود المثقف على مستوى علاقته بذاته في المجتمع .[2]

1.جان بول سارتر،**مرجع سابق**،ص11

فنظرية سارتر عن المثقف الكوني تفترض تصورا قانونيا للسلطة التي تحتكرها الطبقة البورجوازية بامتلاكها وسائل الإنتاج ،حيث لا يمكن للطبقة العاملة أن تستعيد حريتها المسلوبة إلا من خلال معركة شاملة كلية وفقا للمبادئ الكونية المتمثلة في قيم العدالة و الحرية والمساواة ... حيث يؤدي المثقفون دورا أساسيا لانعتاق الطبقة المحرومة وأنفسهم أيضا ،ومن هنا يتضح الطابع الشمولي والكوني لفكر سارتر الذي يسعى دوما إلى تمثل كل شيء لتجاوزه تجاوزا كليا في بنء سلطته التي أراد أن تكون كلية تعلوا على ما عاداها وتهيمن عليها هيمنة كلية ،وهكذا يكون المثقف ضد السلطة وهذا ما برز في الحراك الطلابي في فرنسا سنة 1967 م .[1]

1.جون بول سارتر،**مرجع سابق**،ص58

المطلب الثالث:المثقف المعارض

يرتبط المثقف المعارض بالمفكر ايدوارد سعيد الذي يعد كاتب وناشط أمريكي فلسطيني ولد في فلسطين عام 1935 م وتوفي في نيويورك عام 2003 م .[1] وقد جاء بكتابه "صور المثقف " الذي يبرز فيه عمل المثقف المعارض ويشرح فيه الوسائل التي من خلالها يقوم بدوره.

وقد جمع ادوارد سعيد بين ما جاء به غرامشي من جهة باعتباره المثقفين شريحة اجتماعية واسعة وكبيرة ,لها ارتباطاتها الطبقية ،يقومون بكل الأدوار الاجتماعية والتي من بينها إنتاج الإيديولوجيات والأفكار ،ومن جهة أخري بين ما جاء به جوليان بانذا بتأكيده أن المثقف باعتباره عضو ينتمي إلى مجموعة صغيرة مندفعة أخلاقيا لمعارضة التيارات السائدة دون النظر إلى عواقب المواقف وتأثيراتها عليه شخصيا .

فالمثقف المعارض هو ذلك المتمكن من قول الحقيقة من قول الحقيقة بوجه السلطة بشجاعة وصلابة فيقول :" المثقف هو فرد في المجتمع له دور علني محدد لا يمكن تصغيره إلى مجرد مهني لا وجود له أو عضو كفؤ في مجموعة ما لا يهمه سوى أداء مهامه ".

فباعتبار المثقف متميز وهب ملكة عقلية لتوضح رسالة وإعطاء وجهة نظره وتبيان موقفه و رأيه اتجاه قضية معينة تخص المجتمع ويجب على المثقف أن يكون من الصعب على الحكومات أن تستوعبه وفي نظره لا يجب أن يكون دوما ناقدا وإنما يجب أن يحافظ على يقظته المتواصلة ورغبته الدائمة في عدم السماح لإنصاف الحقائق والأفكار التقليدية بان تسير المثقف معها.[2]

ويجب على المثقف المعارض أن لا يرتبط بأي حزب سياسي أو أي جمعيات ,فهو يتخذ صورة المعارض على طريقة وعمل السياسيين إذ يجب عليه أن يتخذ أسلوبا فرديا متميزا بحيث يمكن تمييز عمله

فيرى ادوارد سعيد على المثقف أن يستعيد دوره التقليدي من جهة ويحافظ على أسلوبه المعارض بذاته ،فبهذا يسجل رفضا وعدم قبول لامتيازات السلطة وإغراءاتها وضغوطاتها.[3]

1. جون سكوت، **خمسون عالم اجتماع أساسي**،ج2(ترجمة:محمد محمود حلمي)، ب م : الشبكة العربية للنشر و الأبحاث،ص199
2.ادوارد سعيد،**صور المثقف**،(ترجمة:غسان غصن)،بيروت:النهار للنشر،1996،ص27-28
3.نفس المرجع،ص37-38

خلاصة الفصل:

إن مفهوم النخبة المثقفة هي مفهوم سام وراق ، حيث أنها أي مجتمع تعد هذه الفئة العقل المتزن والكيان المتزن في البحث عن الحلول والمشاكل في مختلف جوانب الحياة سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية ...الخ

فما يمكن استخلاصه من خلال هذا الفصل مجموعة من النقاط تتمثل فيما يلي:

تبرز أهمية النخبة المثقفة كأحد مقومات نجاح المجتمع وتطوره كونها منتجة للفكر و الإبداع وهي من يستند إليها المجتمع في ايجاذ الحلول والمخرج إذا ما واجهته المشكلات والعقبات .

تعمل النخب المثقفة على تنمية وخلق ثقافة سياسية ذات اطر فكرية لنمط السلطة السياسية والحكم وهي التي تعمل من خلال منظومة تعاونية مع النخب الأخرى لتسيير المجتمع وفق هذا النسق الثقافي.

تمهيد:

لا شك أن أي مجتمع أو شعب من خلال تقدمه وتطوره إنما يمر عبر مسار تاريخي وعبر مراحل متعددة ،وهكذا فان تشكل المجتمع العربي عامة إنما هو الأخر مر بمراحل وتحولات تأثر فيها بالحضارات المختلفة والفتح الإسلامي وصولا إلى الاستعمار الغربي والعولمة الكونية .

فالمنطقة العربية اليوم حدث فيها حراك غير مسبوق وغير متوقع كنتيجة لمجموعة من الدوافع والأسباب التي تدل على تدهور المنطقة وتخلفها، ذا ما طرح تساؤل حول دور النخبة المثقفة العربية في تحول الأنظمة السياسية العربية إلى أنظمة ديمقراطية.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، كمبحث أول كان حول تكوين النخب المثقفة العربية المعاصرة والتحديات التي تواجهها ، أما المبحث الثاني خصص للتحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية ثم المبحث الثالث الذي تناول إبراز العلاقة بين النخبة المثقفة والتحول الديمقراطي في الوطن العربي في ظل التحولات الراهنة .

المبحث الأول :النخبة المثقفة العربية (التكوين والتحديات)

المطلب الاول: نشأة النخبة المثقفة العربية وواقعها

يعتبر مصطلح النخبة المثقفة كما اشرنا إليه في فصل سابق مصطلح حديث النشأة ، ظهر نتيجة للتطورات الحاصلة في الواقع وإفرازاته بجميع توجهاته وتياراته ، وقد اجمع الباحثون على أن بدايات ظهور النخبة المثقفة العربية ترجع إلى الفترة التي حدث فيها اتصال الشرق بالغرب ، لما أحدثته الثقافة الأوروبية من تأثير عميق في بنية المجتمع العربي فيقول أركون :"المثقف هو الذي تبنى علم الغرب وجماليته ونمط حياته وإيديولوجيته" [1]

كما أن لوجود المثقف العربي الفضل للجامعات والمعاهد ودور العلم والمكتبات، حيث أن هناك علاقة واضحة بين وجود هذه المؤسسات وتاريخها ونشأة المثقف العربي.

وقد ظهر في المجتمع العربي ثلاث فئات من المثقفين وهي:

1. **المثقفون المحافظون :** هم اللذين رفضوا الحضارة الأوروبية وتمسكوا بالقديم فكرا وأسلوبا فهم ينتمون إلى طبقة هيمنت على الثقافة العربية فترة طويلة من الزمن ، امتدت من الاحتلال العثماني للوطن العربي حتى مشارف القرن العشرين ، وقد تلقت هذه الفئة ثقافة دينية ، حيث كان تصورهم مبني على أساس إمكانية بعث الحضارة العربية الإسلامية من جديد .[2]

2. **المثقفون العلمانيون** : هم اللذين قبلوا الحضارة الغربية دون شروط أو قيود وقد كان جلهم من المسحيين ، إذ راو أنهم قريبين من الثقافة الغربية فانسجموا معها واعتبروا نفسهم جزءا منها.

3. **المثقفون الاصلاحيون :** وهم اللذين حاولوا الجمع بين القديم الموروث والحديث الوافد، فهم أدركوا أن الغرب مصدر تهديد للشرق وللإسلام بطمس ثقافته ، ولهذا نظروا للغرب على انه يمثل الحضارة المادية فقط والشرق يمثل الحضارة الروحانية ، فراو ضرورة المزاوجة بينهم (بين العناصر المادية والروحانية).[3]

1.محمد أركون، **تاريخية الفكر العربي الإسلامي**،(ترجمة:هاشم صالح)،بيروت:مركز الإنماء العربي،1986،ص232
2. هشام شرابي، **المثقفون العرب والغرب**،بيروت : دار النهار للنشر ،1981،ص25-26
3.البيرت حوراني،**الفكر العربي في عصر النهضة1798 -1939** ،ط3، (ترجمة:كريم عزقول)،بيروت:دار النهار،1977،ص121-122

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى بدا يتضح الوجه الاستعماري للغرب وإطماعه التوسعية وهذا ما اثر على مواقع المثقفين العرب ومواقفهم وقد انتقل اهتمامهم بالمجال الديني والفكري إلى المجال السياسي. [1]

وقد افرز هذا الوضع الجديد فئتين من المثقفين العرب ، الفئة الأولى رفضت الغرب على الصعيد السياسي وتقبلته على الصعيد الحضاري وكان تكوينهم نتيجة للتأثير النفسي للاستعمار والامبريالية، والفئة الثانية رفضت الغرب سياسيا وحضاريا وكان ذلك نتيجة تأثرها بالنظام الاشتراكي. [2]

والنخبة المثقفة بشكل عام كان لها دور هام وأساسي في قيادة حركات الاستقلال، وقد مر المثقفون العرب بثلاث مراحل هي :

1. مرحلة هضم ثقافة المستعمر المحتل.
2. مرحلة الاقتراب من الشعب.
3. مرحلة تنظيم الشعب وحثه على النضال، ففي هذه المرحلة كانت النخبة المثقفة تتسم بالتماسك والتوحد من اجل الاستقلال.

وبعد قيام الدولة الوطنية، شهدت المجتمعات العربية قسمين من المثقفين، القسم الأول وصل إلا الأماكن الحكومية والإدارية التي كانت للمستعمر والقسم الثاني تحول إلى قوة معارضة للنظام. [3]

1.محمد كامل الخطيب،**المغامرة المعقدة**،دمشق:وزارة الثقافة،1976،ص26
2. مجموعة من الباحثين،**المثقفون والتقدم الاجتماعي**،(ترجمة:شوكت يوسف)،دمشق: وزارة الثقافة،1984،ص43
3.نفس المرجع ،ص69

المطلب الثاني: تعريف المثقف في المجتمعات العربية

إن أهم التعاريف التي تناولت مفهوم المثقف في المجتمعات العربية كما يراه المفكرين و الكتاب العرب فنريدها كما يلي :

يعتبر الدكتور زكي نجيب محمود من أكثر الكتاب الدين اهتموا بموضوع المثقف و افرزوا له حيرا كبيرا من التعريفات فقد وصفه في احد تعار يفه " بالشخص الذي يحمل في دهنه أفكار من إبداعه هو او من إبداع سواه ، ويعتقد إن تلك الأفكار جديرة بان تجد طريقها إلى التطبيق في حياة الناس فيكرس جهده لتحقيق هذا الأمل " ، و في تعريف آخر لنفس المفكر يرى فيه إن المثقف "هو الشخص الذي يروج القيم العليا (أخلاقية أو جمالية)" و في هذا يكون الفرق بين المتخصص الذي وقف عند تخصصه وفي فرع من العلوم ، و المثقف الذي ينشر الفكر ليس لمجرد لان أي فكر ولكن وكفى لأنه في نظره هو الفكر الذي يتيح حياة أفضل " و عرفه أيضا : بأنه هو من أدرك مثلا للحياة الإنسانية ثم لا يتوقف عند الإدراك فقط بل حاول تغيير الحياة وفق ما أدركه شريطة أن يجيء هذا التغيير في الاتجاه الذي يسير فيه هذا التغيير.... .[1]

المفكر حيضر براهيم فيرى في المثقف هو " ذلك الشخص الذي يتحلى بالمعرفة مضافا إليها العمل و الممارسة و وفقا لثقافة المكتسبة ، فالمثقف هو متعلم أو متخصصوا زيادة ، أي صاحب قضية اجتماعية و سياسية يعمل اجلها وفق رؤية للعالم ، ولذلك يعتمد تحديد معنى المثقف علي التطور التاريخي أو مستوى المحددات الاقتصادية و الاجتماعية لكل مجتمع ، وكذلك يتغير دور المثقفين و تأثيرهم حسب هذه المعطيات. [2]

أما احمد موصللي و لؤي صافي فقد عرفا المثقف بأنه " الشخص الذي يهتم بتفكيك و إظهار التناقضات المجتمعية ، موظفا في ذلك هواجسه و اهتماماته ". [3]

أما ادوارد سعيد فيرى " إن المثقف هو فرد في المجتمع له دور علني محدد لا يمكن تصغيره إلى مجرد مهني ، أو كعضو كفؤ في طبقة ما لا يهتم إلا بأداء عمله و يرى أن الحقيقة المركزية أن المثقف وهب ملكة عقلية لتوضيح رسالة أو وجهة نظر أو رأي ، ويشترط على المثقف أن يمتلك صفة التمثيل ،أي أن يقوم المثقف بتمثيل وجهة نظر ذات طبيعة معينة ويعبر لجمهوره عن تلك الأفكار التي يمثلها برغم الحواجز والعوائق.[4]

انطلاقا من التعريفات السابقة للمثقف يمكن القول أن التعريف الذي يعتبر المثقف انه المتعلم الحاصل على الشهادة الجامعة هو تعريف سطحي، لأنه يعني ضمنيا أن كل متعلم مثقف غير أن للمثقف وظائف أخرى تميزه عن بقية المتعلمين.

وقد نخلص إلى تعريف للمثقف: هو ذلك الشخص المتعلم الذي يدرك ما يحيط به ويستوعبه ويشارك بوعيه في بناء وتغيير الأوضاع المحيطة به.

1.زكي نجيب محفوظ،**هموم المثقفين**،بيروت:دار الشروق،1998،ص11-12
2.حيدر ابراهيم علي،**المثقف العربي والسلطة**،بيروت:المجمع الثقافي العربي،1996،ص88
3.احمد موصللي ،لؤي صافي،**جذور أزمة المثقف في الوطن العربي**،ط1،دمشق:دار الفكر،2002،ص86
4.ادوارد سعيد،صور المثقف،مرجع سابق،ص 29

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه النخبة المثقفة في الوطن العربي

يجمع الخطاب العربي المعاصر أن المثقف العربي يعاني أزمة حديثة متعددة الأبعاد تعكس حالة التفكك الموجودة في المجتمع العربي، فالمثقف لم يعد يتميز بالخصوصية نظرا لتلك التغيرات التي عرفتها الساحة العالمية بفعل العولمة وتداعياتها خصوصا في عالم التكنولوجيا ومجال الإعلام والاتصال.

و هذا ما يدل على وجود تحديات حديثة تواجه المثقف في الوطن العربي تحديدا،وتم تقديم هذه التحديات إلى تحديات ذاتية وأخرى موضوعية:

1.التحديات الذاتية:

إن النخبة المثقفة العربية تواجه في العصر الحديث أزمات وتحديات على مستوى ذاتية المثقف العربي تعيقه دون اخذ دوره الريادي المضطلع الوصول إليه ومن أهم هذه العوائق:

- **تحدي العزلة :** فالمثقف المعزول هو أللذي يحترف التعبير عن تجربته الذاتية شعرا أو فنا أو تصوفا [1] فالعزلة تقود المثقف إلى موقع الانكفاء على الذات وعلى العمل الثقافي الإبداعي والبحث العلمي المتجرد من أي التزام سواء كان اتجاه مجتمعه أو كان التزام سياسي، ويسعى هذا المثقف إلى تحرير الثقافة من السياسة نتيجة لخوفه من سطوة أرباب السلطة أومن خلال فقدانه الثقة في التغيير. [2] فالمثقف العربي قد حاول من خلال كتاباته إلى تغيير الواقع العربي وتنصيب نفسه وصيا على السياسة العامة ورسولا للمجتمع ليجد نفسه مهمشا ومحاصر بذاته وتعامله مع نفسه على نحو اصطفائي واعتقاده انه ينتمي إلى النخبة الممتازة ليصير بالمؤخرة في عزلة عن الناس والمجتمع ويفقد المصداقية والفاعلية بقدر ما اعتقد انه قائد للأمة العربية. [3]

- **تحدي المهمة :** حيث يعتقد المثقف بإمكانه تحرير المجتمعات والشعوب من أشكال التبعية والهيمنة من كل أنواع التخلف والفقر ، فيتعامل مع نفسه على أساس داعية ومبشر يهدف إلى تغيير الأوضاع السائدة إلى الأحسن ، وهذا ما يؤدي إلى تراجع مهنة المثقف المفكر والمتنور ليظهر بدور الشرطي العقائدي الذي يقوم بحراسة الأفكار ، وهذا حال المثقف العربي مع مقولاته وتعامله مع فكرة الديمقراطية باعتبارها جاهزة للتطبيق و في النهاية لم ينجحوا بتطبيقها فصارت النتيجة هي العجز عن التغيير والانكفاء إلى الهامش ، فالمثقف العربي غلبت عليه إرادة العقيدة بدل إراد المعرفة. [4]

1. صقر ابو فخرمناقشات نقد المثقف او موت المثقف،**مجلة الدراسات الفلسطينية**،المجلد 08 ،الغدد 29،شتاء 1997،ص09
2.برهان غليون،و اخرون،**مرجع سابق**،ص100،103
3.علي حرب **مرجع سابق،ص95**
4.نفس المرجع،

تحدي الحداثة : فالمثقف العربي إما أن يكون تراثي أي يكون أسير النماذج الأصلية فيسعى إلى إعادة بناء كل ما هو موروث من حضارة إسلامية ،فيتطلع إلى استعادة العهد النبوي أو عصر الخلافة الراشدة مثلا وإما أن يكون حداثي ويكون أسير للعصور الذهبية فيسعى لاستعادة عصر النهضة أو العسر الكلاسيكي ،فطريقة التعامل مع الحداثة شكل أهم التحديات التي تواجه المثقف العربي الذي يأخذ الشكل الأوروبي ويمثله في الدول الإسلامية يجد نفسه ينهر في ثقافة أهله وأديانها وأصالتها الأخلاقية والإنسانية ، فالحداثة لا تكون بتقليد أولائك الفلاسفة والمفكرين الغربيين أمثال جاليلو و روسو ... الذين قاوموا الرجعية والكنيسة في القرنين 17و18 م وكانوا مناضلين في سبيل الحرية، فالتنوير يخلق من خلال التجارب والممارسات الإبداعية يتم من خلالها اكتشاف ما لم يكتشف من القبل. [1]

2.التحديات الموضوعية :

لقد تفاوتت التحديات الموضوعية التي واجهت المثقف العربي من قطر إلى آخر، وبغض النظر عن حجم التحدي ونسيبته من قطر لأخر فقد تشارك الوطن العربي في مجموعة من التحديات الموضوعية على مستويات مختلفة جابهت المثقف العربي بصفة عامة ، وهذه التحديات تتمثل فيما يلي :

- **المستوى الثقافي الجماهيري:** يرتبط هذا المستوى أساسا بالتعليم داخل المجتمع ، فقد عانت الدول العربية بشكل عام بتفشي ظاهرة الأمية وخاصة في المجتمع النسوي نظرا لما للمرأة من دور كبير في التنشئة والتربية ، فالأمية والتخلف الثقافي بدورها تؤدي إلى انتشار ظاهرة القبلية والعشائرية والطائفية [1] كل هذا يحد من دور المثقف العربي وانحساره وتراجعه إلى المواقع الخلفية في الاقتناء والقراءة وانخفاض المستوى ألطباعي كما وكيفا. [2]

- **القطرية ومعاكسة التفكير الإبداعي للمثقف العربي :** ان المتتبع لحركة المجتمعات العربية يجد أن المثقف العربي ارتكز في جل مشاريعه التغيرية في عصر النهضة في القرن 19م على قيم ومشاريع الوحدة العربية أو الإسلامية ، هذا ما وضع المثقف العربي اليوم أمام مواجهة أزمة تاريخية لأنه أصبح مرتبط بشعارات الوحدة العربية والوحدة الإسلامية ، ففي سبعينات القرن الماضي انفتحت الأقطار العربية على الثقافات الغربية وهذا ما جعل المثقف العربي يعتمد على زبد الثقافة المستوردة وهمشوا ثقافتهم الأصلية، فلم يستطيعوا مواكبة التطور السريع للثقافة الغربية ووجدوا أنفسهم أمام ثقافة غائبة وثقافة متقدمة ، فالنخبة المثقفة تفتقر إلى الرابط التنظيمي بحيث يحاول كل مثقف فيها التعبير عن طموحاته وأفكاره في خلق حياة عصرية بالنسبة للواقع العربي المتخلف وهذا ما خلق تفكك وتفتت الأمة العربية ، وظهور النزعة القطرية مما جعل الحديث عن الوحدة العربية ضرب من الخيال الفكري لدى المواطن . [3]

1. علي شريعتي،**مسؤولية المثقف**،(ترجمة:ابراهيم الدسوقي شتا)،ط1، العراق:دار الامير للثقافة والعلوم،2007،ص115-116
2.عدنان عويد،**اشكالية النهضة في الوطن العربي**،ط1،دمشق:دار المدى للطباعة والنشر،1997،ص122
3.نفس المرجع،ص131

- **الدين والتجديد :** يعتبر عصر النهضة العربية عصر الانفتاح على الثقافة الأوروبية بحيث وقع اتصال بين الشرق والغرب حيث أحدثت الثقافة تأثير عميق في بنية المجتمع العربي الذي ظهرت فيه أفكار جديدة لم تكن موجودة من قبل فظهر المثقف العلماني ومن هنا واجه المجتمع العربي تحدي جديد وهو ظهور العلاقة بين المثقف الديني التقليدي الذي امتلك سلطته وحيزه الاجتماعي من خلال محافظته ومدافعته على قيمه وتقاليده ودينه ، والمثقف العلماني الذي كان رافضا للدين ، وقد كانت سلطته من خلال امتداده الفكري مع الغرب وتقديمه لأفكار وحلول جديدة تتجارى مع الواقع الحالي المعاش.

- **التدخلات الخارجية :** يمكن حصرها في مجالين ، الأول يتمثل دور القوى الخارجية في صناعة النخبة العربية وتبقي على امتيازاتها في الوطن العربي وتروج لسياساتها ، والثاني يتبين من خلال اعتماد الأنظمة السياسية العربية على أنظمة الاستعمار القديم .

فالجانب الأول يتجلى من خلال تقديم الدعم والبرامج لمؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي مقابل خدمة وتحقيق أهدافها وطموحاتها في المنطقة [1].

أما الجانب الثاني فيتجلى من خلال اعتماد النظام السياسي على تقليد الدول الخارجية في صياغة برامجه وسياساتها الاقتصادية والسياسية ، فالأنظمة السياسية العربية تستمد شرعيتها وانجازاتها على أفكار وفلسفات ومشاريع صنعت خارجيا وليس على أفكار ومشاريع مفكريها ومثقفيها .[2]

1.البيرت حوراني ،**مرجع سابق**،ص89
2.حنفي ساري،بروز النخبة الفلسطينية المعولمة:المانحون،والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية،متحصل عليه من الموقع:
http://staff.aub.edu.lb/sh41/dr_sarry_Website/publications/161_IPS_Globalized%20Elite_Arabie.pdf
بتاريخ:2017/05/12،على الساعة:12.04

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية

المطلب الاول : الملامح العامة للنظم السياسية العربية المعاصرة

لقد تعرض العرب لاضطهاد قومي من قبل الحركة الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، مما أثر على استقلال شعوب المنطقة العربية، حيث لم تقم بين هذه الشعوب وحدة قومية، بل إن الكيانات العربية أصبحت حقيقة قائمة بذاتها منذ بداية استقلالها السياسي، وقد تمثل هذا في ميثاق جامعة الدول العربية التي مازالت تمثل خليط من أشكال حكومات لا وحدة بينها [1] ، وبلا شك أن ظروف الدول العربية لم تكن قادرة، بالمعنى الحقيقي، على تحمل تبعات الاستقلال في الوقت الذي كانت تدرك فيه الدول الاستعمارية ذلك –مما جعل القيادات تتعاون مع مستعمريها والأجنبي بشكل عام، في سبيل التغيير نحو الأفضل للجميع حسب اعتقادها والحفاظ على مواقعها كطبقة حاكمة متميزة، الأمر الذي أدى إلى إجهاض عملية الحوار الاجتماعي في جميع البلدان العربية على صعيد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. على الرغم من أن هناك محاولات كثيرة قد ظهرت لمواجهة ذلك، إلاَّ أنها ظلت محدودة، مما أبقى الميل نحو النزعة القطرية والهوية المحلية، مع تشجيع من الدول الاستعمارية من أجل محاربة فكرة القومية والهوية العربية وإضعافها، عن طريق تغذية الخصوصية، فأوجدت من التفاوت في المساحة والسكان والثروة، ومن التباين في التكوينات الاجتماعية والتنظيمات السياسية والاقتصادية، وكانت النتيجة مخرجات التبعية الاقتصادية، والثقافية، والسياسية.

بالإضافة إلى ما ورد، فقد بقيت عوائق الإصلاح والتطوير في البلاد العربية ترجع إلى قصور كفاءة النظم السياسية العربية لفترة طويلة، للأسباب سالفة الذكر، إضافة إلى أنها لم تنجح في تحرير الأفراد من ارتباطاتهم ولواءاتهم القبلية الطائفية، مما يعني أن المؤسسات الوظيفية في المجتمعات العربية بقيت عاجزة عن تفسير ذلك، مما أبقى السلطة الشعبية بعيدة عن مفهوم الحركة الإصلاحية. [2]

إن غالبية النظم السياسية –إن لم يكن جميعها- بقيت لعقود عديدة، وما زالت، تحل أجهزة الأمن في تنظيم الحياة السياسية بدلا من إحلال السلطة القانونية، واستباحت الموارد العامة لتقوية النظام بدلا من الإحساس بالواجب والأخذ بمبدأ المسؤولية، إضافة إلى أنها تعاملت بمعيار الولاء الفردي والإرضاء العشائري بدلا من معيار الكفاءة. كما إن إقامة شراكة عربية حقيقية تؤدي إلى رؤى موحدة بين الدول العربية في كافة المجالات- بقيت بعيدة عن الواقع. كما إن الأنظمة لم تتخذ من التعددية السياسية منهجا للمشاركة في صنع القرار، وإدارة الدولة، فبقيت الرؤى أحادية في صنع القرار؛ لأن مؤسسات المجتمع المدني ظلت مهشمة ، فلم ترسخ الديمقراطية التي هي روح التنمية السياسية، والتي هي الآلية التي من خلالها تتم التنمية الشاملة المستدامة. لهذا بقيت بنود الدساتير العربية بعيدة عن التطبيق، وبالتالي انطبع مصطلح التخلف والعجز في التطوير لعقود عديدة على كافة الدول العربية.

1.عامر ابو ضاوية،**التنمية السياسية في البلاد العربية** ،ليبيا: دار الرواد،2002،ص86
2.نفس المرجع،ص90

إن ما يميز النظم السياسية العربية المعاصرة عن غيرها من النظم السياسية الأخرى هو أنها تقوم على أسس مشتركة، تسمح ليست فقط بالحديث عن نظام إقليمي عربي، وإنما تتجاوز ذلك للحديث عن الطبيعة الخاصة التي تحكم علاقات هذه النظم فيما بينها، من منطلق أنها تعبير عن إحدى مراحل التطور السياسي التي يمر بها الوطن العربي منذ منتصف القرن العشرين. كما إن النظم السياسية المعاصرة في الوطن العربي هي نظم جديدة قامت بشكل أو بآخر نتيجة لنضال الحركات الوطنية في سبيل الاستقلال، واستندت هذه النظم إلى هياكل اجتماعية واقتصادية تعود إلى ما قبل القرن التاسع عشر، ورغم محاولات التطوير وبناء الهياكل الجديدة، فإن آثار القوالب القديمة ما تزال قائمة حتى يومنا هذا، وقد تأثرت هذه النظم من حيث الفلسفة السياسية بالعديد من المصادر الفكرية بشكل أو بآخر، سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، وبدا ذلك واضحاً في البني والهياكل في كل منها، وكذلك في السمات العامة [1] . وللوقوف على الملامح الرئيسية للنظم السياسية العربية لا بد من مناقشة الجوانب التي ترتكز عليها حركة السلوك السياسي عند صناع القرار العربي من جهة، والشعوب العربية من جهة أخرى.

كما لابد من الوقوف على الأسباب الموضوعية وراء تأخر المسيرة الديمقراطية في العالم العربي.

1.صالح عطا،**النظم السياسية العربية المعاصرة**،ج1بنغازي:منشورات جامعة قاريونس،1989،ص189

المطلب الثاني: بيئة التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية (العوامل الداخليـة و الخارجية)

هناك العديد من العوامل التي استندت عليها عملية التحول الديمقراطي وقامت علها منهجية الإصلاح والتحديث في بعض الدول العربية ويمكن تصنيفها إلى عوامل داخلية و أخرى خارجية

1. العوامل الداخلية: إن العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي تتمحور أساسا حول إشكالية الدولة ومنها:

- **العوامل السياسية :** لقد واجهت الدول العربية بدرجات وأشكال متفاوتة ضغوطات سياسية طيلة عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي عبرت عن رفض الحكم التسلطي واحتكار السلطة والثروة الوطنية من جانب فئة محددة والمطالبة بالمشاركة السياسية '، وتتمثل هذه العوامل السياسية التي كان لها اثر في دفع النظم العربية الانتهاج عملية التحول الديمقراطي فيما يلي :

✓ **الإخفاق السياسي للنخبة العربية :** فالنخبة العربية تعتبر وريثة خليط من القيادات التي برزت عشية استقلالها الوطني ، وهذه النخب السياسية شملت القيادات الحزبية الوطنية ورموز البورجوازيات المحلية ورجالات القبائل ، وبيروقراطي التحديث الغربي [1] وقد استندت النخب السياسية الحاكمة إلى شرعية القوة للحفاظ على سلطتها ، وهذا ما جعل شرعية الأنظمة السلطوية العربية خلال التطورات السياسية التي عرفتها الدولة القطرية العربية خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن المنصرم محل استفهام ،مما جعل سلطتها عرضة للانكشاف [2] ففقدان هذه الأنظمة للشرعية التاريخية أدى إلى اتسامها بالضعف الشديد ، فهي دولة انقلاب قادت ضباط الجيش إلى الحكم ومكنتهم من الاستيلاء على السلطة ، فهذه النظم لم تستطع تحقيق لا التنمية الاقتصادية ولا ضمان الحريات السياسية ولا حتى صانت استقلالها الوطني ولم تستطع التعامل مع التعددية الاجتماعية والثقافية .[3] وقد أرجعت المدارس الكلاسيكية هذا الإخفاق إلى تبعيتها السياسية والاقتصادية والثقافية للغرب ، أما المدارس الليبرالية فترجعها إلى التسلطية وافتقار هذه النخب للعقلانية ، أما المدارس الدينية فترجعها إلى التباعد الواقع بين النخب والمد الحضاري هو السبب الرئيسي في الانحطاط العام وفي تعثر خطوات النهضة والتقدم[4] .

1.خالد الحروب،التغيرات على الساحة الربية و علاقتها بدعوات الإصلاح،مجلة شؤون عربية ،العدد 118،صيف 2004،ص29

2.حمدي عبد الرحمن ،قضايا و اشكاليات التحول الديمقراطي في افريقيا ،**ندوة مستقبل ديمقراطية افريقيا**،نظمها مركز البحوث و الدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة من 17 الى 19 مارس 2002

3.علي خليفى الكواري و اخرون ،**المسألة للديمقراطية في الوطن العربي**،مرجع سابق،138،139

4.سيد بن سعيد العلوي، و السيد ولد اباه،**عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي**،دمشق دار الفكر 2006،ص66

✓ **جمود المؤسسات :** بالرغم من تضخم المؤسسات في الدولة القطرية العربية من حيث العدد وإجمالي العاملين فيها ونصيبها من الإنفاق العام ، فما ترتب عنها تمدد دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع ، لكن بقيت الدولة ضعيفة حيث عجزت عن خلق علاقة صحيحة مع مجتمعها ، وخلصت دراسات عديدة ان هناك فجو بين الدولة ومواطنيها ، فقد سعد الدولة العربية إلى السيطرة على المجتمع فهناك دول لم تسمح بقيام تنظيمات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات وهناك دول تسمح بقيامها ولكن تخضعها للعديد من القيود الإدارية والمالية والتنظيمية والقانونية التي تمنعها استقلاليتها التامة.

والواقع أن التركيز على فعالية النظام أدى إلى اعتبار صلابة المؤسسات واستقرارها واستمراريتها يعد معيارا لحسن الأداء وهو ما أدى إلى إغفال الكلفة الاجتماعية والسياسية وتراجع البعد الديمقراطي في الدول العربية تحت غطاء أنها مازالت في طور التكوين .

فالمؤسسات السياسية العربية تتميز بالعجز وعدم فعالتها كونها لا تستطيع تأكيد سلطة الدولة المادية والمعنوية بصورة ديمقراطية وعدم تلاؤمها وتكيفها مع الإطار الاجتماعي والتغيرات التي تطرأ عليه ، فالمؤسسات السياسية لهذه الدول تعتبر مجرد أبنية عديمة الفعالية وبعيدة عن العملية السياسية وهذا يرجع لعدة أسباب المتعلقة بهيمنة المؤسسات السلطوية من خلال دورها الفاعل في والمؤثر ، فالعملية السياسية تجري تحت هيمنتها التامة ، وضعف المؤسسات التمثيلية كالبرلمان لعدم تأهيلها لنقل مطالب الموطنين وتحويلها إلى قرارات سياسية. وضعف أو غياب المؤسسات الوسيطة كالأحزاب السياسية والجمعيات في القيام بوظيفتها في تمرير المطالب والمشاركة السياسية.

✓ **الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع :** فالخطاب والتصريحات الرسمية للحكومات العربية اعتادت تقديم صورة مشرفة جدا عن الانجازات التي تحققت بشان الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في حين تقدم المعارضة من خلال الصحف و الأقمار الصناعية صورة مشوهة عن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي العربي ، [1]وهذا ما أدي إلى حدوت الفجوة ومن ثم فقدان الخطاب العربي الرسمي مصداقيته مما أدى بالشعوب العربية إلى عزوفهم عن المشاركة في العمل السياسي ، وكنتيجة لحدوث هذه الفجوة بين الواقع العربي المعاش والخطابات السياسية المزيفة تلجأ الدولة العربية إلى السياسات والممارسات القمعية لضمان سيطرتها على المجتمع وفي المقابل تلجأ بعض التيارات والحركات السياسية الاجتماعية الاحتجاج والعنف السياسي التي تستهدف الدولة ورموزها.

1.حسنين توفيق،**النظم السياسية العربية**،مرجع سابق ص58

2.حافظ ابو سعدة،الصراعات الكامنة في الشرق الاوسط،الحكم المركزي،الديمقراطية النخبوية،ام ديمقراطية الجماهير،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،العدد14،ربيع 2007،ص61

3.مي العبد الله،**الاتصال والديمقراطية**،بيروت:دار النهضة العربية،2005،ص283-382

. **العوامل الإقتصادية و الإجتماعية** :

تتمثل في الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي أدت بالدولة العربية انتهاج مجموعة من السياسات الاقتصادية والإصلاحات الاجتماعية ويمكن حصرها فيما يلي :

✓ **الأزمة الاقتصادية وتراجع دور الدولة الريعية :** الطفرة النفطية في السبعينات وأوائل الثمانينات دورا كبيرا في تحصين الأنظمة الريعية العربية مما وضعا في أزمة اقتصادية حادة نتيجة انخفاض أسعار البترول ، كما تدنت أسعار المواد الخام كالفوسفات إضافة إلى تأثيرات المناخ وعدم سقوط الأمطار بالنسبة للدول التي تعتمد على الإنتاج الزراعي ، كل هذه العوامل دفعت النظم السياسية العربية إلى تبني سياسات التصحيح الاقتصادي من تحرير الأسواق والخصخصة والاندماج في السوق العالمي.[2]

✓ **التغيرات الاجتماعية :** لقد دفعت التحولات الاجتماعية في الأقطار العربية خلال الثمانينات وتسعينات القرن الماضي إلى التحول الديمقراطي حيث طرا تغير على الهيكل الطبقي بنشوء طبقة متوسطة تعيش في المدن أدت دور متزايد على الساحة الاجتماعية والسياسية على الرغم من حجمها المحدود وقد تمثلت في العمال والمثقفين والتجار ...، من خلال المطالبة بحقوقهم السياسية وقد أصبحوا يؤكدون على حيث نشطت النقابات العمالية في المغرب وكان لها دور بارز في الحياة السياسية من خلال قيامها بالإضرابات والاحتجاجات على الأوضاع الاقتصادية والسياسية وإزاء هذه الأوضاع أخذت النظم السياسية العربية بالانفتاح والتحول الديمقراطي على أمل امتصاص نقمة الشارع .[3]

2. الدوافع الخارجية:

نظرا لكون العوامل الداخلية السالفة الذكر هي مؤشرات واضحة على مطالبة الشعوب العربية و رغبة الأنظمة السياسية العربية بالتحول الديمقراطي إلا أن بعض الدول العربية تأثرت بمؤثرات خارجية التي تمثلت في الضغوطات السياسية للدول الخارجية اتجاه المنطقة العربية من خلال اهتمام الدول الكبرى بالمنطقة العربية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي) هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت لضغوطات المؤسسات المالية والنقدية من خلال تقديم المساعدات المالية مقابل شروط وهذا ما ساعد في التعجيل بعملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية .

ومن بين العوامل الخارجية ذات التأثير في هذا المجال نذكر منها ما يلي :

- **الضغوطات السياسية للدول الخارجية :** والتي تمثلت في

✓ **انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي السابق :** أن انهيار نظام الحزب الواحد في الاتحاد السوفياتي سابقا وبقية بلدان شرق أوروبا واتجاه هذه الدول إلى تبني الديمقراطية الليبرالية وانتهاج سياسة اقتصاد السوق ، قد افقد نظام الحزب الواحد شرعيته الإيديولوجية والسياسية في العديد من البلدان العربية التي كانت تأخذ بهذا النظام اقتداء بتجربة الاتحاد السوفياتي،ومع انهيار هذه التجربة في الدول الأصل فقدت مبرر استمرارها في الدول الأخرى[1] أدى إلى دخولها في مسلسل الديمقراطية ، وبانهيار الاتحاد السوفياتي في عقر داره انهارت كل الآمال التي كان يعلقها الكثير من الزعماء و الأحزاب في عدد من الأقطار العربية و بالتالي سقطت الأطروحات التي كانت تستبعد الديمقراطية السياسية في هذه الدول باسم تحقيق الديمقراطية الاجتماعية والتنمية الشاملة، كما أن انسحاب الاتحاد السوفياتي من مركز القطب المنافس الغرب جعل الديمقراطية في الوطن العربي تتضرر من جهة اقتداءها بالنموذج السوفياتي في الحكم و التسيير كما تضررت من تدخل الغرب بصورة متواصلة في هذه الأقطار في ضل نظام الحرب الباردة الذي كان سائدا[2] وبعد وصول الولايات المتحدة الأمريكية إلى قيادة القطب الواحد (القطب الرأسمالي العالمي) وظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد شهد العالم تحولات بنيوية وقيمية ناتجة عن تراجع الاشتراكية و بروز الليبرالية الاقتصادية و اقتصاد السوق كنموذج اقتصادي فعال و الديمقراطي كنظام سياسي ناجح. [3]

1.ابراهيم توفيق حسنين،"العوامل الخارجية وتاثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"،**المستقبل العربي**،العدد349،مارس 2008،ص21

2.محمد عابد الجابري،**الديمقراطية وحقوق الانسان**،ط2،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2004،ص90-91

3.هدى ميتيكس،"النظام الدولي الجديد و الواقع العربي"،**شؤون عربية**،العدد88،ديسمبر1996،ص30

✓

دور الولايات المتحدة الأمريكية بشأن نشر الديمقراطية:

إن معظم الدراسات التي تناولت هذه القضية بالنسبة للنظم السياسية الغربية قبل أحداث 11 سبتمبر2001 تبين أن الديمقراطية لم تكن ضمن أولويات السياسة الأمريكية في الوطن العربي ووفقا للاستطلاع الذي أجراه مجلس شيكاغو للعلاقات الدولية عام 1999م بينت أن اهتماما السياسة الأمريكية تجلت في محاربة انتشار الأسلحة غير التقليدية ، وتهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وحماية فرص العمل للأمريكيين في الخارج،ولم يكن اهتمامها بالأنظمة غير الديمقراطية في أي من دول العالم ، وبعد أحداث سبتمبر 2001م مكافحة ما تصفه بالإرهاب ، وما يجب الإشارة إليه أن الولايات المتحدة الأمريكية تزايد اهتمامها بقضية الديمقراطية منذ عام 1977م.

ومن ابرز الهيئات الأمريكية العاملة والمهتمة بقضايا الديمقراطية في الوطن العربي نجد من بينها "المعهد الدولي الجمهوري"والذي كانت مهمته انجاز تقارير عن تطور وسرعة التحول الديمقراطي في الوطن العربي وتمويل مراكز عربية تنشر مثل تلك الثقافة [1] ففي حال وجود توجهات أمريكية لدعم الظاهرة الديمقراطية في المنطقة العربية يرتبط بصورة أساسية بإعادة تشكيل النخب السياسية بهدف إفساح المجال لتوثيق الارتباط بين الاقتصاد والسياسة بالصورة التي تدعم العلاقات معها [2] وهناك بعض الدراسات تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يهمها إن كانت الأنظمة تسلطية واستبدادية في المنطقة العربية ما دامت تخدم مصالحها [3] فهي لم تعط أي أولوية أو أهمية تذكر لقضية الديمقراطية في البلدان العربية حيث كانت هدفا ثانويا لها في المنطقة فيرى وليام كونت أن أمريكا توليها أهمية إلا عندما يكون النفط في خطر أو عندما تكون إسرائيل طرفا في الموضوع أو مقاومة لمحاولة الاتحاد السوفياتي لإعادة بسط نفوذه . ولكن في إعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 حدث تغير في توجهات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه قضية الديمقراطية في الوطن العربي مطالبة الأنظمة السياسية العربية بإحداث إصلاحات اقتصادية وسياسية وتعليمية باعتبار أن شيوع التسلطية وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وطبيعة مناهجها التعليمية (منهج التعليم الديني) يؤدي إلى خلق بيئة ملائمة لظهور وتنامي قوى التطرف والإرهاب التي تستهدف مصالحها في المنطقة [4] فعلى اثر هذه الأحداث المتمثلة في هجمات سبتمبر 2001 م بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بما أسمته بالحرب ضد الإرهاب ومن خلال هذا قامت بإطاحة حركة طالبان بأفغنيستان في أكتوبر من نفس السنة ثم تبعها الحرب على العراق والإطاحة بنظام صدام حسين ".[5]

1.توفيق ابراهيم حسنين،العوامل الخارجية وتاثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي،**المستقبل العربي**،العدد349،مارس2008،ص21

2.وليد عبد الحي،علاقة السياسة الخارجية الامريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي،**المستقبل العربي**،العدد267،ماي2001،ص60

3.نفس المرجع،ص60

4.مي العبد الله،مرجع سابق،ص397

5.برهان غليون،**حول الخيار الديمقراطي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1994،ص116

6. ابراهيم توفيق حسنين،**التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر(خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي في مصر1981-2005)**،ط1،القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ،2006،ص211

7. إبراهيم توفيق حسنين،الولايات المتحدة وقضية الديمقراطية في الوطن العربي،**كراسة إستراتيجية**،العدد 130،2003،ص02

وقد كان موقف تلك النظم العربية السياسية من عملية الإصلاحات التي فرضتها القوى الخارجة والتي تهدف إلى التحول الديمقراطي ،موقف مخالف بحيث اعتبرت أن الانفتاح الديمقراطي سيهز استقرار أنظمتها لأنه سيأتي بقوى إسلامية أو عروبية أو راديكالية بصفة عامة وقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها الجديد لتقبل مشاركة قوى الإسلام السياسي في العملية السياسية كجزء من الإصلاح الديمقراطي مما يعكس عدم اقتناعها بالتخوفات السابقة وراحت تقدم مبادرات الإصلاح السياسي في المنطقة العربية [6]،من خلال مبادرتها للإصلاح من الخارج ومبادر الدول العربية للإصلاح من الداخل ، فالإصلاح من الخارج تمثل من خلال مشروعها " الشرق الأوسط الكبير" الذي اقترن بمبادرتها بالشركة مع دول الشرق الأوسط عام 2002 تحت دعوى ترسيخ الديمقراطية في العالم العربي أما الإصلاح الداخلي فيتبين من خلال وثيقة الإسكندرية عام 2004 التي تضمنت محورين أساسين الأول ينص على الدفع بجهود التحديث والتطوير في الدول العربية والثاني ينص على الدفع نحو التوصل إلى السلام الشامل في الشرق الأوسط[7].

- ✓ **دور الاتحاد الأوروبي في التحول الديمقراطي في البلدان العربية :**

لقد كان الاتحاد الأوروبي منذ انتهاء الحرب البارة السباق في المطالبة بالإصلاحات السياسية في الدول العربية خاصة في القسم المطل على البحر الأبيض المتوسط والذي تبلور في إعلان برشلونة عام 1995م والذي نص على مبادئ احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد [1]كما اقر الاتحاد الأوروبي من خلال معاهدة لومي الرابعة عام 1989م على ضرورة احترام حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي بوصفها شرطا من شروط العلاقات بينه وبين الدول النامية .، وقد لعب البرلمان الأوروبي دورا فعالا في الضغط على الدول الأوروبية بربط المعاونات الاقتصادية بحقوق الإنسان والليبرالية والتعددية وحقوق الإنسان ، كما يضغط الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الاورو متوسطية للدفع نحو التحول الديمقراطي حيث تم إنشاء برنامج ديمقراطية المتوسط عام 1996 عقب مؤتمر برشلونة الذي يسعى إلى تنمية الديمقراطية ودولة القانون مع الدول العربية الموقعة على إعلان برشلونة وهي الجزائر . مصر، الأردن، السلطة الوطنية الفلسطينية، سوريا، المغرب، لبنان، تونس.[2]

1.محمد المسفر،"صراعات التغيير والاصلاح في المنطقة ...الى اين"،**شؤون عربية**،العدد123،خريف 2005،ص26
2.منير الحمش،**الاقتصاد السياسي – الفساد – الاصلاح – التنمية** ،دمشق:اتحاد الكتاب العرب،2006،47
3.عبد القادر رزيق المخادمي،**مشروع الشرق الاوسط الكبير**،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2005،ص57-58
4.سلامة معتز،"الاصلاح السياسي:السياسة الامريكية والاستجابات العربية"،**كراسة استراتيجية**،العدد153،2005،ص08

ولكن غاية الاتحاد الأوروبي من عمليات التحول الديمقراطي ودعمها في الدول العربية في الغالب هي خدمة مصالحها ، فلم يؤدي الاهتمام الأوروبي بالديمقراطية إلى نتائج ملموسة وأكثر دليل على ذلك موقف فرنسا من فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1991م فرغم شفافية الانتخابات إلا أن فرنسا أظهرت ارتياحها عندما ألغيت الانتخابات. [3]

الضغوطات الاقتصادية :

مع تفاقم حدة الأزمات الاقتصادية المتمثلة في أزمة الديون الخارجية، اتجهت معظم الأنظمة السياسية العربية منذ ثمانينات القرن الماضي إلى تطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية ، عرفت بسياسات التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي وذلك بالضغط من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حيث سعت هذه المؤسسات إلى تطبيق إجراءات تحول النظم السياسية العربية الواقعة في المديونية والمتمثلة في الجزائر ومصر والسودان وتونس والمغرب إلى نظم ديمقراطية بما يتوافق ومصالح الدول المدينة .[4]

المطلب الثالث : آليات الترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية :

إن آليات الترسيخ الديمقراطي هي التي يمكن من خلالها رصد وإرساء نظام ديمقراطي ويمكن تلخيص هذه الآليات في النظم العربية من خلال التطرق إلى:

1. آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام السياسي :

فالآليات المتعلقة بالنظام السياسي تتعلق، وحكم بعملية التداول على السلطة السياسية عبر انتخابات حرة تنافسية [1]، الذي يعتبر الركيزة الأساسية في بناء النظام الديمقراطي الذي يتطلب توفر مجموعة من الشروط يمكن حصرها في التعددية الحزبية ، والاتفاق حول مؤسسات الدولة الأقلية في ظل احترام القانون .

فالتداول على السلطة في الدول العربية لم يحدث يوما تحقيقا لإرادة الشعب ، حيث لم تكن صناديق الاقتراع هي المعبرة عن الإرادة الشعبية في اختيار مسؤوليهم ، بل هي الانقلابات العسكرية والاغتيالات ، ففي الجزائر مثلا تنوع الصراع بين الانقلاب العسكري والاغتيالات وسقوط كثير من الضحايا ، فقد خلصت الجزائر ، فقد تخلصت الجزائر من الاحتلال الفرنسي عام 1962م، وتولى السلطة فرحات عباس وقبل اقل من سنة أطيح به في انقلاب عسكري ليتولى احمد بن بلة الحكم وهذا ما حدث له عام 1995م بما سمي بالانقلاب الأبيض بقيادة هواري بومدين ليتولى الحكم مدة 12 سنة إلى أن اغتيل لحكم بعده الشادلي بن جديد ولم يستمر بالحكم طويلا فاجبر على تقديم استقالته في انقلاب سلمي مثلما حدث للواء محمد نجيب بمصر ليصل بعده محمد بوضياف للحكم سنة 1991م لكنه توفي بعد 10 أشهر ليترك السلطة فريسة للمتصارعين عليها ، إلى أن جاءت سنة 1999م وتولى عبد العزيز بوتفليقة السلطة لينتهي صراع السلطة في الجزائر.[2]

كذلك بالنسبة للسودان التي كانت فيها اغتيالات وانقلابات وصراع مرير على السلطة ، فقد حصل على استقلاله عام 1956م ، وتولى الحكم إسماعيل الأزهري لمدة عامين إلى أن نزعه منه بانقلاب عسكري إبراهيم عبود وتولى الحكم مدة 06 سنوات ، عانى فيها الشعب مرارة وفساد الدكتاتورية إلى أن اجبر على تقديم استقالته لإخماد حالة التظاهر والإضراب العام وتولى بعده الحكم الصادق المهدي عام 1964م ليستمر حكمه مدة 50 سنوات ،خرج بعدها بانقلاب عسكري قام به جعفر النميري عام 1969م الذي استمر حكمه مدة 17 سنة رغم رفض الشعب له ، إلى أن انتزع الشعب السلطة ليسلمها للحكومة الانتقالية برئاسة الجنرال عبد الرحمان سوار الذهب ، وفي عام 1989م قام الفريد احمد عمر البشير بانقلاب عسكري وتولى السلطة بعدها وحصن كرسيه ضد الانقلابات ليدم حكمه لفترة أطول من سابقيه .

أما بالنسبة لليبيا فلم يأخذ الصراع فيها وقتا طويلا فقد استقلت عام 1951م وبقيت على ما كانت مملكة دستورية يحكمها الملك محمد إدريس السنوسي إلى أن قام العقيد معمر ألقذافي بانقلاب عسكري في
سنة 1969م وأعلن الجماهيرية الليبية إلى أن قام الشعب بالفوضى أو ما

1.علي خليفة الكواري،واخرون،**المسالة الديمقراطيةفي الوطن العربي**،مرجع سابق،ص263
2.عماد بن محمد،**التداول على السلطة**،متحصل عليه من الموقع:
http://www.eddarb.com/articles/neus/php.123 ،بتاريخ 2018/02/23،على الساعة:20:06
:

سمي بالربيع العربي العوة إلى تغيير النظام ، ولازالت ليبيا اليوم تعيس صراعات داخلية تعيق استقرار حكمها .[1]

2. آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام القانوني :

فهذه الآليات تتعلق بمنظومة الحقوق والحريات العامة التي أصبح توافرها مقياسا لاحترام حقوق الإنسان وديمقراطية النظام السياسي ترسيخ الديمقراطية فالنظام السياسي لا يرتقي ليكون نظاما ديمقراطيا بمجرد النص على الحقوق والحريات العامة دستوريا ولا من خلال مصادقة الدولة على مواثيق دولية تنص على احترام هذه الحقوق وإنما من بل أن ممارسات الحقوق والحريات العامة يتطلب نظام حكم ديمقراطي يخضع فيه الحاكم والمحكوم لحكم القانون من خلال مجموعة من الضمانات والمبادئ كسيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال القضاء... .[2] فقد عانى المواطن العربي من مشكلة وجود نظام قانوني من جهة الوسائل اللازمة لاحترام حقوقه وحرياته المدنية والسياسية [3]، حيث أن بعض الدساتير العربية تجاهلت الإشارة لحق المواطنين في التجمع وتكوين الأحزاب والجمعيات السياسية مثل ليبيا والسعودية ، وإذا ما أشير إلى مثل هذه الحقوق في بعض الدساتير العربية الأخرى فغالبا ما يتم تقييدها بقوانين منظمة لها ، بالإضافة إلى عدم وجود ضمانات للحد من تدخل السلطة التنفيذية وأجهزتها في هذه الحقوق والحريات ، فقد وصف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004م الدولة في الوطن العربي "بدولة المخابرات" التي تعتمد على القمع والتخريب والدعاية للحاكم.[4] فقضية حقوق الإنسان في الواقع العربي يغلي عليها طابع الحذر والدواعي الأمنية من طرف الأنظمة السياسية العربية في إطلاق التعددية والحق في إنشاء التنظيمات ، ففي مصر حجبت على التيار الإسلامي المتمثل في حركة الإخوان المسلمين ، أما في الجزائر والمغرب نجد أن المبادرتين الخاصتين بالسلم والمصالحة الوطنية وبيئة الإنصاف و العدل ، اقتصرت على ما يعرف بجبر الإعمال الإرهابية في الجزائر والسياسات القمعية في المغرب على شق التعويض المادي دون الشق الجنائي المتمثل في ملاحقة المسئولين عن إحداث الضرر وهذا ما يخل بالشفافية والمحاسبة اللذان يعدان ركنان أساسيان للحكم الراشد.[5]

إما على صعيد حرية الإعلام والاتصال عجزت النظم العربية عن رفضها أو قبولها محدثة قدرا من الارتباط في التعامل معها، فقد تم حبس أفراد في الدول العربية بسبب بعث رسائل في شبكة الانترنيت وثمة نظم أصدرت قوانين تنظم الإعلام المرئي والمسموع ، أما الحريات الصحفية فتشهد مضايقات لا تتوقف وفرض الرقابة والتأثير و حتى الحضر عليها ، مثل ذلك قانون الصحافة في مصر سنة 1995م وقانون المطبوعات والنشر في الأردن.[6]

1.احمد جويد،**الانظمة السياسية العربية واشكالية التداول على السلطة**،متحصل عليه من الموقع:
http://www.elhiwar.org/bebat/show.art-asp?aidM63922 ،بتاريخ:2017/12/11،على الساعة:13:15
2.محمد فائق ،حقوق الإنسان والتنمية،**مجلة المستقبل العربي**،العدد2000،ص101
3.فؤاد ثناء عبد الله،**اليات التغيير في الوطن العربي**،مرجع سابق،ص256
4.عبد الغفار رشاد القصبي،**التطور السياسي والتحول الديمقراطي** ،مرجع سابق،ص117
5.احمد يوسف احمد،ونيفين مسعد،**حال الامة العربية 2005**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2006،ص41
6.بطرس فرج الله،واخرون،**مرجع سابق**،ص403

3. آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام الحزبي :

تبرز أهمية الأحزاب السياسية في النظام الديمقراطي من خلال الوظائف التي تؤديها كالمشاركة السياسية ، فالدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية العربية خلصت إلى نتيجة تؤكد هشاشة وضعف الأنظمة السياسية الحزبية، كون أن التحول الديمقراطي كعملية جاء بمبادرة السلطة [1] ورغم النظم السياسية العربية شهدت تحول ديمقراطي يقر بالتعددية الحزبية كمبدأ من مبادئ الديمقراطية والذي جاء كنتيجة للاستجابة لمطالب النخب ومن جهة ثانية كمواجهة للاحتقان السياسي والاجتماعي ، إلا أن إقرار التعددية في الدول العربية وجد في ظل عدم التوازن بين النظام الحاكم والأحزاب المعارضة وبالتالي مما يجعل النظام الحزبي اقرب إلى نظام الحزب المهيمن ويجعل الأحزاب الأخرى هامشية وغير قادرة على إيصال ممثليها إلا المجالس التشريعية .

إلا أن ضعف وهشاشة الأحزاب العربية لا يرجع دائما للتضييق عليها من قبل السلطة وإنما أحيانا كثيرة يرجع إلى تكوينها فهذه الأحزاب تتصف بمجوعة من الخصائص منها ارتباط نشأة الأحزاب السياسية بما سمي بشخصنة الأحزاب وضعف القواعد الجماهيرية [2] ، كما أنها تعاني من التشرذم والانشقاق السياسي والفكري الذي تعاني منه العديد من الأحزاب السياسية العربية ....الخ حيث أن هذه الصفات ساهمت إلى حد كبير في إعاقة المشاركة السياسية.[3]

المطلب الرابع: معيقات الترسيخ الديمقراطي في الوطن العربي

يمكن القول إن هناك شبه إجماع بشأن الاعتقاد بأن العالم العربي في حاجة إلى إصلاحات سياسية عاجلة وعميقة. وتكفي الإشارة في هذا السياق إلى تقرير التنمية البشرية الأول الذي انتهى إلى نتيجة مفادها أن المنطقة العربية هي من أكثر المناطق في العالم تدهورا من حيث نسبة المشاركة الشعبية في صنع القرار.

ومن ثم لا يمكن الجزم أن هناك عوامل تحد من ترسيخ الديمقراطية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1.المعوقات السياسية للترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية :

أ. الطبيعة الاحتكارية للدولة الوطنية:

كان بناء الدولة الوطنية إنجازا مهما، سمح بالشروع في نحت معالم مجتمعات جديدة، مستقلة ومندفعة نحو نشر التعليم وإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. لكن زعماء الحركات الوطنية الذين تحولوا إلى رؤساء وأحزابهم التي أصبحت أحزابا حاكمة، قلبوا المعادلة، واعتبروا أن الواجب يقتضي التخلي عن كل المطالب، وإعطاء الأولوية لبناء الأسس الإدارية والاقتصادية والأمنية والإيديولوجية للدولة الجديدة. وكانت الضريبة القاسية التي دفعتها المجتمعات العربية مقابل تحقيق ذلك هو تنازلها عن الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان. وهكذا تم التغاضي خلال السنوات الأولى من الاستقلال في كثير من البلاد العربية عن حل أحزاب المعارضة، وتأميم الصحافة وإدماج المنظمات الجماهيرية في أجهزة الدولة، وملاحقة الذين ينتقدون نظرية الحزب الواحد. كما تم تأسيس الجيوش العربية لتكون في خدمة الأنظمة الحاكمة، بدل أن يكون دورها حامية السيادة والشرعية والدساتير والحريات الأساسية. وإذا كانت الجيوش في الدول الديمقراطية قد أسهمت بفعالية لحماية مبدأ التداول السلمي على السلطة عن طريق إلزام جميع الأطراف بالتقيد بشرعية صناديق الاقتراع، فإن الجيوش العربية كان هدفها ولا يزال إضفاء الشرعية على القوة الغالبة، وبالتالي الحيلولة دون إرساء أنظمة ديمقراطية. [1]

ب. ضعف مؤسسات المجتمع المدني :

لا يمكن تحقيق تحول ديمقراطي فعلي وتصاعدي إلا بوجود مجتمعات مدنية نشيطة ومستقلة. لكن المتأمل في واقع الدول العربية يلحظ بأن مجتمعاتها المدنية ضعيفة وغير فاعلة. فالأحزاب السياسية القديمة الليبرالية في حال تراجع، والأحزاب الجديدة لم تتمكن من ترسيخ أقدامها، بينما لا تزال التنظيمات الإسلامية محل خلاف بشأن مدى شرعيتها، وبقيت في كثير من الحالات مصدرا من مصادر انقسام النخب والقوى السياسية.

والتنسيق بين جميع هذه الأطراف محدود وظرفي ولم يصل في غالبية البلدان إلى درجة بناء تحالفات قوية، إذ تستمر الصراعات الايديلوجية والتنازع على الزعامة في مقدمة العوامل المكرسة للتشرذم.

كذلك الشأن بالنسبة إلى النقابات التي تعاني من مأزق حاد نتيجة تداعيات العولمة وسرعة تفكيك النمط الاقتصادي القديم الذي كان يرتكز على القطاع العام ودور الدولة والسلم الاجتماعي.

أما الحركات الطلابية فهي بعد انهيار المنظومة الاشتراكية ضعفت كثيرا وفقدت بريقها وأصيبت بحال فقر فكري وهشاشة تنظيمية واجتماعية. كما تواجه الحياة الجمعاوية قيودا قانونية وسياسية كثيرة تحد من نشاطها ودورها التربوي والتعبوي، إلى جانب ما تعانيه الكثير من الجمعيات من هيمنة الأحزاب الحاكمة أو التنازع عليها من قبل الأحزاب الباحثة عن مواقع تقوم فيها لإدارة الصراع مع الأنظمة. لهذه الأسباب وغيرها بقيت التجارب السياسية العربية تفتقر في غالبها لبناء كتل تاريخية واسعة تكون قادرة على إدارة التفاوض مع الأنظمة وفرض إصلاحات حقيقية عليها.[2]

ج.عدم ترسخ الثقافة الديمقراطية:

إن ربط الثقافي بالسياسي يشكل مدخلا مهما من مداخل فهم الواقع العربي الإسلامي والتأثير فيه سلبا أو إيجابا. فهذا الواقع لا يزال يستبطن جملة من المفاهيم والقيم غير المتجانسة، بعضها موروث يحتاج إلى تمحيص ونقد وإعادة تأسيس. وبعضها حديث تم اكتسابه خلال القرنين الماضيين من دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تحقيق التناسق الثقافي والسياسي والاجتماعي، لأن هذا الجزء الوافد يحتاج بدوره إلى تقييم ومراجعة ليكتسب حضورا شرعيا داخل المنظومة الثقافية المحلية.[3]

3. المعيقات الاقتصادية للترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية :

رغم أهمية الجانب السياسي في إعاقة ترسيخ الديمقراطية في الوطن العربي إلا انه هناك العديد من الدراسات التي ترجع السبب الأول لعدم وجود ديمقراطية عربية إلى ضعف هيكل النظم الاقتصادية العربية بحي لا يمكن فصل البنية السياسية عن نظيرتها الاقتصادية إذ نجد أن معظم الدول العربية تعتمد على صادرات البترول والغاز كمصدر لتلك الدول ، فقدرت حوالي 11 دولة يمكن تصنيفها من الدول الذي يعد البترول فيها أساسي للدخل القومي ، فقد ملت تلك الصادرات في هذه الدول نسبة 90 بالمئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ، ففي مقابل هذا تتراجع حاجة الدولة إلى فرض الضرائب على دخل المواطن في حين يزيد اعتماد الفرد على الدولة في الحصول الدخل والخدمات العامة وهذا كله يسبب خللا في العلاقة بين السلطة السياسية والمواطنين ، كما أن اعتماد الاقتصاد الوطني على الصادرات النفطية لعدة تداعيات على المستوى السياسي أهمها مركزية السلطة و ايلاء الأمن والاستقرار قدر كبير من اهتمام النظام الحاكم ، فضلا عن الممارسات القمعية في مواجهة الاضطرابات والمظاهرات .[1]

بالإضافة إلى أن الأسباب الاقتصادية تؤدي إلى تفشي العديد من الظواهر الاجتماعية كظاهرة البطالة والفقر والعنف الفردي والاجتماعي والذي قد يتحول إلى مظاهرات وانتفاضات سياسية كما حد بما سمي بثورات الربيع العربي والمطالبة بالتغيير.[2]

4. المعوقات القانونية للترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية :

تمثل البنية القانونية في العديد من الأنظمة العربية عائقا كبيرا أمام الإصلاح الديمقراطي حيث تؤسس لاختلال التوازن بين السلطات واستقلالها، وتضع العراقيل أمام ممارسة المواطنين لحقوق الموطنين وتقيد حرية تكوين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني' إذ نجد أن معظم الدساتير العربية المعمول بها حاليا هي دساتير ممنوحة تكرس لهيمنة السلطة التنفيذية على حساب السلطات الأخرى ، فتعاني السلطة التشريعية في هذه البلدان من تبعيتها للجهاز التنفيذي مما يعيق ممارساتها في

الرقابة وتشريع القوانين ، أما السلطة القضائية فتعاني من الضغوطات التي تعرقل وظيفتها في حماية حقوق وحريات المواطنين وتنفيذ الأحكام التي تصدرها .

كما أن قوانين الانتخابات المعمول بها حاليا تمنح الإدارة صلاحيات واسعـــة في التلاعب بمسارها مما افقد العملية الانتخابية ثقة المواطنين ومن ثم ضعف المشاركة السياسية. فهذا ما يعد كابح للحد من المشاركة ومنع التداول السلمي على الحكم. فإذا كانت الدولة الحديثة تعني ارتكازها على المؤسسات وعلوية القانون، فإن نصف قرن من قيام «الدولة الوطنية» حال إلى حد الآن دون ترسخ دولة الحق والمؤسسات. لا يوجد شيء «مقدس» خارج الفئة الحاكمة التي تبقى مصدر السلطة والشرعية والحق والقانون. و تكمن المعضلة الأساسية في أن أي تغيير منشود لابد أن يتم بإشراك الجهات الحاكمة وموافقتها وترويضها على ذلك. فجميع محاولات التغيير الثوري عن طريق العنف والانقلاب العسكري انتهت إلى فشل ذريع وأصبحت تتعارض مع القيم الجديدة للإصلاح السياسي. لكن الأنظمة القائمة لا تعتبر نفسها طرفا في أي تغيير مطلوب، وإنما تعتقد بأنها يجب أن تكون المشرفة عليه والمحددة لمجالاته ووسائله وأهدافه وحدوده. وبما أنها تملك جميع الوسائل التي تمكنها من احتكار العنف فإنها تستطيع في النهاية أن تفرض وجهة نظرها وشروطها على بقية الأطراف. وهنا بدل أن يكون الحديث عن توافق ديمقراطي يهدف إلى توفير جميع مقومات التداول السلمي على الحكم، ينقلب الأمر ليصبح الهدف من الإصلاح هو إجراء تعديلات غير جوهرية تمكن الجهات الحاكمة من الاستمرار في احتكار الحكم مقابل تنازلات محسوبة ومحدودة التأثير. [1]

1.برهان غليون،"معوقات الديمقراطية في الوطن العربي"،متحصل عليه من الموقع:
http://almotamar.com/document36/6dos،بتاريخ:15.02،على الساعة:13:00
2.محمد عز العرب،"الفقرفي الوطن العربي"،**مجلة الشؤون العربية**،العدد125،2006،ص254

المبحث الثالث: النخبة المثقفة والتحول الديمقراطي في الوطن العربي.

المطلب الاول : موقف النخبة المثقفة العربية من ثورات الربيع العربي

إن الربيع العربي يعتبر موجة رابعة للديمقراطية أدت إلى سقوط أنظمة تسلطية عبر ثورات جماهيرية في كل من تونس وليبيا ومصر واليمن .

فقد عاش العالم العربي منذ أواخر عام 2010 م وسط موجة من الانتفاضات والثورات والحراك الغني الهادف إلى إسقاط التسلط بنماذجه المتعددة والدخول في عملية انتقال الأنظمة إلى أنظمة ديمقراطية تتجاوز التسلط ،بعدما شكل العالم العربي استثناء لموجات الديمقراطية العالمية ، حيث جاءت هذه الأحداث غير المتوقعة في العالم العربي ، بعدما احرق البوعزيزي نفسه في تونس أواخر عام 2010 م احتجاجا على الأوضاع المعيشية من جهة وتسلط أجهزة الدولة من جهة أخرى. [1]

حيث يرى الطاهر بن جلون أن هذه الحراك جاء نتيجة للعديد من المقالات والكتابات في العقد الأخير للصحافة العالمية، كما يرجعه لسخط الشعوب العربية على العيش تحت لواء الأنظمة التسلطية، وهذا ما كشفه بعد زيارته لليبيا في العام 2003م. [2]

ففي تونس لعبت وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا ومواقع التواصل الاجتماعي وفضائيات التلفزيون أدوات لتعبئتها وتشجيع الشباب للخروج إلى الشارع مطالبين بالحرية والديمقراطية والكرامة الوطنية، [3] بعدما تميزت الدولة التونسية بخصوصية الاستبداد السياسي والذي يعد قاسما مشتركا بين مختلف أنظمة الحكم العربية ،بحيث مورس الاستبداد في تونس منذ استقلالها عام 1956م . [4]

وقد انتهج النظام الأمني في تونس سياسة قمع عنيفة ، وكدا تردي الأوضاع الاجتماعية كالبطالة والفقر في وسط الشباب التونسي ، كل هذه الخصائص هيأت إلى اندلاع الشرارة الأولى للثورة في تونس، [5] حيث كشف تحليل الشعارات التي نادى بها المنتفضون في تونس على تأثر هذه الشعارات بالبذور الثقافية التي زرعها المثقف والتي انتقلت إلى وسط الشباب التونسي وقد شملت موضوعات هذه الشعارات في كتابات المتظاهرين على الجدارات واللوحات وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي وكانت كلها تنادي برحيل نظام زين العابدين بن علي والمعاداة للفساد والمحسوبية والظلم والاستبعاد والتهميش والانتهازية والبوليس السياسي .....الخ . [6]

فقد انخرط المثقف التونسي في الثورة بكتاباته ولقاءاته وحضوره الميداني ،وأظهرت الأحداث أن غزارة إنتاج المثقفين التونسيين كانت توازي غزارة الدموع والدماء والعرق الذي انساب في الساحات والشوارع ،وان البذور الثقافية التي زرعها المثقفين بدا يحصدها الشباب التونسي في ثورته ، وهذه الأحداث

1.الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية،**الربيع العربي،ثورات الخلاص من الاستبداد،دراسة حالات**،ط1،بيروت:دار الشرق.الكتاب للنشر،2013،ص12-13

2.الطاهر بن جلون،**الشرارة ،انتفاضات في البلدان العربية ويليها بالنار**،بيروت:المركز الثقافي العربي،2012،ص10

3.الصغير عميرت،واخرون،**الربيع العربي ،الانتفاضة،والاصلاح،والثورة**،ط1،بيروت:منتدى المعارف،2013،ص49-52

4.عزمي بشارة،**الثورة التونسية المجيدة،بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**،ط1،بيروت : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2012،ص63

5.الصغير عميرت، واخرون،**المرجع السابق**،ص67

6.نفس المرجع

فتحت الطريق في العالم العربي إلى التغير والديمقراطية،ففي المرحلة الانتقالية كذلك برز دور النخبة الثقافية متعددة الإيديولوجيات والتوجهات السياسية من خلال لجنة إعداد الدستور التونسي و إقراره ليكون بمثابة حاضنة للقيم الوطنية المجمع عليها المجمع عليها .

ومن خلال هذا يبرز لنا الدور الذي لعبه المثقف التونسي في تسهيل عملية الانتقال الديمقراطي ومساهمتهم في وصول البلاد إلى هذه المرحلة المتقدمة من مراحل التحول نحو الديمقراطية. [1]

أما في مصر فقد كانت ثورة 25 يناير فريدة من نوعها وتميزت عن كل الثورات التي حدثت في مصر(1805-1882-1919-1952-1977)، [2] فهذه الثورة كانت سلمية إضافة إلى العدد الهائل من المشاركين بها طيلة 18 يوما من التظاهر،وقد شاركت فيها مختلف الفئات ، ومن سماتها الملحوظة لم تكن لها قيادة محددة وقد نادى الشعب بتغيير النظام المستبد وتحقيق الحرية والديمقراطية وصياغة دستور وطني للبلاد وضمان حياة عيش كريمة[3].

على الرغم من اندلاع الثورة سريعا إلا أنها لم تكن عفوية ولم تقرر سلفا،بل كانت نتيجة تراكمات عديدة تطورت على مدى عدة سنوات من المشاكل البنيوية العميقة المتمثلة في المظالم الاقتصادية وضعف منظومة القيم والأخلاق في المجتمع وتردي الأوضاع الاجتماعية وحالة الركود السياسي. [4] فقد كانت الحياة السياسية تحت الرقابة الصارمة وهيمنة الحزب الوطني الديمقراطي هيمنة كاملة على مؤسسات الدولة والبرلمان. [5]

وقد كان للمثقف المصري والعربي اثر مباشر وغير مباشر على صيرورة الأحداث التي وقعت في مصر، فقد مهد لأجواء الثورة من خلال إنتاجه الأدبي والثقافي والفني الذي كان ينقد النظام الاستبدادي ويرفض الحكم البوليسي ويعرف الشعب بحقوقه وواجبات السلطة اتجاهه.

وكذلك لبعض الكتابات التي تم إخراجها لأعمال سينمائية شجعت الشباب المصري على الخروج للميادين وساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في تمرير الأفكار الثقافية بين أوساط الشباب.

وعند اندلاع الثورة التحق العديد من المثقفين المصريين وشاركوا الشباب التظاهر في الميادين وساهموا في كتاباتهم ولقاءاتهم ونشراتهم في دعم الثورة ، وبعد إسقاط النظام واجهت مصر مشكلة تفرق المثقفين وعدم اجتماعهم في طريق واحد ،فلم يتوحدوا لوضع قيم وطنية فتنحت النخب الثقافية والثورية والسياسية التي كانت تقود الثورة ،واستلمت الثورة زمام الأمور وبدأت خلافاتها وصراعاتها الحزبية تغير من مسار الثورة التي كان هدفها الأول تحقيق الديمقراطية في مصر. [6] إن خلافات الأحزاب المصرية وتنافسها على الحكم ،أدى لإبقاء الأمن المصري كما هو ومؤسسات وزارة الداخلية ظلت على ما هي عليه ،وكل الأوضاع التي أدت إلى الثورة بقيت كما كانت من قبل تتميز باستعمال القمع والتهميش والقمع والعنف.....الخ.

1.عزمي بشارة،"في العمق مالات التغيير في المنطقة العربية"،ج1،**قناة الجزيرة**،2014،متحصل عليه من الموقع:
WWW.youtube.com/watch?V=Tcu6uK64T_s ،بتاريخ 2018/02/21 على الساعة:17:01
2. الصغير عميرت،واخرون،**الربيع العربي ،الانتفاضة،والاصلاح،والثورة**،مرجع سابق،ص87-91
3.الهيئة العامة للاستعلامات:يوميات الثورة،ثورة يناير،ثورة شعب،2011،متحصل عليه من الموقع:
WWW.sis.gov.eg/new VR/revolution/html/egyrev.html ،بتاريخ:2018/02/21،على الساعة:16.03
4.ليلة علي،**الشباب والمجتمع والقضاياوالمشكلات**،ط1،الاسكندرية:المكتبة المصرية للطباعة والنشروالتوزيع،2008،ص146
5.الصغيرعميرت،واخرون،**المرجع السابق**،ص92-94
6.نفس المرجع،ص94

ففي هذه المرحلة قام المثقف المصري بالانخراط بسجال الأحزاب بل وصار يبرر لحزبه الخطايا والجرائم التي كان يقوم بها ويدافع عنه ، بل وصار أسيرا عند قادة حزبه ،وهذا ما أدى بالمثقف المصري إلى فقدان دوره النقدي الحقيقي .

أما في ليبيا التي انطلقت فيها الثورة في 17 فبراير2011م داعية إلى إسقاط النظام وإحلال النظام الديمقراطي مكانه واحترام حقوق الإنسان والحرية ، وان التمسك بزمام الثورة ومطالبها أودى بالمناضلين إلى استخدام العنف لان الرئيس الليبي معمر ألقذافي لم يتنازل عن السلطة بالطرق السلمية وقام بمقاومة الشعب الثائر باستعمال القوة ،مما أدى كل هذا بدوره إلى التدخل الخارجي لوقف العنف[1].

ففي ليبيا سهل اكتشاف سخط المثقفين على نظام الاستبداد والدكتاتورية ، فالحراك الذي قام به الشعب الليبي ،فقد قاده وشارك في انطلاقه المثقفين من أطباء ومحامين وطلاب جامعيين ونشطاء شبابيين من رواد وسائل الاتصال الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي .

فقد سعى المثقفين بعد انتهاء الثورة إلى إقامة المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا وجعله صلة التنسيق بين كل المناطق في ليبيا.[2]

المطلب الثاني : تقييم دور المثقف في الأحداث العربية

لا جدال في أن الأحداث الكبرى تخلخل الآراء والمواقف والأحكام والصور و الاحتجاجات والانتفاضات التي حصلت في بعض البلدان العربية ولا تزال ، قد عملت على إعادة صوغ أسئلة أساسية تتعلق بالحرية ،العدالة الكرامة و الدولة و الديمقراطية و الدين ووظائف الفكر و الثقافة . وفي خضم هذه الاحداث توزعت الآراء حول ادوار المفكرين و أداء المثقفين وقدرتهم على الفعل و المشاركة في صنع الأحداث و إنجاح التغيير .

نجد أن من رأى أن ما حصل ،وما يحصل ، قد اظهر عجز المثقف و تقاعسه عن التفاعل الايجابي مع حركية الاحتجاجات، وفقدانه بوصلة التفكير الملائم لقراءة المرحلة . ومن رأى أن سرعة الأحداث جرفت المثقفين و خصوصا في بداية الاحتجاجات التي أدت إلى تغيير رؤوس الأنظمة في تونس و مصر و أدت بالبعض في إطلاق إسقاطات و تمنيات حول الثورة و التغيير، و الانتقال إلى مجتمع أكثر عدالة و حرية وأكثر صونا لكرامة الكائن ، لكن سرعان ما تبخرت هذه الإسقاطات بسبب ما أفرزته عملية خلخلت المنظومة الاستبدادية ، سمحت لها "اللعبة الليبرالية " باحتلال المواقع العددية الأولى. [1]

كما أننا وجدنا من أكد أن المثقف العربي و خارج كل مراهنة على أدواره، أصبح " صورة افتراضية " يحركها حنين إلى نماذج و أوجه المثقفين عرب كبار انتهى عهدهم و تأثيرهم. و الحال أن الأحداث و القوى الفاعلة فيها لم تعد تعترف بالروايات الكبرى أو المشاريع الفكرية ، لان الاستبداد السياسي أنتج فئات و بنى اجتماعية تجر إلى الوراء ،تعاند التحديث الفكري و السياسي ، و تفرغ الأفكار و المفاهيم من دلالاتها .

و على العكس من ذلك، تماما نعثر على أراء و كتابات ترى أن المثقف العربي لم يكن بالسلبية التي أطلقها البعض، بخفة على أدائه، كما لم يكن محايدا أو مستقلا، و إنما انخرط في الحراك العام، سواء بالالتحاق بميادين الاحتجاج أو بمقالاته و كتاباته.لم يكن أدائه رياديا أو قياديا من دون شك، لكن يصعب ادعاء انه كان حالما أو صامتا كليا. [2]

ونجد أيضا موقفا مختلفا من علاقة المثقف بالإحداث، يقضي بالقول أن الحديث عن التزام المثقف بقضايا السياسة و المجتمع، أو ارتباطه "العضوي " بقوى التغيير، هو حديث تبسيطي و "إيديولوجي " لان المثقف يستحق جدارة تسميته مما يكتب و يبدع و يفعل، وليس مما يدعي تمثيله. و إذا كان البعض يلهث وراء التوقعات و الشهرة ، فان إنتاج المثقف ، سواء كان شاعرا أو روائيا أو رساما أو سينمائيا أو موسيقيا أو منظرا هو الادات الأنجع التي بها يصوغ أسئلة الحدث و الوجود ، و من خلالها يشق مسارات و أفاق الحياة ، و أن "يصدع بالحق أمام السلطة " . لدلك فان التحالف الكبير الذي تأسس بين

1.عزمي بشارة،"حديث الثورة،عزمي بشارة يحلل المشهد المصري،**قناة الجزيرة**،2013،متحصل عليه من الموقع:
WWW.youtube.com/Watch?v=ZylavavHLJ80 ،بتاريخ:2018/02/22،على الساعة:14:30
2. الصغيرعميرت،و آخرون،**مرجع السابق**،ص99
1.محمد نور الدين افاية ،"المثقفون العرب والربيع العربي:تحليل اداء"،**حلقة نقاشية**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2013/05/29.
2. نفس المرجع

القنوات التلفزيونية المرتبطة بحسابات البلدان التي تمولها ، ومهرجانات الدعاة تمخض عن الزج بفئات و" جماهير "في عملية تمويه وتخضير جماعية واسعة باسم " إسقاط أنظمة الاستبداد" ، و العودة إلى " ثوابت الأمة " استئناف بناء السياسة على " أسس شرعية " كما أنتج منسوبا جارفا من الانفعال ، وتضخما للمشاعر ، وسطوة للايدولوجيا على حساب السياسة و الثقافة ، و الحس النقدي ، و إن كنا ما زلنا نفاجأ بالقدرة اللامحدودية لمبدعين و كتاب على الاستماتة في معاندة هذا الضجيج ، و الاستمرار في الكتابة و الحضور .

الظاهر أن للمثقف في كل الزمان و الأوطان ، وجودا خصوصيا داخل التقسيم الاجتماعي فإما أن يكون منخرطا في إدارة للقوة يقبل فيها هو بإلغاء ذاتيته ليصير عضوا ينطق برموز هذه الإدارة و إما أن يدخل في علائق صراعية ضد السيطرة و الاستبداد ، كيفما كانت ادعاءاته ومستنداته من اجل نشدان الحرية . [1]

1.ادوارد سعيد،**صور المثقف**،مرجع سابق،ص

المطلب الثالث : الأفاق المستقبلية للنخبة المثقفة في الوطن العربي

بعد أن تناولنا تكوين ونشأة النخبة المثقفة في الوطن العربي والعقبات التي تعترض دورها في المجتمع ننتقل إلى مناقشة الوسائل التي يمكن أن تساعد في تعظيم دور النخبة المثقفة في الوطن العربي ويمكن إجمالها فيما يلي:

1. مقاومة كل أشكال الاختراق الثقافي الداخلية من خلال الاستناد على الوظيفة التاريخية التي عرف بها كضمير للجماعة وذاكرة للأمة والاستمرار في بناء دعائم المجتمع الحضاري واثبات نجاعة ودور الفكر في تغيير القيم اليائسة والمعتقدات البالية [1] فالأصالة بدون حداثة تعبر عن اجترار ومراوحة في المكان ، والحداثة بدون أصالة هي تبعية مادية واستلاب روحي وثقافي. [2]

2. الاندماج في المجتمع والمشاركة في نقد وتقييم الأنظمة والإيمان بدوره وذلك من خلال فرض أفكاره وتصوراته التي تخدم مصلحة المجتمع وعد الانفصال عما يحدث في المجتمع.

3. المثقف الحقيقي لا يكتفي بتوصيف المشاكل و التغني بها كشعارات الديمقراطية والحرية، وإنما هو مطالب بان يقترح حلولا والمقامة بتحقيقها. [3]

4. منح المجتمعات المعرفة والوعي لان المعرفة تبدل المجتمعات الضعيفة فهو الخلاق للعبقريات العظيمة ، وبها تستيقظ الحضارات والثقافات وينهض المجتمع . [4]

5. تشجيع قيام رابطة بين المثقفين العرب على المستويات المهنية والعامة، أي نقل المثقفين من مجموعة أفراد إلى فئة اجتماعية فاعلية وحماية مؤسساتهم ورفع مستواها وإنشاء مؤسسات جديدة ترتبط بدور طليعة المثقفين. [5]

1.محمد شكري سلام،**"**وظائف وادوار المثقف بين الثابت و المتغير**"،مجلة المستقبل العربي** ،العدد 200 ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،اكتوبر 1995،ص75

2.نفس المرجع

3.امين هويدي،"المثقفون بين المناصب والمواقف"،**مجلة المستقبل العربي**،العدد547،الكويت،جوان 2004،ص36

4.علي شريعتي ،**مرجع سابق**،ص125

5.خير الدين حسيب،"المثقفون والاصلاح الديمقراطي"،**مجلة الكلمة**،العدد10،اكتوبر 2007،ص09

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه هو ان النخبة المثقفة لا يمكن تعميمها ،بحيث أنها تتغير بتغير الزمان والمكان.

فالنخبة المثقفة العربية المعاصرة تميزت بالانعزال والاغتراب، فلمثقف العربي لم يستطيع الخروج من النرجسية الفكرية من كل ما يحمل من انطواء غير المبرر على التجربة الذاتية، ومن إشكالات التعصب الأعمى للأفكار.

وكما هو معلوم لا يمكن أن تقوم النهضة العلمية دون إصلاح المجتمع أولا، ولا إقلاع اقتصادي دون وعاء سياسي متين وملائم يحتضن الإبداع ويحتفي به.

ما ينعكس بالتحديد على عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

الخاتمة:

تعتبر النظم السياسية العربية نظم أكثر تسلطية واستبدادية، انتهجت سياسات القمع بكل مجالاتها وأساليبها منذ نيل استقلالها بهدف الحفاظ على كيانها وجودها واستقلالها.

بحيث عملت الدولة العربية على السيطرة على كامل الأجهزة، وجعلت المواطنين يعيشون تحت لوائها بمختلف التشكيلات الاجتماعية، والتي من بينها النخب المثقفة بمختلف شرائحها من أساتذة جامعيون وصحفيون، وكتاب.....

فقد سعت الدولة العربية إلى السيطرة الكاملة على توجهات هذه الشريحة ،وهذا ما أدى بدوره إلى انقسامها وتشتتها ،فمن هذه النخب من كان تابعا وخادما لها ومنها من اكتف بالانطواء والعزلة والاغتراب .....الخ بالإضافة إلى هناك العديد من المثقفين العرب يقومون بتقليد أفكار الغرب ومنادته بتطبيقها في العلم العربي .

وفي ظل التغيرات التي تحدث على الساحة العربية طغى الحديث عن دور المثقف العربي في الأحداث الراهنة.

ومن خلال التعرض إلى الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ما يمكن استنتاجه ،أن المثقف العربي لم يكن غائب كليا في معمعة الأحداث فقد شارك بلقاءاته وأرائه ....

إلا انه لم يقم بالدور الفاعل الذي ينبغي القيام به من خلال انقسامهم وتشتتهم وانحيازهم بايدولوجيا معينة وعدم الاكتراث بالمصلحة العامة للمجتمع ،في حين يجب على المثقف الإقلاع عن الدور الوظيفي الذي وضعهم فيه النظام السياسي والأحزاب السياسية،

حيث ا ن أول من سيدفع ثمن إخفاق الشعوب في تحقيق غاياتها هم المثقفون.

الاستنتاجات :

- يتم نشر القيم الديمقراطية عن طريق الوعي السياسي والتنشئة السياسية ،إذ تعتبر الديمقراطية عنصر فعال لإيجاد الثقافة السياسية وتحرير النخبة المثقفة من تسلط النخبة الحاكمة .
- لن تقوم النخبة المثقفة بأداء أدوارها في تحقيق التحول الديمقراطي ما لم يتم تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع.
- نجد أن عملية التحول الديمقراطي تحتاج الى وجود نخب سياسية مثقفة تتحمل مسؤولية تحديد مبادئ الديمقراطية وترسيخها لدى الأفراد . فالنخب الثقافية هي قد لا تعمل من أجل الوصول الى الحكم في عملها وإنما تعمل على تنمية وخلق ثقافة سياسية ذات أطر فكرية لنمط السلطة والحكم وهي تعمل من خلال منظومة تعاونية مع النخب الاجتماعية الأخرى لتسيير المجتمع وفق هذا النسق الثقافي.

توصيات :

- العمل على إرساء أبعاد النهوض بالنخبة المثقفة بإتاحة الظروف الملائمة للقيام بأدوارها على أكمل وجه لدفع مسارات التحول الديمقراطي.
- على الأنظمة السياسية والأحزاب أن تمنح طبقة المثقفين المساحة الكافية لتقديم الحلول للقضايا المجتمعية العامة،فالإبقاء على الدور الهامشي و الاستدعائي للمثقف متى شاء رجل السياسة لن يقود إلا إلى أن يتحول المثقف من عنصر فعال في النهضة المجتمعية إلى عنصر مساعد في تسريع عملية الإفشال.
- على طبقة المثقفين الإقلاع عن الدور الوظيفي الذي وضعهم فيه النظام السياسي .
- توصى الدراسة بتشكيل تكتل نخبوي عربي من خلال ميثاق شرف يجسد القيم المشتركة للشعوب العربية ،خاصة في ظل ما تعاني منه الأقطار العربية من إشكاليات بحاجة إلى استنهاض كافة عناصر القوى المجتمعية .
- إن ظرفية هذه المرحلة هي أمثل مناسبة لإعادة وعي المثقفين لدورهم ، بوصفهم فئة اجتماعية ، مهمة والقلق المستبد بهم اليوم ، ليس لحظة ضائعة في سيرتهم الذاتية بل هو الطاقة التي يحتاجون إليها كي ينجزوا التمرين النقدي الضروري لعملهم ، على أن الأهم في الموضوع كله هو أن يتقنوا طرح ، الأسئلة على أنفسهم ، وممارسة الاعتراف بأخطائهم ، والقطع مع أوهامهم توصلا إلى بناء دور جديد.

قائمة المراجع:

أ. **الكتب**:

1. الخطيب احمد نعمان، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**،ط7،الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع،2011.
2. بدوي محمد طه ، مرسي ليلى،**مدخل في العلوم السياسية** ،الإسكندرية : منشأ المعارف، 2001.
3. بانفيلد ادوارد سي ،**السلوك الحضاري والمواطنة في المجتمعات الديمقراطية** ، (ترجمة : عذت نصار سمير) ، عمان:دار النشر والتوزيع، 1995.
4. علي سعد إسماعيل، **علم الاجتماع السياسي: بين السياسة والاجتماع**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.
5. قيرة إسماعيل وآخرون،**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
6. غليون برهان وآخرون،**الديمقراطية والأحزاب السياسية في البلدان العربية – المواقف و المخاوف المتبادلة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.
7. عبد الله ثناء فؤاد، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
8. هلال علي، **الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر- الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
9. القصبي عبد الغفار رشاد ،**الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**،القاهرة:مكتبة الآداب، 2004.
10. النقيب خلدون، **صراع القبلية والديمقراطية:حالة الكويت**، ط1، بيروت:دار الساقي، 1996
11. منصور بلقيس احمد ،**الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**،القاهرة:مكتبة مدبولي الناشر،2004
12. الكواري علي خليفة ،وآخرون،**المسالة الديمقراطية في الوطن العربي**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000.
13. عبد الفتاح معتز بالله، **المسلمون والديمقراطية...دراسة ميدانية**، ط1، القاهرة:دار الشروق، 2008
14. الحضيري محسن ، **إدارة التغيير،مدخل اقتصادي للسيكولوجيا الإدارية للتعامل مع متغيرات الحاضر لتحقيق التفوق والامتياز الباهر في المستقبل للمشروعات** ، دمشق : دار الرضا للنشر، ب س.
15. حرب أسامة الغزالي ، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** ، الكويت :عالم المعرفة ،1987
16. .حسنين إبراهيم توفيق ،**دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث**،القاهرة:ب د ،1999
17. الخشاب مصطفى ،**دراسة المجتمع**،القاهرة :مكتبة الانجلومصرية ،1977.

18. ماضي عبد الفتـــــاح ،**مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية**،في الكواري علي خليفـــــــــــة (محرر)،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2009.
19. أبو عامود محمد سعد، **الرأي العام والتحول الديمقراطي**، ط1، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2010،
20. أبو خرس عبد الرحمان احمد ،**من قضايا التحول الديمقراطي في إفريقيا**، السودان: مطابع شركة السودان : مطابع شركة السودان للعملة المحدودة،2007.
21. هنتنغتون صامويل ،**الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**،(ترجمة: علوب عبد الوهاب) ، ط1،القاهرة:مركز خلدون للدراسات الإنمائية، 1993.

22. [54] الزاوي محمد، الإمام سلمى، **الانتخابات وعملية التحول التحول الديمقراطي في الخبرة العربية** عمان:دار الطليعة،2011.
23. المغيربي محمد زاهي ،**التنمية السياسية المقارنة قراءات مختارة**،ط1،ليبيا:منشورات دار قارنيوس بنغازي،1998
24. حمداني جميل ،**سوسيولوجيا النخب ، النخبة المغربية أنموذجا**،ط1،شبكة الالوكة،2015 .
25. جيرارد ليكرك ،**سوسيولوجيا المثقفين**،(تر: دكتورة جورج)،لبنان: دار الكتاب،2008
26. مدكور إبراهيم،**معجم العلوم الاجتماعية**،القاهرة،الهيئة المصرية للكتاب،1978.
27. كليفورد غيرتز ،**تأويل الثقافات**،(ترجمة: بدوي محمد)،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2009.
28. سعيد ادوارد ،**المثقف والسلطة**،(ترجمة: عناني محمد)،القاهرة:دار الرؤية للنشر والتوزيع،2006.
29. الشيخ محمد، **المثقف والسلطة، دراسة في الفكر الفلسفي الفرنسي المعاصر**، ط1، بيروت: دار الطليعة، 1991.
30. بوتومور،**الصفوة والمجتمع**،(ترجمة: الجوهري محمد وآخرون)،ط2،القاهرة:دار المعارف،1988.
31. صاحب الربيعي، **الصراع والمواجهة بين المثقف والسياسي**، ط1، دمشق:صفحات للدراسات والنشر، 2010.
32. طحان محمد جمال ،**المثقف وديمقراطية العبيد**،ط1،دمشق:الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية ، 2002
33. سارتر جون بول ،**دفاع عن المثقفين**،(ترجمة:جورج طرابشي)،بيروت:دار الآداب،2008.
34. بلقزيز عبد الإله ،**نهاية الداعية الممكن والممتنع في ادوار المثقفين**،بيروت:المركز الثقافي العربي، 2000 .
35. العروي عبد الله ،**أزمة المثقف العربي: تقليدية أم تاريخا نية**،بيروت:المؤسسة العربية للدراسات، 1985، ص.
36. بركات حليم ،**المجتمع العربي المعاصر**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ب.س

37. الموصلي احمد ، صافي لؤي ،**جذور أزمة المثقف في الوطن العربي** ،ط1،دمشق:دار الفكر،2002
38. غليون برهان ،اغتيال العقل :**محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية**،ط1،بيروت:دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع،1979
39. علي. اوميل ، وآخرون،**المثقف العربي ،همومه وعطاؤه**،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1995 .
40. الخشاب مصطفى ،**علم الاجتماع ومدارسه**،ط1،القاهرة:دار الكتاب العربي،1967
41. سويل توماس ،**المثقفون و المجتمع،أنماط المثقفين العامة وأثرها في حياة الشعوب**،(ترجمة: المثلوثي عثمان ألجبالي)، الرياض: وزارة الثقافة و الإعلام ،.2011
42. حرب علي، **أوهام النخبة أو نقد المثقف**، ط4، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2004.
43. غرا مشي انطونيو ،**رسائل السجن**،ج1،(ترجمة: بوكرامي سعيد)،ط1،لندن: طوى للثقافة والنشر، 2014.
44. .بيوتي جان مارك،**فكر غرا مشي السياسي**،(ترجمة: طرابيشي جورج)، بيروت:دار الطليعة، 1975.
45. الطعان عبد الرضا حسين ، و آخرون،**إشكالية السلطة في تأملات العقل الضريبي عبر العصور**، بغداد : دار الكتب والوثائق،2012
46. سكوت جون ، **خمسون عالم اجتماع أساسي**،ج 2(ترجمة:محمد محمود حلمي)، ب ب ن : الشبكة العربية للنشر و الأبحاث،
47. .سعيد ادوارد ،**صور المثقف**،(ترجمة: غصن غسان)،بيروت:النهار للنشر،1996.
48. أركون محمد ،**تاريخية الفكر العربي الإسلامي** ،(ترجمة: صالح هاشم)،بيروت:مركز الإنماء العربي، 1986 .
49. شرابي هشام ، **المثقفون العرب والغرب**،بيروت : دار النهار للنشر ،1981.
50. حوراني البيرت ،**الفكر العربي في عصر النهضة1798 -1939** ،ط3، (ترجمة: عزقول كريم) ، بيروت: دار النهار،1977.
51. الخطيب محمد كامل، **المغامرة المعقدة**، دمشق:وزارة الثقافة، 1976.
52. مجموعة من الباحثين، **المثقفون والتقدم الاجتماعي**، (ترجمة: يوسف شوكت)، دمشق: وزارة الثقافة، 1984.
53. محفوظ زكي نجيب، **هموم المثقفين**، بيروت:دار الشروق، 1998، ص11-12
54. علي حيدر إبراهيم ،**المثقف العربي والسلطة**،بيروت:المجمع الثقافي العربي،1996.
55. . شريعتي علي ،**مسؤولية المثقف**،(ترجمة: الدسوقي شتا إبراهيم)،ط1، العراق:دار الأمير للثقافة والعلوم،2007.
56. عويد عدنان ،**إشكالية النهضة في الوطن العربي**،ط1،دمشق:دار المدى للطباعة والنشر،1997
57. عطا صالح ،**النظم السياسية العربية المعاصرة**،ج1بنغازي:منشورات جامعة قاريونس،1989
58. العلوي سعيد بن سعيد، والسيد ولد أباه، **عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، دمشق: دار الفكر، 2006.

59. العبد الله مي ،**الاتصال والديمقراطية**،بيروت:دار النهضة العربية،2005،

60. الجابري محمد عابد ،**الديمقراطية وحقوق الإنسان**، ط2، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،2004

61. غليون برهان ،**حول الخيار الديمقراطي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1994

62. حسنين إبراهيم توفيق ،**التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر(خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي في مصر1981-2005)**، ط1،القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ،2006،ص

63. الحمش منير ،**الاقتصاد السياسي – الفساد – الإصلاح – التنمية** ،دمشق:اتحاد الكتاب العرب،2006

64. المخادمي عبد القادر رزيق ،**مشروع الشرق الأوسط الكبير**،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2005

65. بطرس سمعان فرج الله ،وآخرون،**موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن 21**، القاهرة:معهد البحوث والدراسات العربية، 2000.

66. زكي رمزي، **محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث**، القاهرة: دار الفكر، 1991.

67. يوسف احمد،و مسعد نيفين ،**حال الأمة العربية 2005**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2006.41

68. هلال علي الدين ،و مسعد نيفين ،**النظم السياسية العربية:قضايا الاستمرار والتغيير**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000.

69. حريق أليا ،وآخرون،**المجتمع المدني والتحدي الديمقراطي**،بيروت:مركز توفيق طيارة الاجتماعي،2004.

70. والي خميس حزام، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة لتجربة الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003

71. الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، **الربيع العربي، ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات**، ط1، بيروت:دار الشرق.الكتاب للنشر،2013.

72. بن جلون الطاهر، **الشرارة، انتفاضات في البلدان العربية ويليها بالنار**، بيروت:المركز الثقافي العربي، 2012.

73. عميرت الصغير،وآخرون،**الربيع العربي،الانتفاضـــــــــة،والإصلاح،والثورة**،ط1،بيروت:منتدى المعارف،2013.

74. بشارة عزمي، **الثورة التونسية المجيدة، بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

75. علي ليلة، **الشباب والمجتمع والقضايا والمشكلات**، ط1، الإسكندرية:المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

ب. الصحف والمجلات:

1. عبد الرحمان الحبيب،" سلطة المثقف ومثقف السلطة"، **صحيفة الجزيرة**، الرياض: العدد 13430، 06 / 07/ 2009
2. أبو سعدة حافظ ، "الصراعات الكامنة في الشرق الأوسط،الحكم المركزي،الديمقراطية النخبوية،أم ديمقراطية الجماهير"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،العدد14،ربيع 2007.
3. حسنين إبراهيم توفيق ، "العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، العدد349، مارس 2008.
4. . عبد الحي وليد ،"علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي"،**المستقبل العربي**،العدد267،ماي2001.
5. سلام محمد شكري ،"وظائف وادوار المثقف بين الثابت و المتغير"،**مجلة المستقبل العربي** ،العدد 200 ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،أكتوبر 1995.
6. ميتيكس هدى ،"النظام الدولي الجديد و الواقع العربي " ، **شؤون عربية** ، العدد88 ،ديسمبر 1996
7. حسنين توفيق إبراهيم ، "الولايات المتحدة وقضية الديمقراطية في الوطن العربي"، **كراسة إستراتيجية**، العدد 130، 2003.
8. عز العرب محمد ، "الفقر في الوطن العربي"، **مجلة الشؤون العربية**، العدد 125، 2006.
9. المسفر محمد ،"صراعات التغيير والإصلاح في المنطقـــــــــة ... "،**شؤون عربية**،العدد123،خريف 2005.
10. فائق محمد، حقوق الإنسان والتنمية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد2000.
11. سلامة معتز،" الإصلاح السياسي:السياسة الأمريكية والاستجابات العربية"، **كراسة إستراتيجية**، العدد 153 ،2005 ، ص 08
12. بني سلامة محمد ، "عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عمان"، **المنارة**، العدد07، 2007.
13. الهاشمي محمد ،"الانتخابات التشريعية المغربية2007:تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد345، نوفمبر2007.
14. مهدي محمد محمود ،"إلى أين تتجه تركيا:الترسيخ الديمقراطي أم الدكتاتوري؟"،**مجلة سياسات عربية**،العدد16 سبتمبر2015.
15. الصمادي هشام ، العودات عبد الرؤوف ، "اثر التنمية الاقتصادية في الديمقراطية"،**مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**،المجلد06،العدد03،2009.
16. متيكس هدى ،"دراسة النظم السياسية في العالم الثالث"،**مجلة اتجاهات حديثة في علم السياسة**،القاهرة،1999.
17. حمدي عبد الرحمان، "ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا:القضايا والنماذج وأفاق المستقبل"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 113، يوليو 1993.
18. علاق أمينة ،"نخبة أم نخب:قراءة المفهوم الأدوار والإشكاليات"،**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**،العدد 28،مارس2017.

19. عزام أمين، "المثقف العربي ومتلازمة ميدان تيانانمن"، **مجلة عمران**،العدد6/22،خريف 2017.
20. كبار عبد الله ،"النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر،قراءة سوسيولوجي في جدلية الواقع والممارسة"،**مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ،العدد 11،جوان2013.
21. حليلو نبيل، مخنان طارق، "دور النخب المثقفة في المجتمع" ،**مجلة علوم الإنسان والمجتمع**،العدد07،منشورات جامعة الجزائر،2013.
22. إسعاف حمد، "المثقف العربي:إشكالية الدور الفاعل"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد30، العدد3+4، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم والإنسانية، قسم الاجتماع، 2014.
23. أبو فخر صقر ، "مناقشات نقد المثقف أو موت المثقف"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد08، العدد29، شتاء 1997.
24. هويدي أمين،"المثقفون بين المناصب والمواقف"،**مجلة المستقبل العربي**،العدد547،الكويت،جوان 2004.
25. حسيب خير الدين ، " المثقفون والإصلاح الديمقراطي"، **مجلة الكلمة**، العدد10، أكتوبر 2007.

3.الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. دردور محمد ، **التحول الديمقراطي في الجزائر**،(مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،تخصص تسيير وإدارة الجماعات المحلية،2011-2012).
2. احمد إسماعيل إسراء ، **تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر1991-2007**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، مصر).
3. بلعور مصطفى ،**التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية – دراسة حالة النظام السياسي الجزائري**،(أطروحة لنيل شهادة دكتوراه،كلية العلوم السياسية والإعلام،الجزائر،2008-2009).
4. الزنيدي عبد الرحمان ، **المثقف العربي بين العصرانية والإسلامية**،(رسالة ماجستير،كلية العلوم الاجتماعية،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،2012.

4. المؤتمرات:

1. بلقيزعبد الإله،"الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي"، **المؤتمر القومي السابع :حال الأمة العربية** ،القاهرة، آذار 1997،ص425

4.الملتقيات العلمية والدراسات:

1. بوطاجين فريدة ، "مأزق اللاتواصل بين المثقف والسلطة السياسية في الوطن العربي" ،**مداخلات الملتقى الدولي:المثقف والمجتمع**،الجزائر:منشورات جيجل،2007.
2. ايت سعيد الهام ،"التحول الديمقراطي في الجزائر" ،**الملتقى الأول طبيعة التحول الديمقراطي**،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،11 ديسمبر2005.

3. افاية محمد نور الدين ،"المثقفون العرب والربيع العربي:تحليل أداء"،**حلقة نقاشية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2013/05/29.
4. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،"التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2004-2005"،القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،2005.
5. حمدي عبد الرحمان،"قضايا وإشكاليات التحول الديمقراطي في إفريقيا"،**ندوة مستقبل الديمقراطية إفريقيا** ،نظمها مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة من 17 إلى 19 مارس 2002.

5.المراجع الالكترونية:

1.المنصوب طارق احمد،محددات الاصلاح السياسي، متحصل عليه من الموقع:
https://www.yemeress.com/algomhoriah/1000008 .

2.ابراش ابراهيم،الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الابوية او الموجهة،متحصل عليه من الموقع:
http://www.palnation.org/vb/archive/index.php/t-539.html

3.احمد محمد عاشور،تعريف الثقافة لغة واصطلاحا،متحصل عليه من الموقع :
http://www.alukah.net/culture/0/103655/

4.بدر ناصر حسين،تعريف الثقافة لغة واصطلاحا،متحصل عليه من الموقع:
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/service_showrest.aspx?fid=8&pubid=18172

5.خضوري مجدي،ماهية المثقف و السلطة ، مجلة السطور الالكترونية،متحصل عليه من الموقع:
http ;//www.sutur.com/ma8alt01/6800-mjde_html2013

6.حنفي ساري،بروز النخبة الفلسطينية المعولمة:المانحون،والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، متحصل عليه من الموقع:
http://staff.aub.edu.lb/ sh41/dr_sarry_Website/publications/161_IPS_Globalized%20Elite_Arabie.pdf

7.عماد بن محمد،التداول على السلطة،متحصل عليه من الموقع:
http://www.eddarb.com/articles/neus/php.123

8.احمد جويد،الانظمة السياسية العربية واشكالية التداول على السلطة،متحصل عليه من الموقع:
http://www.elhiwar.org/bebat/show.art-asp?aidM63922

9.صلاح الدين الجورشي،" بعض عوائق التحول الديمقراطي في العالم العربي"، متحصل عليه من الموقع:
WWW.alwasat/news.com/news/370331.html

10.برهان غليون،"الديمقراطيةفي الوطن العربي"،متحصل عليه من الموقع:
http://www.aljazeera.net

11.برهان غليون،"معوقات الديمقراطية في الوطن العربي"،متحصل عليه من الموقع:

http://almotamar.com/document36/6dos

12.عزمي بشارة،"في العمق مالات التغيير في المنطقة العربية"،ج1،قناة الجزيرة،2014،متحصل عليه من الموقع:
WWW.youtube.com/watch?V=Tcu6uK64T_s
13.الهيئة العامة للاستعلامات:يوميات الثورة،ثورة يناير،ثورة شعب،2011،متحصل عليه من الموقع:
WWW.sis.gov.eg/new VR/revolution/html/egyrev.html
14.عزمي بشارة،"حديث الثورة،عزمي بشارة يحلل المشهد المصري،**قناة الجزيرة**،2013،متحصل عليه من الموقع:
WWW.youtube.com/Watch?v=ZylavavHLJ80

الفهـــــــــــــــــرس

الفهـــــــــــــــــرس	الصفحـة
بسملة	
شكر وعرفان	
اهداء	
الملخص	
المقدمـــــــــــــة	
الفصل الاول:التحول الديمقراطي رؤية نظرية ومنهجية	
تمهيد	08
المبحث الاول: مدخل معرفي حول الديمقراطية	09
المطلب الأول: تطور فكرة الديمقراطية	09
المطلب الثاني: التعريف بمفهوم الديمقراطية	11
المطلب الثالث: صور الديمقراطية	13
المبحث الثاني : تجسيد مفهوم التحول الديمقراطي من مقترب المفاهيم المشابهة	14
المطلب الأول: الانتقال الديمقراطي	14
المطلب الثاني:التغير الديمقراطي	16
المطلب الثالث:الترسيخ الديمقراطي	18
المبحث الثالث:مفهوم التحول الديمقراطي(بحث الادبيات السياسية المقارنة)	20
المطلب الأول: التعريف بمفهوم التحول الديمقراطي	20
المطلب الثاني: عوامل التحول الديمقراطي	22
المطلب الثالث: اجراءات التحول الديمقراطي	24
المطلب الرابع:المقاربات النظرية للتحول الديمقراطي	26
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني:النخبة المثقفة(الإطار النظري والمفاهيمي)	
تمهيد	30
المبحث الأول: مفهوم النخبة المثقفة	31
المطلب الأول:التعريف بمفهوم النخبة المثقفة	31
المطلب الثاني: الجذور التاريخية للنخبة المثقفة	35
المطلب الثالث: الانتلجنسيا	36
المبحث الثاني: دور النخبة المثقفة وعلاقتها بالسلطة السياسية والمجتمع	37
المطلب الأول:دور النخبة المثقفة	37
المطلب الثاني:علاقة النخبة المثقفة بالسلطة السياسية	39
المطلب الثالث:علاقة النخبة المثقفة بالمجتمع	41

المبحث الثالث:أنمـــاط المثقـــف 43
المطلب الأول:المثقف العضوي والتقليدي 43
المطلب الثاني: المثقف الكلـــــــــــي 45
المطلب الثالث:المثقف المعـــــــارض 47
خلاصة الفصل 48
الفصل الثالث: دور النخبة المثقفة في تحول الأنظمة السياسية العربية إلى أنظمة ديمقراطية
تمهيد 50
المبحث الأول: النخبة المثقفة العربية (التكوين والتحديات) 51
المطلب الأول: نشأة النخبة المثقفة العربية وواقعها 51
المطلب الثاني: تعريف المثقف في المجتمعات العربية 53
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه النخبة المثقفة في الوطن العربي 54
المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية 57
المطلب الأول: الملامح العامة للنظم السياسية العربية المعاصرة 57
المطلب الثاني: بيئة التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية (العوامل الداخلية
الخارجية) 59
المطلب الثالث: آليات الترسيخ الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية 66
المطلب الرابع: معيقات الترسيخ الديمقراطي في الوطن العربي 69
المبحث الثالث: النخبة المثقفة والتحول الديمقراطي في الوطن العربي 72
المطلب الأول: موقف النخبة المثقفة العربية من ثورات الربيع العربي 72
المطلب الثاني: تقييم دور المثقف في معمعة الأحداث العربية 75
المطلب الثالث:الأفاق المستقبلية للنخبة المثقفة في الوطن العربي 77
خلاصة الفصل 78
الخـاتمـــــــــة
قائمة المـــراجع
الفهـــــــرس
الملخـــــص

ملخـــــــص :

يتضح الدور الفاعل التي تقوم به النخبة المثقفة في التحول نحوى الديمقراطية من خلال مؤسسة الحياة لاجتماعية و السياسية، أي من خلال تهيئة الظروف السياسية و الاجتماعية.

فإذا ما وضعت الدولة لها قيود و قوانين صارمة فهذا ما يؤدي بدوره إلى انعدام الحريات العامة لدى المثقف ، فالنخبة المثقفة هي المسؤول الوحيد عن صنع الوعي السياسي والتنشئة السياسية لدى أفراد المجتمع ومن ثم يحدث التغيير وتحول الأنظمة التسلطية إلى أنظمة أكثر ديمقراطية.

الكلمات المفتاحية:النخبة المثقفة- الوعي السياسي- الانظمة التسلطية-الديمقراطية.

The active role played by the educated elite in the transformation of democracy through the institution of social and political life is demonstrated by the creation of political and social conditions.

If the state has strict restrictions and laws, this leads to the lack of public freedoms of the intellectual. The intellectual elite is responsible for creating the political awareness and political formation of the members of society, and then the change and the transformation of authoritarian regimes into more democratic systems. **Keywords:** intelligentsia- Political awareness- Authoritarian regimes- Democracy.